عرب الخليج

في عصر الردة

أسامة عبد الرحمن



RIAD EL - RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

عَرَبُ الخليج

في عصر الردّة

أسامة عبد الرحمن

عرب الخليج
في عصر الردّة

RIAD EL-RAYYES BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

THE GULF ARABS
In The Era Of Reneging

BY

OSAMA ABDUL RAHMAN

First Published in 1995

LONDON - BEIRUT - CYPRUS

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1-85513-2737

الطبعة الأولى: نيسان/أبريل ١٩٩٥

المحتويات

مقدمة

من اللافت للنظر أن كارثة الخليج العربية عجّلت بكشف أوراق ومسارات.. وخلفت مشاعر مرارة ومعاهدات واتفاقيات.. مثّلت أوجه النكوص بعد عهد.. ساد فيه نكوص تدريجي على الساحة العربية إجمالاً منذ الصلح المصري الصهيوني سنة ١٩٧٩م.. وربما قبله بعيد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م.. وانكسار النهج القومي.. وانحسار شعاراته. غير أن الاتفاق المصري الصهيوني صاحبته ردود فعل عارمة غاضبة على الساحة الرسمية إلى حد ما وعلى الساحة الشعبية.. كان الرفض الشعبي له قوياً في مصر نفسها.. رغم مرارة النكسة التي حاقت بها مباشرة وبدورها الريادي. واستمر النكوص التدريجي في الرضا بالأوضاع القائمة.. والرضا بما يسمى النظام الدولي الجديد المتمحور حول الولايات المتحدة قوة مهيمنة.. والرضا بما تخططه الولايات المتحدة مع حليفها الاستراتيجي الكيان الصهيوني ولم تتمثل ردود فعل غاضبة وعنيفة منذ مدة طويلة.. إلاّ في اعتماد التيار الديني أو بعض فئاته العنف.. والجهر برفضه الأوضاع القائمة.. ورفض موالاة الخصوم والأعداء.. والصلح مع الكيان الصهيوني.

وجاءت كارثة الخليج.. فبررت ـــ فيما يبدو ـــ للعرب الخليجيين أن يديروا ظهورهم لباقي العرب مستنكرين بمرارة مواقف العديد من هذه الأقطار. بل كادوا أن يديروا ظهورهم وهم في أوج مرارة الاستنكار للقيم العربية الوطنية.. إن لم يكونوا ولو في حين من الوقت قد فعلوا ذلك. وبدا الخليج العربي أكثر من أي وقت مضى.. متهافتاً على الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية مع القوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية التي ظهرت على مسرح الأحداث لديهم منقذاً لهم من براثن

دعاة العروبة والقيم العربية الوطنية. ومن هنا كان النكوص صارخاً.. وما استطاع الخليجيون أن يطووا صدورهم على الجراح.. أو يلعقوها ويبادلوا باقي العرب ما كان من ود لا ينفصم من وشائج الأمة.. أو أن يقفوا في وجه الولايات المتحدة الأميركية وهم بذلك يقفون في وجه المنقذ لهم. ومع غبار الكارثة الذي ما زال كثيفاً ومرارة المشاعر بدت المصلحة في إطار ضيق.. ومنطق لا يكترث بمسيرة الأمة عبر حقب التاريخ وإن حاقت بها نكسات ونكبات. وبدا القصور في النظرة وكأن الغبار لا يسمح أن تذهب النظرة إلى المدى الأبعد فتتبين مواطن الخلل والزلل والخطل.

وقضية النكوص عن المشاعر العربية الوطنية.. ربما بدت في أقطار الخليج العربي صارخة غير أن النكوص ساد أيضاً في العديد من باقي الأقطار العربية.. وأصبح التهافت على الولايات المتحدة شريكاً منقذاً في عملية (السلام) أمراً لا حرج فيه والجهر به والعمل به لا يثيران إلى حد كبير المشاعر العربية الوطنية. وبرز من النخب المثقفة في أقطار الخليج العربية وغيرها.. من يدعو إلى الواقعية والرضا بالنظام الدولي الجديد.. ومحاولة كسب ما يمكن كسبه من خلال الولايات المتحدة الأميركية..

ويؤكد فؤاد زكريا[1] أن: «المد الأميركي يزحف لا إلى سياستنا واقتصادنا فحسب بل إلى عقولنا أيضاً. قد نحمل على أميركا حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل بصورة مفضوحة ولكن في عقول الكثيرين منا إعجاباً صامتاً بها مقروناً بالرهبة والانبهار»، ويبدو من ناحية أن المد الأميركي لم يزحف فقط.. وإنما هيمن على سياستنا واقتصادنا وأمننا.. ولم نعد نحمل على أميركا كثيراً حتى حين ينكشف دورها في مساندة إسرائيل.. وهو دور مكشوف أصلاً. وإذا كان سعي بعض العرب إلى كسب صداقة أميركا قد يبدو وكأنه يصطدم بعقبة رئيسية حين تبدو الصلة الوطيدة بين أميركا وإسرائيل.. فإن صداقة أميركا يبدو وكأنها غدت ضرورة أو مطلباً.. وإن أدى ذلك إلى القبول بمساندتها ومؤازرتها للكيان الصهيوني.. أو حتى إلى القبول بإسرائيل في نسق تعاوني في إطار ما يسمى بالنظام أو الترتيب شرق أوسطي الذي تلتقي فيه المصالح الأميركية والصهيونية في زيادة الهيمنة على منابع النفط في أقطار الخليج العربية.. واستغلال امكانات وطاقات هذه الأقطار وغيرها من الأقطار العربية.

---

(١) فؤاد زكريا، العرب والنموذج الأميركي (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٩١)، ص ٩.

ويستطرد فؤاد زكريا[٢] في التأكيد على «أننا لا يمكن أن نكون جادين لو حاولنا أن نحتفظ بصداقتنا لأميركا وأن نقف في الوقت نفسه موقفاً حازماً في وجه النزعة التوسعية الإسرائيلية» ويبدا أن فؤاد زكريا[٣] أشار إلى بديلين مطروحين على الساحة العربية. أحدهما صداقة أميركا وتأييد اتجاهاتها العامة تترك المجال أمامها لكي تتغلغل استراتيجياً واقتصادياً في المنطقة ومثل ذلك لا بد وأن يؤدي إلى موقف متهاون في قضية إسرائيل. وثانيهما الوقوف بحزم في وجه المصالح الأميركية، ومن ثم يكون ضرباً من المستحيل كسب صداقة أميركا.

ويبدو أن أميركا تؤكد صداقتها التقليدية مع الأنظمة في أقطار الخليج العربي. وما كان للأنظمة في هذه الأقطار الخليجية أن تستثمر قدراً من هذه الصداقة التقليدية لتخفيف العلاقة الوطيدة بين أميركا وإسرائيل وربما لم يكن ذلك شأناً مهماً لها. أما الساحة المجتمعية فقد سادها ما ساد الساحة المجتمعية في الأقطار العربية إجمالاً من عداء للصهيونية ينسحب معه عداء لأميركا وإن لم يكن سافراً أو عنيفاً كلما بدا الترابط المصلحي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني. إلاّ أن أميركا بالثقل الذي ألقته في كارثة الخليج دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية في الدرجة الأولى واستثماراً لمشاعر الحقد والكراهية التي سادت الساحة المجتمعية في أقطار الخليج العربي.. ضد عرب تجسد في كثير من الأحيان في ردة فعل عاصفة محمومة وعاطفة هوجاء مشبوبة ضد العروبة والقيم الوطنية.. وركوناً غير مسبوق للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص واستعداداً للتعامل والتعاون مع الكيان الصهيوني دون ضير أو حرج.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣) المصدر نفسه.

أبرز معالم النكوص

إن اتفاقية كامب دافيد واجهت رفضاً على الساحة المجتمعية.. وكان الرفض في مصر على امتداد الساحة واضحاً واعتبرت المصالحة جريمة.. وإن لم يتخذ الرفض طابع المواجهة العنيفة الشاملة.. وجاء العنف متمثلاً في اغتيال رمز المصالحة.. غير أن التطبيع لم يكن أمراً مقبولاً. وقد تمثلت المعارضة في مواقف عدد من الأحزاب السياسية والشخصيات العامة وتعدت ذلك كما يقول محسن عوض(١) إلى الساحة المجتمعية حيث ان «إحدى أهم صور مناهضة التطبيع جاءت من النقابات والاتحادات المهنية والهيئات الثقافية، وتأتي في مقدمتها نقابات المحامين والصحافيين والأطباء والصيادلة والبيطريين وشعبة الهندسة الكيماوية ـ النووية بنقابة المهندسين والاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة واتحاد طلاب الجمهورية واتحاد نقابات المهن الفنية ومؤتمرات نوادي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.. الخ»، بل لعله بدأ الرفض من عدد من الأشخاص داخل النظام وتمثل في استقالاتهم واضطر النظام المصري في وقت من الأوقات إلى استخدام الاجراءات القمعية والتشريعات التعسفية.

على أن التقهقر الذي ساد على مواقف الأنظمة منذ قمة بغداد..

---

(١) محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٥٠.

وقابله تقهقر على الساحة المجتمعية كان متمثلاً في مصر أيضاً.. إذ بدأ وهج الرفض في التلاشي. ومن اللافت للنظر أن الساحة المجتمعية العربية إجمالاً بدا عليها الركون إلى الاستسلام وهي تلعق مرارة النكسات.. ومرارة حيف الأنظمة حيث جاءت كارثة الخليج. وكانت الساحة المجتمعية أصلاً في حالة من الإحباط واليأس وصل بها إلى الرضا بكل شيء.. في بعض الأحيان فبدا التقهقر صارخاً والدعوات المعلنة إلى المصالحة لا تجد لها رفضاً.. بل ان الرضا بها أقرب، وبدت الأنظمة وشرائح مهنية ومجتمعية لا تجد حرجاً في الدعوة إلى المصالحة بل تعتبر ذلك موقفاً استراتيجياً مسؤولاً يرتكز على الواقعية.. وتبلورت هذه في فئة المثقفين الليبراليين بصورة خاصة.. أو من أصبح يصطلح عليهم بالليبرالية الجديدة أو الليبرالية الواقعية التي تجد في الغرب وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص نموذجاً ومنقذاً. وإذا كانت تواجه الحرج في هذا النموذج حين يتجلى موقفه المساند والمؤازر والمشارك للكيان الصهيوني فإنها لم تعد تشعر بذلك الحرج.. ولا تجد ضيراً في التعاون بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني في سياق مضلل ظاهره الرحمة وباطنه العذاب.. ذلك أن مثل هذا التعاون في الوقت الذي يسدل فيه الستار على المعاناة والشقاء وإهدار الموارد ومرارة النكسات.. يفتح صفحة جديدة لتعاون مثمر يقود المنطقة كلها إلى حقبة من الإزدهار والرخاء والتقدم تظفر فيه كل الأطراف المتعاونة بنصيب.. دون أن تحقق هذه الليبرالية الجديدة أو الواقعية في مغزى التعاون والهدف منه.. والطرف المستفيد فعلاً والمهيمن فعلاً.. والمستنزف لموارد وامكانات الأقطار العربية لمصلحته.. وإن نالت هذه الأقطار بعض الفتات.

إن ردود الفعل العربية على الصعيد الرسمي كانت من ناحية ترسيخاً لشعارات أكثر منه تصدياً حقيقياً يقابله من ناحية ثانية شجب على استحياء من بعض الأنظمة العربية الموسومة «بالمعتدلة»،

وفي كلا الأمرين فإن ردود الفعل هذه كانت في حقيقة الأمر فورة وقتية ما لبث أن غلب عليها التراخي أو المرونة، وقد تمثل ذلك في قمة فاس وتبني مشروع «جديد» للسلام. ومع تأكيد هذا المشروع على تأكيد الحقوق الشرعية للشعب العربي الفلسطيني فإنه أقر بضرورة قيام مجلس الأمن الدولي بوضع ضمانات لجميع دول المنطقة (بما في ذلك الكيان الصهيوني).

وليس ثمة شك أن استدراج مصر إلى المصالحة مع الكيان الصهيوني لم يحدث شرخاً في الصف العربي فحسب.. على مستوى الشعارات أو حتى على مستوى المبادىء بصرف النظر عن التصدي الجديّ الحاسم للاستراتيجية الصهيونية ـ الأميركية الذي كان غير حاضر في هذه المرحلة الحاسمة.. ولكنه إسقاط حتى للشعارات والمبادىء التي كانت مصر في وقت من الأوقات الرائدة في رفعها.. وإن أعوزتها القدرة على تملك نواصي الاستراتيجية الجادة.. أو وضعها موضع التطبيق الفعّال. وكان استدراج مصر.. يمثل اختراقاً كبيراً للنظام العربي كله لما لمصر من ثقل على الصعيدين السياسي والعسكري.. وبذلك بهتت الشعارات والمبادىء وسقط الأمل في أي استراتيجية جديدة تتجاوز ثغرات أي استراتيجية غلب عليها الزخم العاطفي القومي.. أكثر من الركائز العلمية الدقيقة. وبالطبع فإن أي استراتيجية تقف عند حدود ذلك الزخم.. وتفتقر إلى المرتكزات العلمية الدقيقة لا بد وأن تسقط.. ولعل هذا يفسر جزئياً ما حاق بمصر والأمة العربية من نكسات.

واستدراج مصر لم يكن اختراقاً سياسياً فحسب للنظام العربي والمجتمع العربي ولكنه كان اختراقاً أمنياً بكل أبعاد هذا الاختراق الأمني.. من بعد اقتصادي واجتماعي.. وثقافي. ومن المعروف أن الاختراق الاقتصادي ـ وإن كان مثل هذا الاختراق قائماً حتى ولو بطريق غير مباشر ـ يتجاوزه في أهدافه إلى اختراق مباشر..

وكذلك الاختراق الاجتماعي الذي صبّ في البداية في دراسات دقيقة عن المجتمع العربي وتفاصيل تركيبته وبنيته وعقليته ولكنه يهدف إلى تجاوز ذلك.. في الاستفادة من الثغرات.. لمزيد من تفكك المجتمع العربي.. رغم أنه كان يعاني من قدر من التفكك والاختراق الثقافي الذي يهدف إلى طمس الهوية الثقافية العربية والفكر العربي. وفي كل أبعاد هذا الاختراق ينحسر المدّ الوطني لتحل محله نزعة جديدة ما زالت تصطبغ بصبغة الوطنية ولكنها تقبل بالكيان الصهيوني كشريك في المنطقة يمكن من خلال الشراكة معه تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي بما يكفل لجميع دول المنطقة حقبة مزدهرة من التنمية والتقدم.. بعد حقبة من الصراع اللامتناهي.. والعداوة المريرة التي أجهضت فرص التنمية والتقدم في مصر والعديد من الأقطار العربية واستنزفت مواردها فيما بدا أنه طريق مسدود لا يصل بالأمة العربية إلى أي نتيجة محمودة..

لم يكن يتصور أحد أن تتلاشى العداوة تجاه الكيان الصهيوني، وبمثل هذه السرعة فلقد كانت ردة الفعل تجاه المصالحة بين النظام المصري والنظام الصهيوني عارمة على مستوى الجمهور قبل أن تكون على مستوى بعض الأنظمة التي كانت ترفع شعارات التحرر. وكانت النقمة كبيرة على هذه المصالحة.. ولكن يبدو أن كارثة الوطن العربي الخليجي وما خلفته من انقسام ورصيد من الحقد المرير حتى على مستوى الجمهور.. خصوصاً في أقطار الخليج العربية قد جعل الكيان الصهيوني يبدو أقل خطراً من خطر قطر عربي شقيق.. وخفت بسرعة نغمة العداوة تجاه الكيان الصهوني بعد أن طفت عليها نغمة الحقد والعداوة ليس للنظام في قطر عربي أو آخر.. ولكن حتى للجمهور العربي في هذا القطر أو ذاك..

ويبدو أن النظام المصري.. لم يبد امتعاضه لهذا النكوص الخليجي

مهما كانت الأسباب والمبررات.. وربما أبدى ارتياحاً في قرارة نفسه.. فهو إلى حد كبير في توجهه نحو ترقيق الجسور مع الكيان الصهيوني.. إنما يعطي للنظام المصري حجة قوية وسنداً كبيراً في ترسيخ رجاحة توجهه نحو المصالحة مع الكيان الصهيوني واستمرار تعامله الرقيق معه.. من منطلق يكاد يكون هو المنطلق نفسه أو مبرر يكاد يكون هو المبرر نفسه وهو أن الصراع العربي ـ الصهيوني قد استنزف طاقات مصر وبدد مواردها المحدودة مما كان له انعكاسات وخيمة على ما كان من الممكن أن يكون في مسارها التنموي لو وجهت إليه بعض هذه الموارد وما ترتب على مصر من تبعات الديون الخارجية ومآزقها. وكثيراً ما تكون الحجة في ظاهرها مراعاة لمحنة الفلسطينيين وخصوصاً في الأرض المحتلة ذلك أن هذا الصراع كلّفهم الكثير بما لا طاقة لهم به.. وإنهم لم يجنوا من ورائه إلاّ مزيداً من العنت والشقاء.. دون أن تلوح في الأفق أي بارقة طيلة هذه العقود لأي غلبة لهم ليس على الكيان الصهيوني فذلك قد يبدو مستحيلاً.. ولكنها الغلبة على العنت والشقاء.. وانبعاث الأمل في وضع يتمكنون فيه من التمتع حتى بالحد الأدنى من حقوقهم الإنسانية الطبيعية.

وليس القصد من هذا العرض تحليل ردود الفعل الرسمية على المصالحة المصرية مع الكيان الصهيوني وإن بدا في وقت من الأوقات أنها أخذت زخماً حاداً تبلور في القرارات الرسمية ابتداء من قمة بغداد رغم بعض التباين في المواقف الرسمية المعلنة بين بعض الأقطار العربية وبعضها الآخر بين تنديد صارخ وبين شجب مخفف معتدل. رغم ما ترتب على هذه القرارات في صورتها المعلنة من تجميد للعلاقات الدبلوماسية والسياسية مع النظام المصري ووقف التعامل معه على كافة الأصعدة.. وكذلك نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة واتخاذ اجراءات من شأنها تعليق عضوية مصر

في المنظمات والهيئات العربية والامتناع عن تقديم قروض أو تسهيلات مالية إلى مصر وعدم تزويدها بالنفط ومشتقاته.. الخ.

ومن الممكن الخوض كثيراً في ردود الفعل الرسمية العربية.. وهي معروفة.. والمتابعة لها قد تكشف عدم مصداقية هذه الردود أو وقوف أكثرها عند حدود الشعارات.. أو استعدادها للتراجع والذوبان، ولذلك فإن القرارات الرسمية العربية بدأت بعد فورتها في البداية في التراخي.. وطغى إلى حين من الوقت قدر من الجمود.. وذابت هذه الردود تماماً حتى قبل كارثة الوطن العربي الخليجية.

فقد عادت مصر وهي ما زالت مثقلة بكل تبعات المصالحة مع الكيان الصهيوني وأوزارها وأوضارها.. إلى مكانتها الأولى وعادت الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة.. وتم إعادة العلاقات السياسية والدبلوماسية وبدأت مصر من وضع مختلف ومن موقف مختلف ومن توجه مختلف موكل إليها القيام بدور جديد.. سارت في أثر ركابه القرارات العربية الرسمية.. وأصبح هذا الدور المصالح مكان ترحيب حتى من كثير من الأنظمة التي رفعت الشعارات والمبادىء الوطنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وربما أصبحت مصر مهيأة لهذا الدور وهي أكثر قدرة على لقيام به بصفتها قطراً عربياً.. يمكن أن يطرح الصيغ الأميركية ـ الصهيونية في إطار مصري.. يبدو أكثر قبولاً وأكثر مدعاة للرضا به.. وأصبحت أداة جيدة في القيام بدور الوسيط بين العرب وإسرائيل.. أو واجهة للمبادرات والاستراتيجيات الأميركية والصهيونية لتمرير خططها وسياساتها من القناة المصرية.

إن كارثة الخليج العربية عجّلت باستثارة الحقد من العرب على العرب.. والتنديد حتى بالشعارات والمبادىء الوطنية.. وبروز الكيان الصهيوني بمثابة الخصم الذي يمكن التعاون معه.. أكثر من التعاون بين قطر عربي وقطر عربي مجاور وشحذت مرارة العاصفة

التي اجتاحت الكويت لتخلف توجهاً يبدو في الخليج بصورة صارخة أكثر قبولاً ورضا بالكيان الصهيوني.. ومقتاً حتى للفلسطينيين وكرهاً للقضية الفلسطينية برغم الصيغ الرسمية التي ما تزال تضفي طابعاً باهتاً يشير ـ على مضض ـ إلى القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. غير أنه إن كان هذا في أعقاب العاصفة التي اجتاحت الكويت قد رسخ توجهاً رسمياً.. فإنه ترك على صعيد الجمهور الذي قاسى في الكويت بصورة خاصة من قسوة العاصفة مشاعر حقد على العرب.. وميلاً معلناً للتقارب أو التعاون أو المشاركة أو المصالحة مع الكيان الصهيوني. وإن الجمهور العربي خارج نطاق الخليج العربي.. بدا أكثر قبولاً ورضا من أي وقت مضى لكل ذلك.. إذا استثنينا بصورة خاصة الجماعات الإسلامية المتشددة.

وإذا كانت الساحة العربية إجمالاً إما محبطة أو يائسة فإنه قد زاد إحباطها ويأسها في غمرة كارثة الخليج. وإذا كانت تلك الساحة غارقة بين الإحباط واليأس تحت مطرقة التسلط وسندان التفرد بالقرار وتغييب دور الفرد أو الجماعة.. ثم حاقت بها نكسات ضاعفت من مرارة اليأس والإحباط.. فإن كارثة الخليج وصلت باليأس والإحباط إلى الذروة وبدا أن الرضا بالواقع والبحث عن الممكن هو غاية الرجاء إن كان هناك ثمة رجاء. والأنظمة العربية قد مارس أكثرها إلى حد كبير سلطة القمع على الفرع والجماعة.. في الوقت الذي يتظاهر فيه بنصرة القضية وعدائه للصهيونية.. وهو تظاهر يتناقض مع ما يتبين بين وقت وآخر.. من جسور واضحة.. وأخرى غير واضحة بين كثير من هذه الأنظمة والكيان الصهيوني. ولعله في الوقت الذي بدا فيه أن الأنظمة العربية وقفت موقفاً حازماً تجاه اتفاقية كامب دافيد فإن كثيراً منها أملت عليه الظروف ذلك الموقف.. بينما هو منحاز إلى مثل ذلك التوجه ومتهيأ لركوب ذلك المركب الصعب. ويبدو أن القضية ما كان تسمح بالجهر

بالسوء.. كما أن بعض الأنظمة سواء كان ذلك من مفاجأة الصدمة.. أو من منطلق الاهتمام بالشأن العربي.. أو القفز على الشعارات قد وجدت نفسها تحت وطأة الظروف تسير في الاتجاه نفسه الذي أعلن حربه على تلك الاتفاقية. ولكن هذا الموقف الظرفي أخذ في التقهقر.. وما بين قمة بغداد التي أعلنت الحرب على الاتفاقية واتخذت قرارات حازمة ولو على الورق وبين قمة فاس التي اعتنقت مشروعاً عربياً للسلام بون شاسع إذا اقتربت الأنظمة العربية من الاتفاقية التي أعلنت الحرب عليها.

ولكن الأدهى من كل ذلك أن الساحة المجتمعية.. بدت متقهقرة.. وبدت أكثر قبولاً واستجابة للسلام.. ولولا خروج أطفال الحجارة في إطار ما سُمي بالانتفاضة.. التي أثارت الاهتمام.. واستثارت المشاعر.. وحققت من معاني الصمود.. ما لم تحقق الحروب الخاسرة.. لكان التقهقر على الساحة المجتمعية أكبر بكثير. وربما كان أكثر الأنظمة غير مرتاح للانتفاضة بعد أن هيأ الظروف للاقتراب رويداً رويداً من الاتفاقية.. وإن وجد نفسه مضطراً إلى مجاراة مشاعر النصرة لها وتأييدها.. وأبدى غير ما أخفى في وقت كانت ما تزال فيه جسور واضحة وأخرى واضحة بين بعض الأنظمة والكيان الصهيوني تراهن حتى على أطفال الحجارة للالتفاف حول الانتفاضة وطمس وهجها.. وسحب البساط من تحت قدميها. وفي نهاية المطاف التقت حتى منظمة التحرير الفلسطينية (الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني) مع عدد من الأنظمة في هذا التوجه الذي لا يلتقي أبداً مع عناء الشعب الفلسطيني.. وتضحياته ونبل قضيته.. ولا يلتقي مع البراءة الشجاعة لأطفال الحجارة.. التي أصبحت مجرد ورقة رهان.. وهو رهان خاسر وإن تذرع بتحقيق شيء بدلاً من خسارة كل شيء.. من منطلق (الواقعية) التي وجدت لها من يناصرها من الأنظمة وحتى من المثقفين.. وربما من الساحة المجتمعية.. وسط حمى

إعلامية مكرّسة لهذا التوجه ومستغلة جملة من المشاعر والعواطف الجياشة التي تصرخ بأن الشعب الفلسطيني قد عانى كثيراً.. وضحى كثيراً.. ولم يحصل على شيء وأنه آن الأوان أن يضمد جراح معاناته وتضحياته ويحصل على شيء ينعم فيه بالأمن والاستقرار والرخاء. وبدا واضحاً أن هذا الشيء قليل.. وإن يكن غير واضح كم قليل هو.. ورافقت الحمى الإعلامية مبادرات لمساعدات مالية تتدفق على الفلسطينيين ولو في حيز محدود.. لكي تكون لهم مرافق قادرة على تيسير أمور معاشهم وتعطيهم الفرصة لحياة كريمة!

النكوص الصارخ

من الإنصاف الإشارة إلى أن العلاقات العربية عادة ما سادها التوجس والريبة وإن بدا في بعض الأحيان أنها تسير في نسق واحد.. فإن ذلك سرعان ما يتلاشى ويحل محله التوجه والريبة بحيث تكاد تكون القاعدة ويكون النسق الواحد هو الاستثناء الذي يتلاشى بسرعة. ولقد فجّر الرواج النفطي نقمة تمثلت في الأطماع الدولية التي تغلغلت بوسائل وأساليب مختلفة نائية بنفسها عن مظاهر الحقد.. بينما كان تطلع العديد من الأنظمة إلى الخليج يبدو في ظاهره الحقد على تفجر هذه الثروة في أقطار لم تكن تمثل ثقلاً.. ولم يكن لأكثرها دور ريادي حضاري وأن هذه الثروة ينبغي اقتسامها. وبالطبع فإن تكدس الثروة في الأقطار العربية الخليجية لا يعني بالضرورة أن تكون الساحة المجتمعية مترفة.. فهناك على الساحة من هو معدم.. أو لا يكاد يجد قوت يومه في فجوة كبيرة بين المترفين وبين المعدمين. واقتسام الثروة بين الأنظمة لا يمكن أن يكون في حد ذاته هدفاً محموداً.. إذا استأثرت في كل قطر بالثروة القلة.. وبقيت الكثرة بعيدة عن تلبية متطلباتها الأساسية. ولقد سادت في الخليج على الساحة المجتمعية نظرة إلى العرب الذين استقطبتهم فرص العمل فيه.. أو غيرهم من العرب أنهم طامعون في ثروة هذه الأقطار. وفي الوقت نفسه كانت النظرة السائدة إلى حد ما على الساحة العربية إلى هذه الأقطار أنها تنفرد بثروة أولى اقتسامها. وإذا كانت النظرة في الساحة الخليجية إلى

العرب نظرة فيها قدر من الاستعلاء والغطرسة النفطية.. فإن العرب إجمالاً كانت نظرتهم أن الساحة الخليجية.. ما لها من قيمة إلاّ نفطها وبدت النظرة إلى الساحة الخليجية نظرة فيها استعلاء وغطرسة غير نفطية مرتكزة على الثقل الثقافي والفكري والحضاري.

وبالفعل فإن أقطار الخليج العربية كانت على الهامش والساحة الخليجية تبدو ساحة خالية من أي عطاء. وكان مركز الثقل الفكري والحضاري والثقافي في أقطار كمصر والعراق وسوريا من بين أقطار المشرق العربي. وحتى مركز الثقل السياسي كان خارج أقطار الخليج. ولم تأخذ أقطار الخليج العربية دوراً ملموساً على الساحة إلاّ خلال الزمن النفطي.. الذي أصبح فيه النفط هو العامل الحاكم والمتحكم في اقتصاديات هذه الأقطار وفي اقتصاديات كثير من الأقطار العربية. ولقد جاء مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠ ليؤكد على مبادىء منها:

١ ـ العمل من أجل التقليص السريع والفعّال للفجوة التنموية والدخلية (من الدخل) فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر عربي.

٢ ـ التزام الأقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي أو لإجراءات اقتصادية مضادة.

وواضح أن التقليص السريع والفعّال للفجوة في المداخيل يعني اقتسام الثروة التي ربما خففت عن عدد من الأقطار العربية ذات الثقل السكاني والحضاري ديونها التي تعاظمت. وواضح أيضاً أن الدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي.. يفترض أن يأتي من الأقطار ذات القدرة العسكرية الأكبر. ويبدو أن كلا الهدفين لم يتحقق فمن ناحية لم يحدث هناك تقليص للفجوة الدخلية.. ومن ناحية ثانية فإن اجتياح الكويت جاء من قطر عربي مجاور.. وما وقف هذا المبدأ حائلاً دون ذلك ولا تمّ التصدي له عربياً.

وفي أقطار الخليج العربي بدت الساحة المجتمعية وعلى وجه الخصوص في الكويت قد تبلورت فيها ردة عارمة عن العروبة أو القيم الوطنية.. التي ظلت قيماً راسخة وإن لم تتبلور إلى واقع يجسده وطن واحد.. وفي الوقت نفسه أصبح هناك رضاً أو حتى انحياز إلى الكيان الصهيوني. وإذا كانت مرارة النكبة التي منيت بها الكويت.. أو التي هزّت باقي أقطار المنطقة قد تركت جرحاً عميقاً.. ومأساة كبيرة.. فإنها تركت مشاعر عداء وسخط كانت في بداية الأمر تجاه أقطار عربية فهم أنها مواقف منحازة للعراق أو لم تبد تضامناً تاماً مع الكويت. وطالت تلك المشاعر حتى أبناء الأمة العربية من تلك الأقطار بصرف النظر عن مواقفهم أو توجهاتهم وترتب ذلك نزوح عدد كبير منهم من الكويت في ظل تشريعات جديدة كانت بالنسبة لهم متعسفة. وإذا كان الأمر في أقطار الخليج الأخرى لم يصل إلى تلك المرتبة فقد كاد يدانيها في كثير من الأحيان.

وفي الكويت بصورة خاصة.. أصبح العداء للعروبة والقيم القومية على الساحة المجتمعية أمراً مشهوداً ويساند ذلك النظام إن لم يسهم في تذكيته. وبدا في أعقاب الكارثة طرح يجد على الساحة ما يبرره وهو أن العدو الفعلي الذي اجتاح الكويت قطر عربي وليس الكيان الصهيوني.. وإن العروبة والقيم القومية لم تنقذ الكويت من محنتها وإنما أنقذها الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. وبدت الولايات المتحدة تمثل مكانة مرموقة في نفوس الكويتيين باعتبارها نصيراً للحق.. وأجدى بالركون إليها من الركون إلى أي نظام عربي وهذا ما يفسر التراخي حتى بالنسبة لما يسمى بإعلان دمشق.. بعد أن دخلت الكويت وربما عدد من أقطار المنطقة في اتفاقيات ومعاهدات أمنية مع الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة.

ولعل الاستقبال الذي حظي به جورج بوش عند زيارته للكويت

كان استقبال الفاتحين وربما ما ماثله استقبال لفاتح عربي في التاريخ العربي حين كانت الفتوحات. وإذا كانت للحظوة التي يحظى بها جورج بوش في نفوس الكويتيين ما يبررها فقد كان الالفت للنظر فيها.. أنها فاقت المستوى الذي يجد التبرير وجاءت حامدة شاكرة فوق معاني الحمد والشكر.. وفي ذاتها ساخطة على العروبة والقيم الوطنية. وإذا كانت الساحة المجتمعية قد وصلت إلى هذا المستوى فمرد ذلك أن المجال كان خصباً وساهمت الحمى الإعلامية في رفع درجة حرارة المشاعر الجيّاشة تجاه الولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص ورفع درجة حرارة السخط على العروبة والقيم العربية.. فإن الوسائل الغربية كان لها إسهامها في ذلك لكي يكون لأقطار الخليج دور في الصلح مع الكيان الصهيوني، ومن الممكن أن تستثمر تلك المشاعر في ظرف تاريخي ربما ما مرّ على الأمة العربية ما هو أسوأ منه. وإذا كان من الكويتيين من لم تصبه حمى الردة وما زال ملتزماً بالعروبة والقيم الوطنية فهم إما قلة.. وحتى هذه القلة لا تكاد تجرؤ على البوح بذلك أو ما هو أكثر من القلة ولكنها تظل قلة لا تستطيع الجهر بمشاعرها وحتى النفر من أولئك الذين كان لهم توجه وطني واضح.. وكانوا يمثلون أبرز صف في المعارضة منهم من آثر أن يكون جزءاً من النظام وعضواً فيه.. ومنهم من كاد يتبرأ حتى من رصيده الوطني.. حتى يحفظ لنفسه مكانة.. أو يبقي مكاناً.

وفي إطار ردة الفعل هذه أصبح الحديث عن قضية فلسطين مسألة منبوذة وأصبح الكيان الصهيوني مرشحاً أن يكون شريكاً متعاوناً.. ومقبولاً بصرف النظر عن كل ممارساته. وما دخلت قضية فلسطين إلى هامش الاهتمام إلاّ عندما بدأت أميركا لعب الدور المنفرد كقوة عظمى وحيدة.. في التمهيد للصلح بين الفلسطينيين والإسرائيليين.. وإن دخلت حتى من هذا الباب على مضض، ومثل ردة الفعل هذه وإن لم تكن بالدرجة نفسها تنسحب على باقي

أقطار المنطقة وهو وضع أسوأ ما فيه.. إن الفلسطينيين تحملوا وزر موقف رسمي.. وأصبح السخط عليهم كبيراً. والقضية الفلسطينية باعتبارها القضية العربية المحورية انسحب عليها هذا السخط.. وانفرجت بسرعة الحواجز النفسية والتاريخية والثقافية والحضارية مع الكيان الصهيوني حتى بدا شريكاً محبباً. وإذا كانت ردة الفعل بهذه الصورة وقتية لها مبررها.. فإنها تمثل شرخاً كبيراً في الوجدان العربي إن بدا أنها مستمرة. أو أن هناك من يساهم في استمرارها ويستثمرها لصالحه. وما ورد في مجلة «تايم» الأميركية من واقعة رواها المحلل السياسي مايكل كريمر[1] ما يثير الاستغراب. ذلك أنه خلال حفل عشاء في جدة وبعد تحرير الكويت تكلم مسؤولان خليجيان أحدهما سعودي والآخر كويتي.. تحدثا بإعجاب شديد عن ضبط النفس الإسرائيلي إزاء هجمات الصوارع العراقية وتناقشا في زيارة إسرائيل.

قال المسؤول السعودي: إني أريد أن أطير في شركة (العال).

قال المسؤول الكويتي: هذا لا شيء. أنا أريد أن أسافر على متن إحدى بواخر المتعة QE2'S والتي تمخر البحر المتوسط وتتوقف في حيفا أسبوعاً كاملاً.

قال المسؤول السعودي لصاحبه الكويتي: لا بد أنك تمزح.

قال المسؤول الكويتي: بل أنا جاد.

قال المسؤول السعودي: حسناً، إني سأرافقك في هذه الرحلة.

وإذا كانت الكويت قد تنامت فيها بصورة خاصة مشاعر العداوة للعرب والقيم الوطنية فإن قطر لا يبدو أنها في السياق نفسه أو ربما بدرجة أقل كثيراً.. في ظروف ربما كانت تكتيكية أو هي في حد ذاتها رد فعل لعلاقات خليجية يشوبها قدر من التوتر أو قدر من

---

(١) أوردها محمد جواد رضا في كتابه: **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٤٢.

عدم الثقة. إلاّ أنه بالنسبة لقبول الكيان الصهيوني شريكاً متعاوناً فإن قطر لم تكن أعلى من الكويت مرتبة في هذا السياق فهي لا تقل عنها. وهكذا يبدو موضوع العلاقات مع الكيان الصهيوني موضوعاً تجاوز بكثير مرحلة الحرج الرسمي في وقت من الأوقات أو طغيان مشاعر العروبة والقيم الوطنية آنذاك.. وإن بدا مثل هذا الأمر مستغرباً.. فإن الانحسار في تلك المشاعر على صعيد أقطار المنطقة وأقطار الوطن العربي عموماً كان واضحاً. ولكن كارثة الخليج ألغت تلك المشاعر في عجالة.. وحوّلتها إلى مشاعر رضا عن الكيان الصهيوني وتوجه للتعامل معه والتعاون معه..

لقد أصيب شعب الكويت بمفهومه بصدمتين: الأولى، هو الاجتياح الذي مثّل زلزالاً ترتبت عليه ملحمة مأساوية وهزّت الكويت كما هزت الأقطار العربية إجمالاً. وإذا كان من بين نتائج هذا الزلزال سقوط أي مصداقية للنظام العربي متمثلاً في الاجتماح ذاته ومتمثلاً في عدم قدرة ذلك النظام على التصدي له عربياً. والصدمة الثانية يلخصها باحث كويتي في قوله[٢]: (ما أقسى المرارة التي عاشها الشعب الكويت يوم الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠ وهو يرى بأم عينيه المظاهرات العارمة خرج من العديد من العواصم العربية والإسلامية ومن بين الجاليات المشرقية في أوروبا وأميركا مؤيدة غزو العراق للكويت، شعر بحسرة لا توصف، وبحنق لا حدود له وهو يرى من يقاسمونه العروبة والإسلام وقد خرجوا مبتهجين لمصيبته) ويبدو أن النقمة تمثلت في ردة فعل عارمة ضد العرب وقضية العرب (المصيرية) وسرعان ما تمحورت بصورة خاصة ضد الفلسطينيين. ولذلك فإن الباحث يستطرد في الإشارة إلى أن الكويتي قد يعذر بعض تلك الشعوب لغفلة منها أو لجهل أو لشرك دعائي وقعت فيه إلاّ أنه لا يمكن أن يعذر من كان يعاني ويلات الاحتلال أن يقف هو نفسه مع مغتصب آخر. لقد خاب

(٢) مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)، ربيع/ صيف ١٩٩٢، ص ٢٤١.

ظن الكويتيين وهم يشاهدون الآلاف المؤلفة من أبناء الضفة والقطاع وهم يساندون العراق وأبصروا أطفال الحجارة وقد تنكروا لأقرانهم أطفال الكويت... الخ[٣]. إن هذه النقمة التي تمحورت بصورة خاصة في هذا الاتجاه ألغت القضية الفلسطينية من ذهن الكويتي.. بل ربما تحولت إلى نقمة على القضية وأصحابها الأصليين وبالطبع فإن الكويتي.. في غمرة هذه النقمة الجامحة.. لا يبحث عن تبرير لموقف الفلسطينيين أو أطفال الحجارة الذين كانوا يبحثون في الساحة العربية ـ وهم في الخندق الحقيقي وحدهم ـ عن أي تهديد عربي أو تلويح بالتهديد للكيان الصهيوني الذي يمارس عليهم أعتى أساليب القمع في غطرسة واستهتار. ومنذ انسحبت مصر من المواجهة ودخلت في إطار التطبيع وساد المواجهة إلى حد كبير مناخ بعيد عن المواجهة أو حتى التلويح بالمواجهة.. وبدا العرب في موقف المتفرج وهم يقدمون الضحايا يومياً في شرف المقاومة. كلا الموقفين لهما ما يبررهما عاطفياً ونفسياً، ولكن تمّ تحرير الكويت.. ولم يتم تحرير فلسطين.. وللولايات المتحدة قطعاً مصلحة في تحرير الكويت.. أما بالنسبة لفلسطين فهي تقف مع الكيان الصهيوني في خندق واحد ضد تحريرها.. بل ضد حصول الشعب الفلسطيني على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة.

وانتهى غبار الزلزال وبقيت آثاره عالقة في الأذهان والنفوس واستمر الغضب الكويتي الجامح على العرب.. وعلى الفلسطينيين بصورة خاصة وتسبب ذلك في خروج عشرات الآلاف منهم من الكويت.. أو مئات الألوف.. (يقدر عدد الفلسطينيين الذين نزحوا من الكويت بحوالى ٣٥٠ ـ ٤٠٠ ألف) وإن صاحب ذلك نزوح يمنيين وأردنيين وسودانيين ممن رفضت أنظمة أقطارهم الوجود الأجنبي.. أو لم تساند الكويت في موقفها مساندة واضحة.. وإن

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

كان النازحون قد غلبوا على أمرهم.. وربما ما كان موقفهم مؤيداً لموقف الأنظمة في أقطارهم.. وينطبق هذا على الفلسطينيين الذين لم يكونوا كلهم بالضرورة مساندين لموقف منظمة التحرير الفلسطينية.

وتشير مجلة أكاديمية كويتية في سياق تحليل لكتاب عربي عن الأزمة[٤]: «إن القارىء العربي العادي الآن أصبح يعي أموراً وقضايا عديدة كانت خافية عليه قبل الأزمة الخليجية وخصوصاً فيما يتعلق «بالوحدة العربية» وأن العدو الوحيد هو إسرائيل، وأن مصيرنا نحن العرب مصير واحد وغيرها من الشعارات.. الخ». وربما جاء هذا السياق التحليلي في الفترة التي أعقبت كارثة الخليج مباشرة وكانت المشاعر عاصفة ومحمومة.. أو ربما جاء هذا التحليل ليمثل وجهة نظر لكاتب.. وحتى لو كان كل هذا وارداً فإن النكوص عن الوحدة العربية أملاً في مثل هذا الرفض الجامح.. ودحض القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة.. أو قضية القضايا.. وإن إسرائيل هي العدو الحقيقي للأمة. إن هذا النكوص مؤشر ينسحب على الساحة المجتمعية إجمالاً.. وساهم في تأجيج مشاعر النكوص واستثمارها.. زخم إعلامي محلي ومواقف شخصيات رسمية وعامة ووسائل أجنبية.

وحتى لو كانت المشاعر عاصفة ومتأججة في أعقاب كارثة الخليج مباشرة فإنه كان من المتصور أن تخف هذه المشاعر.. وأن تلتئم الجراح.. وأن يكون الطرح العام أقرب إلى المنطق منه إلى العاطفة المشبوبة. ولكن مثل هذا التصور غدا بعيداً عن الواقع.. فقد ظلت العاطفة المشبوبة بمشاعرها العاصفة المتأججة.. مهيمنة على الساحة المجتمعية.. وتساهم في تأجيجها واستثمارها وسائل محلية وأجنبية. صحيح أنه لا يمكن للكويت أن تنسى مرارة النكبة بسهولة وإن

(٤) المصدر نفسه، ربيع/ صيف ١٩٩١، ص ٢٨٠.

تلعق جراحها في أمد محدود.. وأن تنسى فداحة المأساة بيسر.. ولو جاء النكوص ردة فعل مباشرة في ظرف تاريخي عابر فربما كان له ما يبرره عاطفياً.. ولكن استمرار تصاعد وتعاظم ردة الفعل أو على الأقل استمرارها على الوتيرة المتأججة نفسها مسألة تستحق التأمل.

وفي سياق هذا الظرف وهذا الطرح وهذا النكوص أصبح الركون إلى القوى الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية ـ الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني ـ محبباً ولا يحتاج إلى تبرير. بل غدا أقرب إلى النموذج الذي تحتاج إليه وتعتنقه. ومنذ أمد ليس ببعيد كان مستنكراً وجود معاهدة.. أو اتفاقية أمنية مع قوى أجنبية، أو قاعدة عسكرية أجنبية أو السماح باستخدام تسهيلات ومرافق لقوى أجنبية.. وحتى لو كان شيء من هذا القبيل قائماً فإن نفيه كان وارداً في كل الأحوال.. لأن الساحة المجتمعية في إطار النسق السائد على الساحة المجتمعية العربية كانت تبدو رافضة لذلك أو غير مستحب لديها. أما وقد منيت بالنكبة وتجرعت مرارتها. فقد أصبح التهافت على ما كان مرفوضاً أو غير محبباً هو القاعدة.. ولم يقف النكوص عند حد الاتفاقيات والمعاهدات الأمنية.. ولا حتى رفض العروبة والقيم الوطنية كشعارات أو مشاعر.. بل كاد أن ينسحب على الساحة رفض التراث العربي، والثقافة العربية والتاريخ العربي.. وكل الفكر العروبي. وغدت بعض الرموز التاريخية مثل بغداد أو صنعاء شيئاً ممقوتاً أحق أن لا تحتفظ به ذاكرة.. ولا يذكره سطر في كتاب، ولا يقف ذلك عند حد تغيير أسماء الشوارع فتلغى بغداد أو صنعاء كاسم في التاريخ العربي لشارع.. ويصبح بوش رمز تحرير أحق أن يذكر باسمه شارع ولكنه يتجاوزه إلى شعور بالكراهية.. للتاريخ حين تذكر بغداد أو صنعاء أو حتى فلسطين.. وللجغرافيا حين تذكر بغداد أو صنعاء أو حتى فلسطين.. ولذلك فإنه أحق ألا تذكر. والجيل

الناشيء الذي صفعته النكبة بقسوة بالغة بدأ ينحاز فكرياً ونفسياً وعاطفياً إلى الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص.. ويعتبرها المثل الأعلى.. ويحاول إلى حد كبير تقليد أنماط السلوك الغربي ويود في قرارة نفسه أن لو كان غربياً لا عربياً. وفي ذلك خطورة فادحة تتجاوز هذا الجيل إلى الجيل الناشيء الذي يفترض أن يتسنم مواقع القيادة ولذلك فإن آثاره تتجاوز هذا الجيل إلى الأجيال القادمة في نكوص لم يعرف له التاريخ العربي مثيلاً. وتشير مجلة أكاديمية كويتية تصدر عن جامعة الكويت في تحليل لكتاب.. إن العزف على وتيرة الهيمنة الأميركية والتواجد الأجنبي في المنطقة قد سئم القارىء العربي من ترديدها.. وهذا من بين المؤشرات الواضحة على النكوص(٥).. إنه سئم القارىء العربي من العزف على وتيرة الهيمنة الأميركية والتواجد الأجنبي في المنطقة للسيطرة على منابع البترول. والأمر على الساحة المجتمعية في باقي الأقطار العربية الخليجية يختلف من حيث الدرجة عن الكويت.. ولكنه في النسق نفسه فهناك نكوص عن العرب وقضاياهم.. وركون للقوى الأجنبية.. والنظر إلى الكيان الصهيوني باعتباره شريكاً محتملاً وليس عدواً للأمة. وتغذي هذا الدور وسائل محلية وأجنبية ويساهم فيه مثقفو النكوص والمستغربون الجدد، ومثل هذه الفئة موجودة على الساحة العربية وهي في طرحها إنما تنطلق من تقييم الواقع الضعيف للأقطار العربية وضعف قدراتها وتبدد امكاناتها في قضية بدا أنها لا يمكن أن تحسمها بالقوة.. وأن الواقع يقتضي الاندماج في ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ومحاولة الاستفادة في حدود الممكن من هذا الاندماج.

وحتى النكوص عن العروبة والقيم الوطنية.. ينسحب بدرجة متفاوتة أو ربما أقل على الساحة العربية إجمالاً.. وليس ساحة أقطار الخليج العربي وحدها. وإذا كان التيار الإسلامي المتشدد أو ما

---

(٥) المصدر نفسه، ربيع/ صيف ١٩٩٢، ص ٢٨١.

يسمى بالأصولي ما زال يذكى في الساحة العربية إجمالاً جذوة الحماس ويستنهض الهمم خصوصاً في طرحه بالنسبة للكيان الصهيوني.. ورفضه الاتفاق أو الصلح معه.. فإن هذا التيار دخل في دائرة العنف في كثير من الأحيان.. وتحول هذا العنف إلى حرب معلنة في بعض الأقطار العربية بينه وبين السلطة. وليس هنا مجال الخوض في العنف الرسمي والعنف غير الرسمي.. والحلقة المفرغة للعنف.. وكذلك تقييم محاسن ومثالب الأنظمة أو التيار الإسلامي المتشدد، ولكن تجدر الإشارة إلى موضوع يفترض ألاّ يغيب عن البال.. وهو أن بعض الأنظمة العربية في مواجهتها للتيار الإسلامي المتشدد وجدت نفسها تقف في الخندق نفسه مع الكيان الصهيوني في مواجهته القمعية للتيار الإسلامي المتشدد الذي يعلن وقفته الرافضة لأي اتفاق أو صلح مع الكيان الصهيوني. وهناك في هذه المسألة أمران:

أولهما: أنه ليس من المستبعد أن يكون هناك تنسيق أمني بين بعض الأنظمة العربية والكيان الصهيوني، ويشير محسن عوض(٦) إلى أنه في إطار ما تمّ من تطبيع في العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني كانت هناك خدمات أمنية متبادلة أورد تفاصيل بعضها.

ثانيهما: محاولة النيل من الإسلام باعتباره مصدراً للإرهاب وهو دين الحرية والتحرير والحق والعدل.. والقائمة الطويلة من المبادىء النبيلة السامية.

إن كارثة الخليج أوجدت فرصة تاريخية للولايات المتحدة للعب دور تتلهف إليه الأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية وحتى منظمة التحرير الفلسطينية التي بدا اتفاقها مع الكيان الصهيوني

(٦) محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، ص ١٩٠.

مفاجئاً وكان يمثل نقلة في توجه ساد قبل ذلك. وربما وجدت نفسها في مأزق له أكثر من بعد فهناك البعد المالي بعد انحسار المساعدات المالية من أقطار الخليج العربي، وهناك تنامي المشاعر في إطار التيارات الإسلامية المناهض لأي اتفاق أو صلح وتنامي قوتها في صفوف المقاومة الفلسطينية وفي بعض الأقطار العربية وعلى وجه الخصوص مصر.. المهيأة للعب دور المواجهة للسياسات والاستراتيجيات الأميركية أو الأميركية ـ الصهيونية.. وقد أضافت لهذا الدور فعالية كارثة الخليج ومشاركة مصر عسكرياً مع قوات التحالف.

وهكذا فإن الساحة العربية عموماً ينسحب عليها هذا الرضا بالاتفاق والصلح مع الكيان الصهيوني في ظرف تاريخي لا تجد بين أيديها من الأوراق ما تحاور به من مركز قوة بعد أن ضاعت كل الأوراق، وأضاعت كارثة الخليج ما تبقى منها وفي هذا الاتجاه تلتقي الأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية.. وهو وضع كان هناك بعض الحرج في الدعوة إليه.. وكانت المشاعر الوطنية مع تقهقرها ما تزال لها رواسب.. وما تزال تذكى بين وقت آخر.. حين تبدو مغامرة صهيونية.. أو صورة صارخة من صور القمع الصهيوني. غير أنه في أعقاب كارثة الخليج تلاشى الحرج.. وما عادت للمشاعر الوطنية حتى الرواسب التي قد تذكيها مغامرة صهيونية أو صورة صارخة للقمع الصهيوني. بل يكاد يبدو كل ذلك أمراً عادياً.. لا يقابل حتى بما لا يتكافأ معه من مشاعر الغضبة والاستياء.

وإذا كانت الكويت صورة صارخة ركنت فيها بترحيب للقوى الأجنبية والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص.. وارتبطت باتفاقيات ومعاهدات أمنية معها فذلك لا يقتصر على النظام في الكويت.. وإنما بدا وكأنه مطلب ملح تؤمن به كثير من القطاعات الشعبية والنخب المثقفة. بل إن التيار الديني قد حاول أن

ينأى بنفسه في كثير من الأحيان عن التيارات المماثلة في عدد من أقطار الوطن العربي تلك التي تدعو إلى شجب الأوضاع وعدم موالاة الأعداء.. وترفض مبدأ الصلح مع الكيان الصهيوني.. والولاء للقوى الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وحتى الذين كانوا من دعاة النهج القومي تبرأوا منه. ولعل الوضع في عدد من الأقطار العربية الخليجية لا يصل إلى تلك الدرجة.. ربما لأن زلزال الخليج كان وقعه على الكويت مباشراً ومريراً فجاءت ردة الفعل بمستوى تلك المرارة.. ولكن النكوص موجود في هذه الأقطار وحتى في العديد من الأقطار العربية الأخرى. ولا تكاد تجد في أقطار الخليج العربي رفضاً لهذا التوجه إلاّ لدى بعض فئات التيار الديني وقلة من الفئة المثقفة التي نأت بنفسها عن طوفان مثقفي النكوص أو المستغربين الجدد.. وهذا ربما انطبق إلى حد كبير وإن تفاوتت الدرجة على العديد من الأقطار العربية غير الخليجية.

ويوضح رياض الرّيس أنه إذا كانت القومية العربية قد وصلت اليوم إلى طريق مسدود في أقطار الخليج العربي فقد كانت بالأمس سباقة إلى فتح كل الطرق بعد أن وصل مفهوم القومية إليها متأخراً.. وإن كانت المشاعر القومية في البحرين بصورة خاصة قد تنامت أكثر من تناميها في باقي الأقطار بفعل ظروف معينة(٧)، فإن الحركة القومية كانت نشطة بقوة في الكويت إلى أن أصبحت المنظمة السياسية الوحيدة المتماسكة على مستوى الخليج كله(٨)، وإذا كان الأمر كذلك فإن كارثة الخليج قد ألغت حتى أصداء هذه الحركة بعد أن غلب الطوفان المعادي للقومية.. وغلبت المشاعر المناهضة لها.. والتي تمثل فيها زخم القومية ونزعاتها.. من خلال

(٧) رياض نجيب الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير، مستقبل القومية العربية والوحدة والديموقراطية»، المستقبل العربي (نيسان/ إبريل ١٩٨٧)، ص ٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

المواقف باعتبارها معتدية على الكويت ومعادية لها.. وناصرة للاجتياح العراقي للكويت.. إضافة إلى أن العراق باعتباره مركزاً من مراكز الدعوة القومية.. قد جعل القومية على الساحة الكويتية منهجاً لا يستقيم مع مصالح الكويت.. بل يكاد يصل الأمر إلى تجريم القومية العربية كمنهج من خلال تجريم العراق..

وإذا كانت القومية بزخمها قد ولجت إلى أقطار الخليج العربية متأخرة.. فإن هذه الأقطار كانت مستقبلة لذلك الزخم.. ومتجاوبة معه إلى حد كبير خلال حقبة محدودة.. ولكنها لم تكن عنصراً فاعلاً في تأسيس وبلورة المبادىء والمنطلقات لها حيث كان ذلك قد تمّ منذ أمد في أرجاء أخرى من الوطن العربي. ومعروف أن أكثر هذه الأقطار قبل ولوج زخم المشاعر القومية.. كانت بعيدة عنها وبمنأى أو بمعزل عما يتم في باقي أرجاء الوطن العربي.. حيث كانت وقبل احتلال النفط مكانة حيوية وهامة.. منكفئة على وضعها القبلي وولاءاتها القبلية.. تطحنها رحى الضنك والفاقة.. وتتناهبها الأحقاد.. والخلافات.. وتعبث بها أيدي المستعمر في حرية تكاد لا تجد مناهضة أو مقاومة. ولعل أقطار الخليج العربي وهي لم تخض مواجهة دامية مع المستعمر.. ولم تخض نضالاً مريراً وطويلاً معه كما هو الحال في أرجاء أخرى من الوطن العربي.. لم يثر نزعة المشاعر القومية بالحدة والدرجة نفسهما التي كانت عليهما في أرجاء أخرى من الوطن العربي.. كما أن خروج المستعمر منها سلمياً إلى حد كبير وإن ولج إليها بعد ذلك من باب أوسع.. بعد أن ضمن ركون الزعامات القبلية والتقليدية نفسها.. واستمرار اعتمادها عليه.. كل ذلك لم يترك مجالاً لتنامي المعارضة المنظمة التي ربما وجدت في القومية منطلقاً رحباً.. في صراعها مع المستعمر. ولذلك فإن القومية بزخمها لم تتجذر في تلك الأقطار.. وإنما كانت هذه الأقطار مستقبلة لهذا الزخم.. خلال حقبة محدودة.. وبالطبع خلال الخمسينات والستينات.. حين كانت

القومية في أوج مدها على الساحة العربية إجمالاً.. وإن كان منطلقها خارج أقطار الخليج العربية. وإذا كان انحسار المد القومي قد طغى على الساحة العربية إجمالاً.. وفي أقطار كانت تمثل منطلقها فإنها في أقطار الخليج العربية المستقبلة لذلك المد ومن غير تجذر كان انحسارها أكبر إلى حد ما. ولذلك فإن كارثة الخليج العربي كان من غير اليسير أن تقتلع ذلك المد غير المتجذر. صحيح أن زخم المشاعر القومية حين طغى على الساحة العربية طغى أيضاً على ساحة أقطار الخليج العربي وظلت الطبقة المثقفة في الخليج ـ كما يشير رياض نجيب الريّس ـ ولفترة طويلة مشدودة على الدوام إلى المشاعر القومية في سوريا ولبنان وفلسطين ومصر[٩]. ولكن هذا يؤكد أن أقطار الخليج العربية كانت مستقبلة لذلك المد.. وليست عنصراً فاعلاً ومؤثراً فيه.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى.. فإن الزعامات القبلية والتقليدية كانت بمنأى عن هذه المشاعر.. ومتحفظة عليها.. أو مناهضة لها.. أو محايدة وإن ظهرت غير ما تبطن في مواقف معينة.. وظروف معينة.. ويظل دور المثقفين محدوداً ومؤطراً في سياق التفرد باتخاذ القرار السائد في هذه الأقطار.. وكذلك في أقطار الوطن العربي إجمالاً. وإذا كانت بعض القيادات في أقطار أخرى قد تبنت القومية نهجاً.. أو رفعتها شعاراً.. وبصرف النظر عن جدية بعضها أو عدم جدية بعضها الآخر.. فإن القيادات القبلية والتقليدية في أقطار الخليج العربية بحكم تركيبتها.. وكذلك الساحة المجتمعية بحكم تأصل ولاءاتها القبلية والتقليدية كانت هي المؤثر الغالب وإن بدا أن للفئة المثقفة دوراً في استلهام زخم المشاعر القومية ومدها.. على الساحة العربية.. ولذلك كان النكوص أيسر.. وكان انكفاء أغلب الفئة المثقفة.. أو تقوقعها.. أو صمتها.. مجاراة للوضع المؤثر والغالب.. أمراً وارداً. جاءت كارثة الخليج.. لتكرس من ناحية نزعة القيادات

(٩) المصدر نفسه، ص ١٠.

القبلية والتقليدية.. ونزعة الولاءات القبلية والتقليدية على ساحة هذه الأقطار.. وانجرفت أغلب الفئة المثقفة.. في هذا السياق.. وبدا الرفض للقومية ونهجها ومشاعرها وشعاراتها.. جامحاً.. وبدت الحقبة التي طغى فيها المد القومي.. حقبة مشاعر.. استلهمها قطاع كبير من الفئة المثقفة مقابل مناهضة معلنة أو غير معلنة.. من القيادات القبلية والتقليدية.. ووجوداً غير متجذر لها على ساحة هذه الأقطار. ولذلك فإنه من غير المستغرب أن يأتي النكوص بهذه الحدة التي بدأ بها.. وهو في حقيقة الأمر ليس نكوصاً من القيادات القبلية والتقليدية وليس نكوصاً على ساحة تتغلب فيها الولاءات القبلية والتقليدية. وإذا كان مثل هذا الأمر ينطبق على العديد من القيادات في أقطار أخرى في الوطن العربي.. كما هو الحال في المغرب أو الأردن.. أو غيرها.. فإن المد القومي بالنسبة لبعضها كان منطلقه قريباً منها.. أو في إطار دائرتها وفي بعضها الآخر كانت المعارضة المنظمة قوية.. وفي كل الأحوال.. كان النضال الطويل والمرير والدامي مع الاستعمار.. حافزاً قوياً لإثارة واستثارة المدى السياسي الذي استلهم في كثير من الأحيان زخم المد القومي.. ثم ان الولاءات القبلية والتقليدية لم تكن بالدرجة نفسها التي درجت عليها أقطار الخليج العربية.

النكوص العربي

لقد أكد الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية[1] (إن اختلاف الاجتهادات العربية تجاه «القضية المقدسة» وما واكب ذلك من أجواء مشحونة بالتوتر كثيراً ما أدى إلى قراءات خاطئة للأوضاع الدولية وفي فترة ما قويت القناعة لدى البعض بأنه من الممكن تحرير فلسطين.. والحال أن المعسكرين متفقان على عكس ذلك.. وأنه من الواضح أن الولايات المتحدة هي أكبر ضمان لبقاء الدولة العبرية بل أيضاً لدوام تفوقها عسكرياً على سائر الدول العربية مجتمعة). ويستطرد في التأكيد على أنه بعد ذلك قويت القناعة لدى الكثير بأن لا مناص من التعامل مع وجود إسرائيل واتخاذ سبيل إلى ذلك. وهنا يبدو النكوص واضحاً بين وقت إن كانت الآمال فيه كبيرة جداً جنحت كثيراً عن القراءة الدقيقة للإمكانات والطاقات والسياسات والاستراتيجيات فقد تبعثرت تلك الآمال وتبددت.. ولم يكن ليملأ الفراغ ما هو أحق أن يملأ الفراغ من قبل وهو تلك القراءة الدقيقة للسياسات والاستراتيجيات والطاقات والامكانات بل إن الذي ملأ الفراغ هو النكوص الذي طغى على الساحة المجتمعية في الأقطار العربية إجمالاً.. والتهافت في ظل ما يسمى بالنظام

---

(١) الشاذلي القليبي «أسئلة لا بد من طرحها على الضمير العربي»، المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٤)، ص ١٠.

الدولي الجديد الذي تنفرد فيه حالياً بالدور المهيمن والموجه والمسيطر الولايات المتحدة الأميركية في غفلة أو تغافل عن شراكتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني.. أو ربما مع الإدراك لذلك.. من منطلق الواقع ومقتضيات الظرف التاريخي على أساس أن الولايات المتحدة الأميركية هي المالكة لناصية الأمور.. ولذلك بدت الولايات المتحدة الأميركية موئل الرجاء والأمل. وهنا يكون القفز على القراءة الدقيقة للسياسات والاستراتيجيات والدور الذي تخططه الولايات المتحدة الأميركية لنفسها وهو في كل الأحوال بمقابل.. وقد يكون هذا المقابل باهظاً ليس من الناحية المالية ولكن من ناحية رسم استراتيجي لخارطة الشرق الأوسط ينسجم مع أهداف الكيان الصهيوني ومع أهدافها. ولعل محمود عبد الفضيل[٢] قد فصل مشاريع الترتيبات الاقتصادية «الشرق أوسطية» والتصورات المتعلقة بها والمحاذير وأشكال المواجهة. ويشير محمود عبد الفضيل أن البعد الاقتصادي للتسوية يعتبر من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، وهو تحقيق هدف صهيوني قديم يتمحور حول كومنولث عربي ـ يهودي بين الكيان الصهيوني والاقتصاديات العربية حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول إسرائيل في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح بمثابة «سنغافورة الشرق الأوسط».

ورغم أن البعد الاقتصادي مهم فإن باقي الأبعاد مهمة وهي متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض ولذلك فإن محمود عبد الفضيل يستدرك فيؤكد[٣] أن التحليل الموضوعي يجب ألا ينصب فقط على المردود الاقتصادي البحث ولكن يجب أن يكون بشكل أساسي من زاوية المردود السياسي والاستراتيجي وأن التحليل

---

(٢) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية)»، المستقبل العربي، (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠١.

المتعدد المتغيرات هو تحليل واجب وضروري لأنه التحليل الوحيد الذي يرقى إلى مستوى الفكر الصهيوني حيث هناك التداخل.. وتشابك القوى بين ما هو اقتصادي وسياسي واستراتيجي وأمني.

ويشير جيمس أيكنز(٤) إلى أن المشاعر القومية لا تكاد تبدو على الساحة في الأقطار العربية إجمالاً وأنها تبدو متأججة فقط بين الفلسطينيين الذين يقفون تحت حيف القمع ويتطلعون إلى الأمة العربية لاستعادة وطنهم. وهذا النكوص يصفه في صورة صارخة حينما يستطرد في التأكيد على أن اتفاقية كامب دافيد كانت نصراً للكيان الصهيوني وأن عزل مصر وتحييدها جعل الكيان الصهيوني أقدر على الحركة بحرية أكبر لتحقيق مآربه وأنه بدون استفزاز من منظمة التحرير الفلسطينية أو لبنان غزت لبنان في سنة ١٩٨٢ لتحطيم القدرات الفلسطينية فيه وأحرقت الجنوب وحطمت معظم بيروت وقتلت ما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً من الفلسطينيين واللبنانيين.. وأن المجتمع الدولي أدان ذلك دون أن يفعل شيئاً أكثر من الإدانة وإنه لم تكن هناك مظاهرة في أي عاصمة عربية وأن التلفاز العربي في ذلك الوقت هيمنت عليه مهرجانات الكرة بكأس العالم وليس مأساة بيروت(٥).

ومعروف أن زخم المشاعر القومية قبل نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كان يبدو عارماً.. وإن كانت المشاعر في حد ذاتها ليست كافية لصنع التاريخ إلاّ أنها ركيزة وجدانية لعمل استراتيجي ومنهجية مدروسة.. ومثل هذا العمل لم يكن كافياً. ومنذ النكسة انكسرت المشاعر القومية.. وتلاشى أو كاد يتلاشى ما يسمى بالمد القومي. وطغى على الساحة قدر كبير من الاحباط واليأس وانصبت اللائمة على النهج القومي الوطني.. وبدت الساحة مهيأة لاستقطاب

(٤) James Akins, «The New Arabic», Foreign Affairs (Summer, 1991), p.41.

(٥) المصدر نفسه، ص ٤٢.

البديل الذي يطرح نفسه.. فهيىء أو تهيأ الظرف لمصر أن تربح ورقة ولو صغيرة في حرب ١٩٧٣ تدخل بها إلى ردهة الصلح مع الكيان الصهيوني. وتعاظمت المردودات المالية النفطية.. فأعطت لأقطار الخليج العربية دوراً أكبر بكثير من حجمها على الساحة العربية.. وازدادت الديون على غيرها من العديد من الأقطار العربية.. فبدت هذه تتقرب إلى تلك.. وبدأ نوع من الوشائج لا يرتكز على برنامج عمل مشترك.. يمكن أن يفيد الأقطار العربية النفطية وغير النفطية على السواء.. وكادت تتمحور المحصلة في بعض القروض أو المساعدات على أساس ثنائي.. وفق الظرف والمصلحة الآنية.. وحصلت بعض الأقطار العربية على مردود عمالتها في الأقطار العربية الخليجية من العملة الصعبة.. وإن كان ذلك له بعض الآثار غير المحمودة على الأقطار المصدرة للعمالة.. ولكن بدا أن هذا الوضع أقرب إلى تحقيق بعض المصالح المتبادلة.. ولم تكن هناك بؤر توتر بين الأقطار العربية الخليجية وغير الخليجية.

ولكن جاءت الكارثة.. والموارد المالية التي كانت متعاظمة في الأقطار العربية الخليجية قد انحسرت.. وقضت الكارثة على قدر كبير مما كان يسمى بالفوائض المالية المتراكمة.. حتى أن هذه الأقطار أخذت تدخل بسرعة في شرك المديونية.. ولهذا فإن قدرتها المالية التي كانت وسيلتها إلى الأقطار العربية الفقيرة نسبياً قد تضاءلت إلى حد كبير. وأسفر عن الكارثة وموقف المشاركة من عدمه مع قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأميركية عهداً جديداً رسم خطوطاً للأقطار التي يمكن أن يحظر بقدر من المساعدة أو المساندة أو المكانة المالية أو تلك التي يجب حظر كل شيء عليها.. كما بدأت حسابات جديدة لرعايا هذه وتلك وفق النهج نفسه.

لقد تبين بوضوح أن الولايات المتحدة الأميركية استثمرت زلزال الخليج لصالحها وذلك يتجاوز مجرد تحرير الكويت وإن كان ذلك

مستهدفاً حفاظاً على المصالح النفطية ويؤكد غراهام فولر[٦] المسؤول السابق في وكالة الاستخبارات الأميركية أن غوربتشوف لو نجح في سحب العراق قواته من الكويت بدون حرب أو حتى قبل التحطيم الكامل تقريباً للقدرة العسكرية العراقية لأغضب ذلك الولايات المتحدة الأميركية. ومثل هذا يمكن أن يحبط محوراً رئيسياً وإن لم يفصح عنه في جدول أعمال الرئيس بوش وهو تحطيم الاستراتيجية للعراق في المنطقة لمدى سنوات. كما أن جيمس أيكنز جيمس أكنز السفير الأسبق للولايات المتحدة الأميركية[٧] في السعودية يشير إلى أن اجتياح العراق للكويت قد كان كارثة على الكويت والفلسطينيين ولكن بالنسبة لكثير من الأميركيين ومنهم بوش فإنهم متأكدون أن خيراً سيأتي من هذا الشر.. ويستطرد في الإشارة إلى أنه لم يكن هناك قطر عربي واحد ساند اجتياح العراق للكويت وأن جميع الحكومات العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية طلبت الانسحاب العراقي[٨]. ومعروف أن الأزمة دخلت في مأزق عدم مصداقية النظام العربي.. وعدم وجود حل عربي حاسم واستثمار هذه الفرصة لتدخل أميركي سافر.. ولعل هذا ما أوجد الصدام العربي والغربي وأذكى مشاعر القومية التي كانت في نكوص على الساحة المجتمعية العربية.

ولكن إذكاء المشاعر القومية على معظم الساحة العربية الذي كان نتيجة الفراغ العربي الذي ملأه الوجود الأميركي وإن بدا عارماً لبعض الوقت.. ما لبث أن عاد إلى نقطة النكوص التي كان عليها.. وربما ما وراءها. ذلك أن الصفعة للنظام العربي كانت قوية.. وما كان بنظام قوى.. وحتى مصطلح النظام عليه يكاد يكود مجازياً. ورغم تعدد الآثار التي تركها الزلزال على صعيد

---

(٦) Graham Fuller, «Moscow and the Gulf War», Foreign Affairs, (Summer, 1991), p. 72.

(٧) Akins, «The New Arabs», p. 36.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.

العلاقات العربية فإن هذه العلاقات أصلاً ما كانت في كثير من الأوقات مرتكزة على انسجام موقفي أو حتى أيديولوجي.. وكان يغلب عليها التوتر والمواجهة التي قد تصل إلى حد المصادمة. ولكن لعله بدا قبل كارثة الخليج أن هناك قدراً من التعاون بين الأقطار العربية.. وغلبت المصالحة كمناخ عادت فيه مصر إلى وضعها بين الأقطار العربية بعد قضية استمرت لسنوات وتقاربت مصر مع سوريا كما دخلت مصر في تجمع للتعاون يجمع مصر والعراق والأردن واليمن.. بجانب تجمع مجلس التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي. ورغم تباين التقييم لهذه التوجهات نحو التجمعات الإقليمية.. فربما نظر إليها البعض على أنها لا تتنافى مع الوحدة الشاملة كهدف.. وإنها ربما كانت سبيلاً مرحلياً إليها. وتبين مع كارثة الخليج وفي أعقابها.. إن المشاعر القومية كانت ردود فعل وقتية وظرفية في عهد نكوص.. وأن الوحدة كما يقول ويليام كوانت(٩)، كانت مطمحاً خيالياً يمكن بوثوق واطمئنان الآن صرف النظر عنها تماماً.. ولعل هذا الوضع يتمثل في الكويت بصورة صارخة.. وإن تمثل في غيرها من الأقطار العربية الخليجية. وقد أشار بيان للمؤتمر القومي(١٠) إلى خطورة ما يترتب على هذا الوضع في الخليج:

١ ـ إن السيطرة الاستعمارية المباشرة والأميركية بشكل خاص قد عادت للخليج بموافقة وترحيب من النظم الحاكمة فيها ومن بعض النخب من القطاعات الشعبية في بعض أقطارها.

٢ ـ هناك انكفاء خليجي وابتعاد عن بقية أجزاء الوطن العربي وحتى عمن وقفوا إلى جانب الكويت وعن كل ما هو عربي وقومي.

---

(٩) William Quandt, «The Middle East in 1990», Foreign Affairs, Vol. 70, No.1 (1991), p. 64.

(١٠) بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٦ ـ ٧.

٣ ـ لقد تخلى معظم بلدان الخليج عن أي ارتباط بالأمن القومي واتجهت إلى استيراد أمنها الوطني من خلال الأمن الأجنبي والقواعد والجيوش الأجنبية.

٤ ـ هناك حاجة للعمل والتواصل على المستوى القومي مع شعوب أقطار الخليج العربي ونخبه وإعادة التواصل معهم مهما كانت المرارة لديهم أو منهم[١١].

(١١) المصدر نفسه، ص ٦ ـ ٧.

[redacted]

الصلح العربي ـ العربي
أم نبذ النكوص

يبدو في الوقت الراهن على الأقل وفي الكويت بصورة خاصة أن السيطرة الأميركية والقواعد الأجنبية تظل محل ترحيب من النظم الحاكمة ومن بعض النخب المثقفة وبعض القطاعات الشعبية. ومما يبرر ذلك أن الصفعة القوية الملموسة لم تأت من الولايات المتحدة.. ولا القواعد الأجنبية.. وإنما أتت من دعاة الشعارات الوطنية والقومية. وهذا التبرير الذي يجد له صدى واسعاً على الساحة يبدو عفوياً ولكن من غير المستبعد أن يكون مستثاراً ومستثمراً. وبالطبع فهو على المدى الطويل لن يكون في صالح المراحيين به.. وهو يمثل نكوصاً صارخاً يضرب في ثوابت تاريخ الأمة وتراثها الحضاري.. ووحدة آمالها وآلامها.. التي لا ترتبط بفرد أو أفراد وإنما ترتبط بمسيرة التاريخ كله بما فيه عثرات وصعاب ومآسٍ ونكبات.

وواضح مدى الحاجة إلى ترسيخ هذا المفهوم.. والتواصل مع شعوب أقطار الخليج العربي ونخبه وإعادة التواصل معهم.. في تأكيد لحق التاريخ على الأمة.. ولأجيال الغد على هذا الجيل. فمسيرة الأمة يجب أن تسير في الطريق الذي يضمن للأمة مكانها اللائق بها.. وكم مرّ على التاريخ العربي من ويلات ومآسٍ.. سببها خصوم وأعداء.. أو نفر من الأمة.. أو فرد فيها.. ولكنها ظلت أمة

لم تركن إلى الخصوم والأعداء.. ولا غفرت للنفر من الأمة أو فرد فيها عبث أو حاول العبث بمقدرات الأمة. والقضية ليست قضية التواصل بين شعوب أقطار الخليج العربية ونخبه وإعادة التواصل معهم. فالنكوص الذي يبدو صارخاً الآن فيها.. يقابله نكوص على الساحة العربية إجمالاً في وقت تتعاظم فيه الهجمة الشرسة على ما تبقى للأمة وتعاد فيه هيكلتها ودمجها في نظام شرق ـ أوسطي في إطار مصالحة مع الكيان الصهيوني ذات أبعاد اقتصادية واستراتيجية وأمنية وتحت مظلة ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي يتمحور حتى الآن حول الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة.. وهذا يمثل نكوصاً أيضاً وتتلاقى في هذا النكوص أقطار الخليج العربي وغيرها من الأقطار العربية.. ويباركه فيها جميعاً مثقفو النكوص والمستغربون الجدد.

وغاب النظام العربي وما كان نظاماً بما تعنيه الكلمة من معنى.. ولذلك فإنها ترد في هذا العرض مجازاً كما سبق الإشارة. وهذا النظام بدأ منذ مدة يتعرض لاختراق وتغلغل.. منذ الصلح المصري ـ الصهيوني وربما قبله ونكوص على الساحة العربية إجمالاً. ولكن كارثة الخليج.. مثلت أوج الاختراق والتغلغل وبداية أعمق له وانقسام عربي ـ خليجي رسمياً وشعبياً. ويلفت بيان المؤتمر العربي[1] النظر إلى أمور في غاية الأهمية منها:

- إن هذا النظام في أسوأ حالاته هو في حالة قريبة من الشلل وإن محاولات جادة تجري لإنهائه واستبداله بنظام شرق أوسطي يكون الكيان الصهيوني عنصراً أساسياً داخله.

- إن العلاقات العربية ـ العربية تعاني انقسامات وتوترات حادة لم

(١) بيان الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي حول الأوضاع العربية الراهنة (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٢ ـ ٣.

تشهدها من قبل بهذه الحدة وتجري محاولات لمد هذه الانقسامات على المستويات الشعبية أيضاً.

- إن مفهوم الأمن القومي العربي قد تمّ تخطيه وضربه في الصميم قبل وأثناء وبعد أزمة الخليج الأخيرة وتحولت بعض الأنظمة والخليجية منها بشكل خاص إلى الاعتماد على الأمن الأجنبي المستورد بدلاً من الأمن القومي العربي.
- إن الأنظمة العربية عموماً وبدرجات مختلفة وبدرجات مختلفة لم تعد لديها خطوط حمر قومية لا تستطيع تجاوزها وما كانت تفعله أو تتداوله سراً أصبحت تجهر به علناً دون مواربة أو خجل.
- لم يسبق أن تم اختراق أجنبي للنظام الإقليمي العربي بشكل مكشوف وبالدرجة والخطورة التي تمّ بها خلال العقد الأخير والسنتين الأخيرتين بشكل خاص وعادت القواعد الأجنبية إلى الأرض بشكل مكشوف وصريح وبأموال عربية.
- إن الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت واقعياً عضواً فاعلاً رئيسياً وإن كان غير رسمي في ما تبقى من النظام ومؤسساته الرسمية.
- إن الجامعة العربية تعيش شللاً لم تعرفه من قبل يتجلى بالعجز الكامل عن تضميد الجراح العربية المتزايدة.

وأن هناك حاجة لمصالحة عربية شاملة بما فيها المصالحة الفكرية والسياسية بين النخبات العربية.

ويبدو أن حالة النكوص السائدة.. وانحسار المشاعر الوطنية.. ورضا معظم الأنظمة العربية بالولايات المتحدة الأميركية شريكاً وفاعلاً مهيمناً.. والجهر بذلك دون حرج أو خشية من ردود فعل جماهيرية.. ترك للولايات المتحدة والكيان الصهيوني من مرتكز القوة مقابل الضعف والتهافت والتخاذل مهمة رسم خارطة المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً. وعودة مصر إلى تسلم المقاليد التي كانت

موكلة إليها.. بالنسبة لوضعها الريادي بين الأقطار العربية.. وأمانتها للجامعة العربية.. بعد أن أصبحت مصر أداة وسيلة لمخططات غير مصرية.. قد يسر هذه المهمة.. ولم يعد من المستغرب أن تدرس قضايا رفع المقاطعة عن الكيان الصهيوني.. أو أن تطرح للنقاش وأن تثيرها الولايات المتحدة باستمرار. ولم يعد من المستغرب أن ينفرد أي قطر عربي بالصلح مع الكيان الصهيوني دون ردود فعل غاضبة.. ذلك أن ردود الفعل هذه التي صاحبت اتفاق كامب دافيد.. قد تلاشت تدريجياً كما تلاشى الغضب على تلك الاتفاقية. وما بدا أنه مستبعد ومستحيل في وقت من الأوقات.. أصبح الآن واقعاً محبباً.. فالقواعد الأجنبية تنتشر في عدد من الأقطار العربية الخليجية.. كطلب يبدو أن الجمهور مقتنع به وحتى الكثير من المثقفين.. ناهيك عن الأنظمة.

ولعل الشاذلي القليبي صرح تساؤلات هامة[٢].. في أعقاب نكبة الكويت وما قاساه شعب الكويت العربي من ويلات ونكبة البصرة وبغداد مع ما ترمزان إليه من مجدنا المشترك وانهيار مصداقية الأمن العربي المرتكز إلى ميثاق الجامعة العربية. وهذه التساؤلات هي: بعد كل هذا هل نستسلم إلى اليأس؟ هل يحق لنا أن ننفض أيدينا من أي عمل يهدف إلى تقوية اللحمة القومية؟ هل ندير ظهورنا لكل ما من شأنه أن يعزز انتماء أجيالنا الصاعدة إلى أمة لها حضارة ولها تاريخ ولها طموح؟

وهو إذ يستطرد في التأكيد على أنه: «في طي النكبات التاريخية مآسٍ إنسانية لا تنتهي بانتهاء الأحداث التي سببتها ومن الصعب أن يطويها النسيان ثم إن الذين يعانون هذه المآسي هم منغمسون في خضمها ومحقون في تصورهم أنها قوضت كل شيء من حولهم وفي أنفسهم وقطعت كل الروابط وعصفت بكل القيم والعواطف. إن هذا يجسد إلى حد كبير زخم المشاعر العاصفة

(٢) القليبي، «أسئلة لا بد من طرحها على الضمير العربي» ص ١٣.

المحمومة وردة الفعل تجاه مصدر المأساة على الساحة المجتمعية في الكويت بصورة خاصة وفي باقي أقطار الخليج العربي التي هزها الزلزال.. وقد يبدو من ذلك أن مثل هذه المشاعر وإن كانت عاصفة ومحمومة فهي طبيعية أو ليست مستغربة وإنها نتيجة لعنف الزلزال.. الذي لم يزلزل الأرض فحسب.. ولكن زلزل النفوس والمشاعر وإذا بدا ذلك طبيعياً فلماذا يكون الاستغراب من النكوص حتى عن العروبة والقيم الوطنية. إن الكويت وهي في غمرة الزلزال وفي أعقابه بدا لها أن الذين ينادون بالعروبة والقيم الوطنية كانوا مصدر الزلزال بفداحة ما ترتب عليه ومرارة آثاره.. ولذلك أتت ردة الفعل عنيفة ضد العروبة والقيم الوطنية.. وأن الذي أنقذها من براثن الزلزال هو الولايات المتحدة الأميركية.. ولذلك فليس غريباً أن تركن إليها وأن تدير ظهرها للعرب والذين ينادون بالعروبة والقيم الوطنية.

غير أن الشاذلي القليبي بعد أن صور الوضع المشحون بالعواطف في النكبات التاريخية والتي تعصف بكل القيم والعواطف يعود فيطرح تساؤلاً مهما: هل نسمح للمأساة أن تطمس رصيد أمتنا وأن تنال من القيم التي تقوم عليها حضارتنا؟

ولكن بعد أن يحاول الإجابة على تساؤله مشيراً إلى أن تاريخ الأمة العربية حافل بالنكبات والويلات في الماضي.. ولكن ذلك لم يمنع الأمة العربية في الماضي من النهوض من المحن والشدائد ولم يمنعها من بناء مستقبل جديد. وبدا وكأنه يستدل بالماضي ليشد إليه من بدا وكأنهم يرغبون نسيان الماضي في أعقاب الزلزال والنكوص عن العروبة والقيم الوطنية.. ولكنه لم يجد أمامه إلاّ الرجاء والأمل ويبقى ذلك رجاء وأملاً.. وإن بدا بعيداً عن الواقع في الكويت بصورة خاصة وفي باقي أقطار الخليج العربي[٣] « ..الذي نأمله

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

ونرجوه بل الذي نثق به بل الذي يتحتم في هذه الفترة العصيبة والحاسمة لخدمة قضيتنا المقدسة ولتثبيت مكانة أمتنا ضمن أي مجتمع دولي جديد.. الذي يتحتم علينا أن نغلب العقل وأن نتطهر من الأحقاد ومرارتها وأن نكظم الجراح على عمقها وأن نقدم القيم الثابتة على المشاعر الجامحة مهما كنا محقين فيها».

الوحدويون:
أين هم من النكوص؟

لعل معن بشور يستعرض بإسهاب الكيفية التي قادت بها مصر في الخمسينات فكرة الوحدة.. ولكن الساحة العربية لم تكن مهيأة لهذه الفكرة في إطار إرادة جادة فالواقع القطري بكل إفرازاته الفكرية والسياسية والاجتماعية كان العقبة الأولى في بنية التكوين الذاتي للإقليمية العربية التي لم تسلم منها حتى القوى الوحدوية نفسها. وإن الانفصال بين مصر وسوريا لم يكن مجرد انقضاض عسكري وسياسي على دولة الوحدة الأولى في العصر الحديث فحسب بل كان إطاراً لجملة أفكار وتشويهات ضخمة أصابت الفكرة الوحدوية كما أصابت الممارسة الوحدوية. ولقد جعل الانفصال التجزئة حقيقة وحقاً بمعنى أنه أظهر أن التجزئة هي حق لكل كيان قطري لا يجوز الانتقاص منه أو تجاوزه.. وبذلك كرس الانفصال القطريات العربية ومدها بسند واقعي وتاريخي كبير.. كما ترك ندوباً بارزة على عقل القوى الوحدوية وسلوكها وعلاقاتها لا تزال أسيرتها حتى الآن[1]. مع أن محمد عابد الجابري[2].. في تركيزه على أهمية

---

(١) معن بشور، «المعوقات الذاتية للوحدة العربية لدى الوحدويين»، **المستقبل العربي** (نيسان/ إبريل ١٩٨٩)، ص ٧.

(٢) محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي»، **المستقبل العربي** (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ٧، ٨.

الدراسة المتعمقة للواقع الراهن ورصد اتجاهاته ومحاولة الإسهام فيها.. أو الاستفادة من تنظيم ما يمكن تنظيمه من إيجابياتها.. وتقليص ما يمكن تقليصه من سلبياتها من خلال إرادة التغيير هي ما يجب الاهتمام به في محاولة تشكيل المستقبل العربي ضمن سياق تشكيل المستقبل عالمياً.. وهو يؤكد على أن «المحددات التي كانت تدخل في المستقبل الماضي» لن يكون لها أثر يذكر في «المستقبل الآتي» وهكذا فبالنسبة إلى آفاق المستقبل العربي كما نتخذه اليوم فإن اغتصاب جزء من الوطن الفلسطيني عام ١٩٤٨ وطموحات المد القومي في الخمسينات والستينات وهزيمة ١٩٦٧ ومنطق الحرب الباردة وحركات التحرر الوطني والتغني بالأمجاد القومية والطموحات الاشتراكية.. كل هذه العناصر التي كانت فاعلة ومعبئة في العقود الماضية لن يكون لها اليوم الفعل نفسه.. لأن المستقبل الذي كانت تعبىء له وتفعل من أجله هو مشروع مستقبل مضى ولم يتحقق. وإذا كان الأمر كذلك.. فإن النكوص ليس بالضرورة ظاهرة غير مبررة.. فالواقع العربي الحالي يجثم عليه ذلك النكوص.. وربما المحور الرئيسي الذي يجب أن يتمحور حوله الاهتمام هو إرادة التغيير ليس من خلال المنطلقات التي كانت سائدة في الماضي القريب.. ولم تفعل فعلها بالنسبة للمستقبل آنذاك.. والذي أصبح حاضراً جديداً ومريراً. ومن بين تلك المنطلقات شعارات المد القومي التي كانت عارمة على الساحة العربية في الماضي القريب.. وانتهى مفعولها دون أن تفعل شيئاً يشكل المستقبل آنذاك.. بل آل الأمر إلى ما آل إليه.. من حاضر انحسرت فيه تلك الشعارات.. وإن لم تنحسر تماماً فهي ليست لها ممارسات ذات صدى في الحاضر. وربما لا تصلح أن تكون المنطلقات بالشعارات نفسها هي الوسيلة لاقتحام المستقبل بحيث تكون فاعلة وقادرة على المساهمة في صياغته وتشكيله من خلال إرادة التغيير التي لا تنطلق من فراغ وإنما من تقييم دقيق ومدروس للحاضر الراهن بكل أوزاره وأوضاعه.

ولعل سقوط مصداقية القيادات التي تبنّت شعارات القومية والوحدة.. في السبعينات وما بعدها على وجه الخصوص في عدد من الأقطار العربية.. كان واحداً من العوامل الرئيسية في موجة النكوص على صعيد أقطار الخليج العربية.. والأقطار العربية إجمالاً. ويشير جيمس ايكنز[٣] إلى أنه حتى منتصف السبعينات كان الجيل العربي الناشىء مشدوداً إلى القومية وإن كان بمرور الوقت أميل إلى الواقعية.. إلاّ أنه ظل ملتزماً بحتمية الوحدة وإن استغرقت أمداً طويلاً.. ويوضح أن الفلسطينيين كانوا الأكثر التزاماً في الحفاظ على نقاء القومية.. من خلال الحفاظ على الهوية بعد ضياع الوطن. وبصرف النظر عن مدى صحة ذلك.. فإن فلسطين كانت دائماً عنصراً محورياً في تحريك الهم القومي.. وجعله ماثلاً باستمرار.. وإذا كانت كارثة الخليج العربية قد صرفت النظر عن الهم القومي.. إلى محاور دونه.. فإن مسألة الصلح بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني.. قد ساهمت أيضاً في صرف النظر عن عنصر فاعل وحيوي في تحريك الهم القومي. ومعروف أن العروبيين الملتزمين بمبادىء القومية والوحدة ليسوا فلسطينيين فقط.. وهم موجودون حتى في أقطار الخليج العربية.. ولكن قضية فلسطين في الوقت الذي كانت فيه مرهونة بمزايدات الأنظمة.. كانت محركاً محورياً للهم العربي. وبالنسبة للعروبيين في أقطار الخليج العربي فإنهم قلة غمرها طوفان العداوة للعروبة.. والفكرة العربية.. في أعقاب كارثة الخليج. وليس ثمة شك أن العروبيين على الساحة العربية.. وحتى في مصر التي كانت مجالاً رحباً لهم.. ورغم المقاومة التي اتخذت زخماً في البداية طغى عليهم النكوص الذي ساد على الساحة.. وأخمد وهج شعارات العروبة والوحدة والقومية سقوط مصداقية الأنظمة التي تبنّت هذه الشعارات.. ثم إنهم أيضاً انكفأوا في كثير من الأحيان على

(٣) James Akins, «The New Arabic», Foreign Affairs, (Summer 1991), p 41.

أنفسهم.. ولم يمارسوا إلاّ نادراً تقييماً ذاتياً.. للنهج العربي الوحدوي في إطار التحديات.. والمستجدات على الساحة.. ولو ظلوا إلى حد كبير ملتزمين بالمبادىء والشعارات. وإن كان ذلك أمر يحمد لهم فهو غير كفيل بخروج هذا النهج من إطار التنظير المنغلق إلى حيز التفاعل الكبير على الساحة المجتمعية. ثم إن هناك انقساماً بين العروبيين أنفسهم.. ومنهم من نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم.. ومنهم من انتهج جلد الذات إلى حد كاد يسقط فيه الذات.. ولم ينهض هذا النهج نهوضاً يقتضيه التلاحق السريع في النكوص.. والارتماء في أحضان الترتيبات الدولية التي تمسك بزمامها الولايات المتحدة الأميركية. وكثيراً ما تقف المبادىء والشعارات عند كونها مبادىء وشعارات.. تحاور نفسها عند نقطة واحدة. وإذا كان معن بشور يمثل الطرح النقدي الأقرب إلى الموضوعية.. وغسان سلامة يمثل الطرح الذي يمارس جلد الذات وقد ينحو نحو النكوص.. فإن محمود عبد الفضيل(٤) يمثل طرحاً فيه مراجعة.. تبدو عليها معالم التراجع الذي قد يكون منطلقه التعامل مع الواقع.. فهو يشير إلى أنه لم يعد هناك مجال في هذه الأيام للدعوات الطموحة إلى الوحدة الاقتصادية العربية.. والأشكال المتقدمة للتكامل الانتمائي.. ولكن يمكن الأخذ مجدداً بفكرة الاتحاد الجمركي العربي التي تسمح باختلاف السياسات الاقتصادية العربية ولا تستدعي درجة عالية من وحدة الموقف السياسي. وينطلق إلى ضرورة تحويل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الحالي إلى منظمة لتحقيق الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة. وهو يعتبر هذه الخطوة مع عدد من الخطوات الأخرى المتواضعة نسبياً مراجعة تستند إلى الواقع ولا تخرج كثيراً عن النهج العربي ومبادئه.. وتمثل الحد الأدنى الذي

(٤) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية)»، المستقبل العربي، (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ١١٥ ـ ١١٨.

يجب الأخذ به لمواجهة تحديات الترتيبات الجديدة للمنطقة ومحورها السوق الشرق أوسطية.

أما غسان سلامة[٥] ـ كما سبق الإشارة ـ فهو يؤكد أنه في مواجهة السوق الشرق أوسطية سيجد العروبيون التقليديون صعوبات جمّة بل استحالة فعلية في ملاءمة شعاراتهم وإيديولوجياتهم.. «فقيامها نفي صريح لوجودهم ولأفكارهم ونفخ مباشر لأوهامهم.. وهي مناسبة لتذكيرهم بجمودهم الفكري. فبقدر ما كان الفكر التقليدي يبتعد عن حقيقة التأثير في الواقع المعيوش بقدر ما كان تعلقه بأكثر عناصره تكلساً يزداد وبقدر ما كان تمسكه بأكثر الشعارات فراغاً من مضمونها يتضاعف. ويستطرد بأنهم ضيّعوا السنوات الطوال في اجترار الشعارات القومية بدل التهيؤ الفكري والعملي والنقاش لمواجهة المشاريع المحاكة بشأنهم إن لم يكن ضدهم». وبقدر ما في ذلك من جلد للذات وضرب برصيد قيّم من الفكر العروبي الوحدوي فإن الفكر العروبي الوحدوي قد انكفأ على نفسه.. وابتعد عن ملاحقة التغيرات المتلاحقة في إطار الترتيبات الدولية لمنطقة وتأطير مستقبلها. وإذا كان الفكر العروبي الوحدوي سيظل رصيداً قيّماً فإن ذلك لا ينفي ضرورة التكامل مع المستجدات بقدر كبير من الحنكة.. والخروج بنهج تطبيقي يتجاوز الدوائر المغلقة ويخترق الحواجز مع قطاعات الساحة المجتمعية.. في سبيل الوصول إلى فرض واقع جديد يتصدى للمتغيرات الجديدة.. دون خروج على المحاور الرئيسية في الفكر العروبي الوحدوي.. بل انطلاقاً منها إلى آفاق جديدة.. تقتضي أساليب جديدة ووسائل مبتكرة.

ويوضح معن بشور[٦] وجود أكثر من تيار عروبي منها من اكتفى

---

(٥) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية»، المستقبل العربي (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ٨٠ ـ ٨١.

(٦) «المعوقات الذاتية للوحدة العربية لدى الوحدويين»، ص ١٠ ـ ١١.

بالإطلاع على بعض الأفكار والتجارب لدى أمم أخرى وعمد إلى نوع من الترجمة الحرفية لها معزولة أحياناً حتى عن سياقها الحي ومنها من هو متمسك بالأصولية القومية -بحرفيتها رافضاً لكل أفكار جديدة مما جعله هو الآخر بعيداً عن أوسع قطاعات الشعب. ونشأ من هذا الأمر تباعد عن العمل الوحدوي لأنه أولى إلى الابتعاد عن الجماهير وعن الاتجاه النقدي الوحدوي الذي هو بالضرورة اتجاه دينامي متحرك متطور مدعو إلى استيعاب سريع لكل المتغيرات على جميع الأصعدة.

ويحاول مجدي حماد[٧] أن يجعل ظاهرة عمق الشعور القطري ظاهرة راسخة متأصلة عبر عقود طويلة.. وإن ذلك يرجع إلى تطور تاريخي طويل بدأت جذوره منذ فترة بعيدة وتفاعلت في ترسيخه منذ منتصف القرن التاسع عشر عوامل عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وساهمت في تعميق القطرية في السبعينات عوامل متعددة أيضاً منها نكسة العرب في سنة ١٩٦٧ التي كرّست النكوص.. وأضعفت عوامل الوحدة وصاحب ذلك صعود النفط.. الذي أعطى للأقطار العربية النفطية وضعاً خاصاً وثقلاً يتجاوز حجمها وقدراتها وإمكاناتها.. ومن هنا سلّمت حقبة التيار الوحدوي مقاليد القيام بالدور الأكبر لحقبة الوفرة النفطية أو ما يسمى بالزمن النفطي. ويشير مجدي حماد إلى أنه في فترة ما قبل الحقبة النفطية لم يكن التفاوت بين الأقطار العربية يلعب أي دور في تعميق القطرية أو التجزئة.. بل كانت الأقطار العربية ذات الثقل البشري والحضاري.. ترى في هذا التفاوت عاملاً معززاً ومقوياً للحاجة إلى التكامل في جميع المجالات.. وهكذا كان ترك الانتشار البشري في الخمسينات والستينات بدوافع قومية عبر عمليات التعاون والتكامل فإن «الانكفاء المالي» و «الانتشار المالي»

(٧) مجدي حماد، «المنظمات الاقليمية والوحدة»، المستقبل العربي (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١١٨ و١٢٠ و١٢١.

كلاهما حركته دوافع قطرية عميقة وهدف يتوخى استمرار التجزئة. ويستطرد في أن النزعة القطرية لها أثر كبير على محاولات التكامل العربي بصفة عامة وتتضافر معه عوامل معقدة منها توجه النخبة الحاكمة وبعض القوى الاجتماعية التي تتعارض مصالحها مع عملية التكامل وغياب حركة سياسية شعبية على المستوى العربي.. وغياب المشاركة.. ويبقى دائماً دور القوى الغربية المناهض لأي وحدة أو تكامل أو تنسيق أو تقارب. ولعل حقبة الوفرة النفطية التي أعطت لبعض الأقطار العربية النفطية ثقلاً خاصاً ساند توجهها الذي ظل مناهضاً بطريقة معلنة أو غير معلنة للمد القومي الوحدوي.. في وقت انحسرت فيه أدوار غيرها من الأقطار الكبيرة ذات الثقل على الساحة العربية والتي كانت تساند المد القومي الوحدوي وإن كانت للمصداقية عند بعضها سند ملموس.. وعند بعضها الآخر لا يوجد مثل ذلك السند الملموس.. وإن بقيت شعاراً مرفوعاً. ويقتضي الانصاف الإشارة.. إلى أن هذه الأقطار الكبيرة ذات الثقل من المساحة العربية تقهقر دورها.. فقد تخلّت مصر أصلاً عن الدور وبقيت بعض الأقطار العربية تتمسك بشعارات العروبة والوحدة.. ولا تلتزم بها.. أو تبدي من الممارسات ما يتناقض معها.. ولعل كل ذلك مثل تضافر لعدد من العوامل.. التي رسخت الانكفاء القطري والتجزئة في حقبة الوفرة النفطية.

وإذا كان هناك اقتناع لدى كثيرين بأن الوحدة لا يمكن فرضها بالقوة[٨] ـ كما سبق الإشارة ـ وإنه يجب أن تتكافأ الأسباب مع الغايات.. من خلال المشاركة الجماهيرية.. في إطار من الوحدة الديموقراطية.. فإنه من المعروف أنه يجب عدم إغفال التجربة الماضية وكذلك تجارب الآخرين.. ولا بد من أخذ الواقع العربي..

(٨) المؤتمر القومي العربي الثاني، عمان، (أيار/ مايو ١٩٩١)، مركز دراسات الوحدة، ص ٤٩.

بكل إفرازاته وإيجابياته وسلبياته في الحسبان.. مع الأخذ بأسباب جديدة.. في ظل أوضاع متغيرة. وطالما أصبح التركيز على أهمية الديموقراطية.. وحقوق الإنسان.. والتنمية المستقلة.. فإنها كلها مترابطة.. وتتسق مع بعضها البعض في وضع تطلق فيه قدرات الإنسان.. ويكون له دور فعّال وإسهام إيجابي.. من خلال المشاركة في صنع القرار.. ومن خلال استثمار طاقاته وقدراته وصولاً إلى التنمية المستقلة.. التي يتمثل فيها الاعتماد على العطاء الذاتي المتواصل والمتطور.. وتتمثل فيها القوة الاقتصادية وغير الاقتصادية.. كما تحقق للإنسان العربي ما ينشده من حرية.. ورخاء.. وأمان.

ولقد بدا للبعض أن القومية العربية بشعاراتها الوحدوية لم تكن في معظم الأحيان مصاغة أو مؤطرة بوضوح لا في شعارات إيديولوجية ولا في برامج اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مجسدة أو محددة ومع ذلك فقد كانت وما زالت حتى الآن خزاناً عاطفياً هائلاً.. يظل من الممكن الاستفادة من طاقاته، واستخدامه تبعاً لنوعية القيادة التي تنجح في الاستحواذ على مخزون مشاعره(٩). وإذا كان الأمر كذلك.. فهل المد القومي في حقبة الخمسينات والستينات تمّ فيه تفجير ذلك الخزان العاطفي الهائل فأغرق الساحة العربية.. ثم نضب بعد ذلك..

أم أن هذا الخزان العاطفي جامد فيما بعد ولكنه قابل للإثارة والاستثارة! ومن الممكن تصور القومية العربية بشعاراتها الوحدوية في إطار عواطف جيّاشة. وربما ذلك ما تمثل بصورة ملموسة في أرجاء الساحة العربية في حقبة الخمسينات والستينات ولكن العواطف الجياشة لا تصنع الوحدة.. ولا تجسدها في واقع ملموس.. ذلك أن هناك معطيات في الواقع يجب أخذها في

(٩) رياض نجيب الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير،» المستقبل العربي (نيسان/ إبريل ١٩٨٧)، ص ١٣.

الحسبان.. وأنظمة لا تبدي حماساً للمبادىء القومية.. أو هي تناهضها.. ومنها ما يبدي تعاطفاً ولكنه لا يختلف من حيث المبدأ في مناهضته لها على محك الممارسة. ولقد طرح رياض نجيب الريّس[١٠] سؤالاً حول فشل القومية العربية كحركة وحاول الإجابة عنه من خلال التأكيد على أن الأنظمة الموجودة في السلطة في الوطن العربي هي على العموم نتاج حركات تعادي مبادىء القومية والوحدة العربية كما يتجلى ذلك في الكثير من الشعارات المطروحة أو نتاج زعامات عائلية وقبلية تقليدية.. ولم تستطع القومية العربية كحركة جماهيرية إقناع الحكام العرب وإرغامهم بأنها ذات مثل ومبادىء تستحق العناء والتضحية.. لأن الحكام كانوا أكثر حرصاً على ترسيخ أوضاعهم من التفكير في المساهمة في تحقيق هدف قومي وحدوي ولكنه يستدرك في التأكيد على أنه إذا أدرك الحكّام أن المحكومين لا يزالون يطمحون بخاصة في زمن الهزيمة الوطنية والذل القومي كما هو حال الوطن العربي اليوم إلى مبادىء القومية ومثل الوحدة العربية الصحيحة فإن الواقع يفرض عليهم الالتزام بذلك. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل ما زالت القاعدة المجتمعية العريضة مشدودة إلى الوحدة العربية ومبادئها؟ مع أن الدراسة الميدانية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠[١١] تحاول الإجابة.. ولكنها تحتاج إلى بلوة وتحديث.

وإذا كان معن بشور ـ كما سبق الإشارة ـ قد فنّد بجرأة وموضوعية مثالب الوحدويين.. في تعاملهم مع التحديات وفي تعاملهم مع أنفسهم.. فإن غسان سلامة[١٢] بدا مجحفاً حين أشار

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(١١) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة (دراسة ميدانية)** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(١٢) سلامة، **وأفكار أولية عن السوق الأوسطية**.

إلى أن: «على العرب وعلى العروبيين منهم بالذات أن يفهموا وهياكلهم الإيديولوجية تنهار فوق رؤوسهم.. إن المشروع العربي ومشروع السوق الشرق أوسطي كلاهما فعل إرادة راهنة وبالقدر نفسه وليس تناقضاً بين وضع طبيعي ووضع مفتعل.. وكأن قيام نظام عربي هو وضع طبيعي يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الأعداء وقعود العرب عن مصالحهم.. والسوق الشرق أوسطية نسق علاقات مفتعل نتيجة مؤامرات الآخرين على العرب.. وبالتالي لا أمل له في الاستمرار. ثم يستطرد في التأكيد على أن القوميات ليست نتاجاً لأمم موجودة وتعبيراً عنها وعن حتمية تحققها كما يعتقد جلّ المفكرين الذين اختار مركز دراسات الوحدة العربية مؤخراً جمع مستلات من أعمالهم في مجلدين ضخمين.

إن محاولة تقصي المثالب والثغرات مسألة لها أهميتها.. في محاولة لتفاديها ووضع استراتيجية أكثر قوة وموضوعية.. ولكن تجاوز تلك المحاولة إلى ما يبدو أنه يكاد يمثل إسقاطاً لفكرة الوحدة.. أو الداعين إليها.. فذلك يتحول إلى نكوص. ولقد أكد معن بشور(١٣) أنه: «انتشرت في بعض الأدبيات الوحدوية مفاهيم غير وثيقة تأخذ شكل المبالغة في الحماس عن الوحدة كالحديث عن حتمية الوحدة العربية داعية إلى الاطمئنان إلى قيامها متجاهلة أن المقصود بهذه الحتمية لم يكن على الإطلاق إلغاء دور الإرادة في تحقيقها.. بقدر ما كان تسليح هذه الإرادة بتحليل علمي يضعها في إطار حركة المستقبل لا خارجه».. وهنا تكون العودة إلى جوهر التساؤل المعلن. كيف يمكن أن تتحق الإرادة. ولعل مركز دراسات الوحدة.. والمؤتمرات المنبثقة منه أو المتصلة به.. وهي كثيراً ما تتطرق إلى قضايا جوهرية.. ولكن يغلب في التطرق إليها في المؤتمرات صيغة العمومية.. كأهمية التنمية المستقلة.. والأمن القومي

(١٣) بشور، «المعوقات الذاتية للوحدة العربية لدى الوحدويين» ص ١٢.

والديموقراطية.. والتعبئة الشعبية.. ودور الإنسان العربي.. كما تشير إلى العديد من المخاطر والتحديات في النسق نفسه إلى حد ما. ومع أن ذلك يبقى جهداً محموداً في التذكير الواعي بها.. إلاّ أن مثل هذه القضايا والمخاطر والتحديات تعج بها الأدبيات دون أن تتطرق أو تحاول التطرق في نهج علمي موضوعي.. إلى الوسيلة أو الوسائل العملية لتحقيق ذلك.. أو تفاديه.. أو التصدي له. وحتى الأدبيات كثيراً ما تقف عندما ينبغي أن يكون.. وما يجب أن يكون.. ويبقى الوضع وكأنه في طريق مسدود. كيف يمكن الوصول إلى ما ينبغي أن يكون.. وكيف يمكن تحقيق ما يجب أن يكون. ولعل القفز إلى الكيفية في بعض الأحيان لا يغير من واقع الأمر شيئاً. ومنها أن الكيفية أحد أمرين: أولهما، اقتناع الأنظمة بما ينبغي أن يكون. وما يجب أن يكون والتنازل عن قدر من سلطتها.. والقبول بالديموقراطية والتعبئة الشعبية.. وإطلاق طاقات الإنسان العربي وقدراته.. والتنمية المستقلة، وثانيهما، انفجار إرادة مجتمعية تفرض نفسها على الساحة. ولا تقف العقبة الكأداء عند موقف الحكام وتوجهاتهم الفعلية.. التي تناهض أو تناقض مثل الوحدة والديموقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستقلة.. بل ان الأسباب وراء غياب الالتزام الفعلي بهذه المبادىء يتجاوز ذلك ويتمثل حتى في غياب النقد الذاتي والمسؤولية.. في إطار الفئة المثقفة ذات الصدى الوحدوي.. على الساحة المجتمعية وكثيراً ما يكون الإعجاب مبالغاً فيه.. والثغرات أو العثرات مبالغ فيها. وبين تبادل الاتهام.. يضيع التقييم الموضوعي وتلمس السبل التي تنأى عن الثغرات والعثرات وتأخذ معطيات الواقع ومستجداته في الحسبان. ويوضح رياض نجيب الريّس[١٤] أن هناك شكوكاً عديدة تثار في الواقع حول ما إذا كانت القومية العربية حركة قومية بالمعنى السياسي والإيديولوجي المعتمد في الغرب وحول ما إذا كان من

---

(١٤) الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير» ص ١٣.

المستطاع تسمية العاطفة العارمة التي تكمن خلف هذه الحركة في المجتمع العربي بأنها قومية فعلاً. ويستطرد في التأكيد على أن مفهوم القومية وصل إلى الوطن العربي دون أن تسبقه أو ترافقه كما حدث في أوروبا النزعات الليبرالية والديموقراطية والإنسانية التي مثلت ركيزة أساسية للدول بحيث كانت الدولة نتاج تطور تاريخي وحصيلة شروط وأفكار لم يسبق أن وجدت في الوطن العربي إطلاقاً.. ولعل هذا يمثل السبب الرئيسي وراء اكتساب القومية في الوطن العربي في أغلب الأحيان شكلاً أقرب إلى العاطفية.. عوضاً عن أن تأتي القومية كتعبير عن شعور عقلاني بالوطنية.

وليس ثمة شك أن هناك تراثاً فكرياً وحدوياً قد يحتاج إلى قدر من المراجعة والإضافة.. وإن كان هذا التراث قد ظل إلى حد كبير بعيداً عن ساحة التطبيق.. ولذلك بدا أقرب ما يكون إلى الاجتهاد الفكري.. الذي لا يغفل بالضرورة إمكانات الواقع وعقباته ولكنه بمنأى عن التزام القيادات الحاكمة به. ويشير جميل مطر(١٥) إلى ضخامة وجودة التراث الذي خلفه التكامليون العرب في كل مجال ولا يحتاج الأمر بالنسبة لهذا التراث سوى تحديثه وتطويره مسايرة للمتغيرات. وهي ينحى باللائمة وراء العثرات في مسيرة الوحدة أو التكامل على عوامل عدة من بينها طبيعة نظم الحكم في الوطن العربي إذ أنه إلى حد كبير ذو طبيعة شخصية وأن المؤسسات إن وجدت تلعب دوراً ثانوياً وأن المشاركة الشعبية إن وجدت هامشية والطبيعة الشخصية للحكم تجعل العلاقات بين الأقطار العربية رهينة أهواء وانفعالات فرد حاكم. «يحب أو يشفق فيفتح حدود بلاده بلا قيود ويكره أو يغضب فتغلق الحدود ويتشرد العمال وتصادر رؤوس الأموال».. ولذلك فإن تقلبات قرارات

---

(١٥) جميل مطر، «العلاقات العربية ـ العربية،» ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي الأول، تونس (آذار/ مارس ١٩٩٠)، ص ٢١، ص ١٦، ص ١٧.

الحكام وتناقضها وما يتقرب عليها من تقلبات العلاقات العربية أدت في كثير من الأحيان إلى مظاهر نفور بين أبناء الأمة العربية وكانت السبب الرئيسي وراء حالة اللامبالاة والانحسار القومي التي سادت بعض الوقت على الساحة العربية.

إنه ليس هناك شك في أن خللاً وثغرات قد اعتورت المد القومي وشعارات الوحدة. وفيما بعد مصر الخمسينات والستينات.. انحسر المد القومي.. وتلاشى إلى حد كبير وهج الوحدة كأمل ومطمح. ولقد سبق الإشارة إلى أن شعارات الوحدة ظلت مرتفعة من قبل بعض القيادات.. ولكن هذه القيادات تناقضت ممارساتها مع تلك الشعارات.. وسقطت إلى حد كبير مصداقيتها.. ولذلك فإنه في حقبة السبعينات والثمانينات تساوت الأنظمة العربية سواء تلك التي ما زالت ترفع شعار الوحدة.. أو تلك التي لم ترفع الشعار أبداً.. في انكفائها القطري.. وفي الاستئثار بالسلطة والسطوة وقمع واضطهاد القاعدة المجتمعية. وظهر مد الأصوليين في بعض الأقطار.. التي قابلته بعنف.. فواجهها بعنف.. وبدأت تدخل في حلقات العنف المفضي إلى العنف. والوضع العربي بصورته الراهنة يكاد يكون في أكثر حالات التردي.. إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتقنياً.. ولا تكاد تكون لديه حتى القدرة على المقاومة.. إن كان هناك اتجاه أصلاً للمقاومة.. ولذلك فإنه من الميسور للأطماع والأهواء الأجنبية.. أن تخترقه على كافة الجهات والأصعدة. إن الحلول تبدو ممكنة.. فالتنمية الفعلية الشاملة لو أخذ بأسبابها الحقيقية لمكنت الأقطار العربية من أن تكون قوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وتقنية. والمشاركة المجتمعية.. لو كانت فعلاً لها حضور.. وهي أصلاً من بين ركائز التنمية الفعلية الشاملة.. لكان للإنسان العربي دور في صنع القرار.. وفي المساهمة المنتجة في عملية التنمية وفي الاستفادة الموضوعية من نتاجها.. ولكان هناك قدر من الرخاء والحرية والعدالة.. والقوة. وهناك الكثير من

الدعوات عن أهمية المسار التنموي الفعلي.. كحل للوضع المتردي.. أو عن الأخذ بأسباب الديموقراطية.. وتعبئة الطاقات الشعبية.. بما تحفل به الأدبيات والندوات والمؤتمرات. ويبقى التساؤل الرئيسي معلقاً.. وهو كيف!! في ظل أنظمة ضعيفة تجاه الخارج قمعية في الداخل.. ولا تمثل التنمية الفعلية لها أولوية هذا إن كان هناك ثمة استيعاب لها.. وهي تناهض المشاركة الشعبية وترفض الديموقراطية وإن أخذت ببعض مظاهرها في بعض الأحيان. وفي هذا الوضع الذي تقمع فيه الساحة المجتمعية ويغيب دور الأفراد فيها.. وينزلق بعض المثقفين أو أكثرهم تحت خشية القمع.. أو قبول الإغراء.. والرضا بالاحتواء أو السعي إليه.. فيصبحون أداة لهذه الأنظمة نائية عن الكثرة المسحوقة. بل إنه حتى أولئك الملتزمون.. يكادون يحاورون أنفسهم.. بعيداً عن تلك الكثرة المسحوقة.. التي يفترض أن تكون هي قاعدة التعبئة الشعبية في إطار السعي لتحقيق التنمية الفعلية الشاملة.. أو في إطار تحقيق هدف المشاركة المجتمعية..

وليس هنا مجال الخوض في تقييم تجربة الوحدة بين مصر وسوريا فلقد تعددت الآراء في هذا الموضوع.. وإن كان التقييم الموضوعي الدقيق لها.. ما زال نادراً. وتظل مع ذلك معلماً رئيسياً في التاريخ العربي المعاصر.. تبلور فيه وضع وحدوي من خلال إرادة جادة ولكنه كان وضعاً محاصراً من الخارج.. وقابلاً للتفكك من الداخل.. ولعلها برزت إلى حيز الوجود نموذجاً.. فرض واقعاً للوحدة.. وكان يرجى أن تكون القاعدة لانطلاقة تمتد على الساحة العربية كلها. وإذا كانت هذه التجربة للوحدة قد أخفقت.. فإنه صاحب إخفاقها نكوص إلى حد كبير عن الوحدة على الساحة العربية.. مع أنها كانت بالفعل أملاً ومطمحاً.. فإن إخفاق تجربة يستدعي البحث في أسباب الإخفاق.. والخوض في تجربة تنأى عن تلك الأسباب.. أو تستثمر عناصر القوة في التجربة الماضية

وتتلافى عناصر الضعف. غير أن اخفاق تلك التجربة بدا وكأنه صدمة كبيرة أصابت حتى الوحدويين.. فانكفأوا بعيداً عنها في ظل الأطر القطرية.. وإن ظلت الشعارات على بعض أجزاء الساحة.. إلاّ أنها شعارات لم يواكبها بروز إرادة جادة على الصعيد الرسمي وعلى الصعيد الشعبي.. وهي شعارات تصطدم بواقع قطري منكفىء ومنغلق.. عن التعامل مع مقتضيات تلك الشعارات.. ولذلك ما كان من المستغرب أن تسقط المصداقية.. وأن يتوارى وهج تلك الشعارات.

التجمعات الاقليمية

لعل بروز التجمعات الإقليمية فيما بعد.. بدا بالنسبة للبعض وكأنه خروج على مقتضيات الوحدة.. وانكفاء إقليمي.. وربما بدا بالنسبة للبعض الآخر وكأنه خطوة مرحلية.. نحو الوحدة الشاملة. ويؤكد علي فخرو[1] وجهة النظر الثانية التي ترى هذه التجمعات مدخلاً للوحدة العربية الشاملة.. ويشير إلى أن مجلس التعاون الخليجي.. ينص دستوره على وحدة أقطاره.. وكذلك بالنسبة إلى مشروع المغرب العربي الكبير.. وأنه إذا كانت هناك أربع كيانات.. فذلك أفضل بكثير من الكيانات القطرية المتعددة.. وستدرك الكيانات الإقليمية أن من مصلحتها الاندماج في كيان واحد أكبر.. وستدرك أن قيام هذا الكيان الموحد لن يحفظ بقاء الأمة العربية فقط وإنما سيضمن قدرتها على القيادة وعلى الإسهام الحضاري. وهناك آراء نقدية.. تلقي بظلال من الشك على مدى التواصل بين هذه التجمعات الإقليمية.. وفكرة الوحدة الشاملة.. بل قد تجد في بعضها أحياناً محاولة لضرب العمل العربي المشترك على المستوى القومي. ويشير خير الدين حسيب في هذا الصدد[2].. إلى أن الموقف من مجلس التعاون الخليجي أو أي

(١) علي فخرو، «التربية وقضية الولاء القومي (مقابلة)،» المستقبل العربي (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٢) محسن عوض، «محاولات التكامل الاقليمي،» المستقبل العربي (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٨٥، ٨٦.

تكتل آخر ليس موقفاً نابعاً من موقف ضد أي تعاون شبه إقليمي وإنما إلى أي حد يصب هذا التكتل والتجمع في العمل العربي المشترك على المستوى القومي أو يكون متناقضاً معه. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس التعاون الخليجي يكاد يمثل التجمع الذي برز إلى حيز الوجود منذ مدة.. وما زال مستمراً وإن بدت المحصلة من ورائه محدودة.. أو ضئيلة.. وغير ملموسة.. ولم يستطع أن ينجز الوحدة بين أقطاره.. ناهيك عن أن يمد يد الوحدة إلى الآخرين..

ويشير محسن عوض إلى أنه رغم الجدل الواقع حول قضايا الوحدة العربية ما زال التعامل مع التجمعات العربية الإقليمية سؤالاً مفتوحاً في إطار الفكر القومي.. فثمة من يرى فيها رصيداً للوحدة العربية الكبرى.. ومن يرى فيها خصماً لها. ويبدو أن مجلس التعاون الخليجي كان من بين التجمعات العربية أكثرها استقراراً واستمراراً ورغم أن الفكرة لم تكن جديدة إلا أنها خرجت إلى حيز الواقع في أعقاب الثورة الإيرانية وإفرازات الحرب العراقية الإيرانية.. وبصرف النظر عن الخوض في ما إذا كانت الفكرة مساندة من الولايات المتحدة الأميركية.. إذ إن الجذر التاريخي للفكرة كما يشير محسن عوض(٣) تمتد إلى منتصف الثلاثينات حين شجّعت بريطانيا فكرة إقامة اتحاد بين بعض الإمارات لاعتبارات إدارية وتجارية.. فإنه بدا أن هذا التجمع يجمع أقطاراً تتشابه في ظروفها الاقتصادية وأوضاعها الاجتماعية ونظمها السياسية.. وإن كان الهاجس الأمني هو الدافع المحوري وراء إنشاء هذا التجمع والذي ظل يستحوذ على القسط الأكبر من اهتمامه. ويستطرد محسن عوض(٤) في التأكيد على أن هذا التجمع يجد مقوماته الأساسية في عدة عوامل يأتي في مقدمتها الاعتبار الأمني ويعضدها تماثل القيم الاجتماعية.. والثقافة المشتركة.. وكذلك العامل الجغرافي..

(٣) عوض، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٧.

والتشابه الكبير في البنية الجغرافية والاجتماعية وفي عوامل الندرة والوفرة في بعض الموارد البيئية وفي تشابه مشاكلها وطموحاتها من أجل التنمية والتحديث وتقارب الحلول التي تعتمدها لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.. وتبني نماذج وأولويات متشابهة في معظم الحالات ويضيف التجانس السياسي بعداً مهماً لهذه الأقطار فهي تتسم بدرجة عالية من التجانس السياسي إذ تحكمها أسر تتوارث الحكم وتتبع أنظمة داخلية متشابهة وفلسفة اقتصادية متقاربة كما تتقارب إلى حد بعيد في الخطوط العريضة لسياستها الخارجية فجميعها يرتبط بالمعسكر الغربي.

وربما اتضح الآن أكثر من أي وقت مضى.. إن سبباً رئيسياً من أسباب نشوء هذا التجمع.. الذي جاء في أعقاب انحسار المد القومي.. وانكماش دعوات الوحدة وانكسارها.. حقبة الرواج النفطي وتعاظم الموارد المالية بحيث تجد هذه الأقطار أنها تنكفىء على مواردها في نادي الأثرياء بمنأى عن الفقراء. ورغم أن نظام المجلس ينص على الرغبة في تحقيق التنسيق والتكامل بين أقطاره في جميع الميادين وبما يحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها فإنه نص على أن ذلك إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية.. بحيث لا يبدو التجمع مناهضاً للإطار القومي العربي.. أو مناقضاً له. وفي هذا الصدد يشير عبد الله النيباري(٥) إلى أن أقطار مجلس التعاون الخليجي قد حققت قدراً من التنسيق في علاقاتها الخارجية وهذا يعود إلى التشابه الكبير في منطلقاتها منذ الأساس.. إذ إن علاقاتها السياسية والأمنية والاقتصادية تقليدياً كانت مع الدول الغربية، وقيام مجلس التعاون قد عزز من سياستها الميالة باتجاه الغرب وقد انعكس ذلك في سياستها العربية التي اصطبغت عموماً بانخفاض العمل العربي المشترك وتقليص مجالاته

---

(٥) عبد الله النيباري، «تقييم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مداخلة)»، منتدى التنمية (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠)، ص ٥.

وتناقض نزعته وتوجهاته التحررية الاستقلالية.. وقد عزز ذلك هيمنة الدول الغربية وتعميق تبعية المنطقة لتلك الدول.

ويؤكد عبد الله النيباري[٦] بعد تفنيده للأهداف والمرامي وتقييمه للمحصلة أن على رأس مخاوف أقطار الخليج هذه التيارات الوحدوية والتغييرية والضغوط العربية الداخلية والخارجية وأن التجمع الخليجي لا يمكن اعتباره خطوة قد تصب في المستقبل في المشروع القومي المشترك.. وأنه لحماية أقطار المنطقة أو بالأحرى المنظمة السياسية من رياح الوحدة العربية وما تحتويه أو يرافقها من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية.

وبالنسبة لأقطار المغرب العربي فرغم الدعوات القائمة منذ مدة لاتحاد مغاربي له هويته العربية بحيث يمثل قوة لأقطاره.. حتى في مواجهة الغرب.. فإن ما يبدو أنه تبلور على أرض الواقع هو اتجاه نحو الاندماج بشكل أو بآخر بأوروبا.. أو جنوبها.. ويبدو المغرب بصورة خاصة منفتحاً بين وقت وآخر على هذا الاتجاه. ومن الممكن أن تسعى الولايات المتحدة.. وأوروبا إلى قيام نوع من الترابط بين أقطار المغرب العربي.. وأوروبا.. أو جنوبها.. وهي قد تكون حلقة في حلقات لتفتيت فكرة الوطن العربي الواحد.. فإذا أصبحت أقطار الخليج العربي.. وحدة منكفئة على نفسها بمنأى عن العرب الآخرين. وإذا ارتبط المغرب العربي بأوروبا.. أو جنوبها.. بمنأى عن العرب الآخرين.. وإذا جرى ضم الأقطار العربية كلها.. وكذلك الكيان الصهيوني بأوروبا أو جنوبها فيما يسمى بدول البحر الأبيض المتوسط.. فالنتيجة واحدة.. وهي تغييب الوطن العربي نهائياً عن الأهداف.. وترسيخ أوضاع جديدة.. وترتيبات جديدة تلغى معها فكرة الوحدة.. ويناهضها

(٦) عبد الله النيباري، تعقيب على ورقة محسن عوض، بعنوان محاولات التكامل الاقليمي، ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، صنعاء (٥ ـ ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٣، ص ٦.

الواقع الذي يجري تشكيله. ومن هنا فإن الوحدة العربية.. تواجه تحدياً كبيراً حتى كفكرة أو أمل.. وتصبح حتى التكتلات الإقليمية.. وإن أخذت صبغة الوحدة الإقليمية.. خادمة.. للقوة المهيمنة في الوضع العالمي الجديد. وحين يكون الكيان الصهيوني في قلب تكتل يشمل دول حوض البحر الأبيض المتوسط.. أو تكتل شرق أوسطي فإنه سيكون له دور محوري في الهيمنة من خلال الترتيبات التي تتولاها بتنسيق معه.. الولايات المتحدة الأميركية.

ويبدو بعد هذا كله أن النظام الشرق أوسطي.. هو الذي يكاد يكون واضحاً ويجري صياغة وترتيب شكله والأدوار فيه منذ مدة.. حتى غدا الترويج له مهمة لا تتولاها ـ كما سبق الإشارة ـ الجهات المختصة في كل من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.. وإنما يجري الترويج له حتى عربياً. وقد يساهم حتى بعض المثقفين العرب في هذا الترويج وما في ذلك من استغراب.. فمنهم من كان له إسهامه في بعض الدراسات والبحوث التي تتولاها مؤسسات أميركية صهيونية.. واللافت للنظر أن الجهد العربي الذي كانت تذكي حماسه الشعارات.. ويتخذ الصمود والمقاومة.. وحتى الصدام المسلح وسائل.. لرد المكائد.. لاذ بالصمت المطبق.. عدا حركات المقاومة الفلسطينية وحركات الأصوليين في بعض الأقطار العربية. ويبدو وكأن المناخ مهيأ تاريخياً لأي ترتيب تتولاه الولايات المتحدة وتنسقه مع الكيان الصهيوني.. لتغيير أوضاع المنطقة.. وتضييع أي فرصة ربما كان من الممكن أن تأتي في لحظة تاريخية مؤاتية.. تعيد إلى العرب ضميرهم الوطني.. ووعيهم القومي وتحقق استثمار مواردهم وطاقاتهم في سبيل تنمية شاملة وفي إطار وحدة.. تجمعهم ولو بعد عهود من التجزئة والانقسام والتشرذم.

الترتيبات الشرق أوسطية

وفي إطار الترتيب الشرق أوسطي لا يمكن أن تكون وحدة أقطار مجلس التعاون الخليجي وحدة بمنأى عن هذا الترتيب.. ذلك أن الكيان الصهيوني يضع نصب عينيه أهمية النفط والاستفادة من الموارد المالية.. ويكون له حظ وافر في أسواق هذه الأقطار.. وحظ أوفر في الحصول على النفط.. وفي استثمار قدر من مردوده المالي على مشاريع صهيونية. وسواءاً كانت أقطار الخليج العربي قد رتّب لها أن تكون في إطار وحدة.. أو بقيت بدون وحدة.. فإن شراكتها في النظام الشرق أوسطي أساسية.. وحيوية. وربما كان الترتيب الشرق أوسطي أقرب إلى إلغاء فكرة الوحدة بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.. أو على صعيد عربي آخر.. بحيث يكون الترتيب الشرق أوسطي بمثابة الخيار الوحيد.. الذي تضيع فيه الأقطار العربية وهي مبعثرة ومستضعفة في رهان خاسرة فيه لا محالة.. وتظل الهيمنة للكيان الصهيوني.. وفي ذلك ما يحقق مصحلته ومصلحة الولايات المتحدة الأميركية وتحقق مأرباً مصيرياً من مآربها.. في ظل الوضع العالمي الجديد.

ويتحدث غسان سلامة[1] عن الهواجس المتعلقة بالسوق الشرق

---

(١) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» المستقبل العربي (شباط/ فبراير، ١٩٩٤)، ص ٧٤.

أوسطية ويوضح أنه غالباً ما يتحول هاجس الاختراق الإسرائيلي من ضمن منظومة الشرق الشرق أوسطية إلى هاجس اختناق حقيقي عندما يتذكر المرء أن السوق لن تضم إسرائيل فحسب بل دولاً غير عربية مثل إيران وتركيا. ومن له ميول قومية بين العرب يشعر حينئذٍ أنه محاصر من كل الجهات بأطراف غير عربية ستقضي على اقتصاده الهش المتشرذم وعلى أوضاعه القانونية والسياسية بحيث تذوب جامعة الدول العربية في مجموعة دول أوسع ليس للصوت العربي فيها صدى يذكر. وقد تطرق كثيرون إلى الهيمنة الإسرائيلية ضمن منظومة أي سوق شرق أوسطية.. من خلال تفوقها العسكري والاقتصادي والتقني بصورة خاصة.. وهي تدخل هذه المنظومة والعرب ومن بعد فرقة قد ازدادوا تفرقاً.. ومن بعد ضعف قد أصبحوا أكثر ضعفاً.. ومن بعد تبعية قد دخلوا في مدى أبعد من التبعية. بل تذهب بعض الآراء إلى تصور الكيان الصهيوني.. يمارس أدواراً تصبح إلى حد ما مقبولة من أطراف عربية.. فأقطار الخليج العربية النفطية التي قبلت في ظرف معين ما سمي بإعلان دمشق.. تراجعت عنه في إطار اتفاقيات أمنية قد برز بعضها إلى حيز الوجود.. مع بعض الدول الكبرى.. وأصبح الركون إلى غير العرب هو التوجه السائد في هذه الأقطار.. وما في ذلك جديد.. إلاّ كونه أصبح صارخاً.. أو يمكن الجهر به دون حرج.. والعمالة الأجنبية في هذه الأقطار تمثل طوفاناً يطغى على نسبة العمالة العربية.. ورغم التبريرات بأن العمالة الأجنبية أقل تكلفة وأفضل أداء.. فإن السياسة غير المعلنة هي أن العمالة العربية قد تجلب معها تناقضات الأنظمة العربية.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق قد حدد الضمان الأساسي لأي اتفاق للسلام على أنه إنشاء شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية بين الكيان الصهيوني والأقطار العربية. كما طالب شيمون بيريز ببناء شرق

أوسط جديد. وفي الوقت نفسه تقريباً يشير يوسف والي (الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي ونائب رئيس مجلس الوزراء في مصر) إلى أهمية إنشاء سوق شرق أوسطية[٢]، وهكذا خرج الحديث.. كما يوضح محمود عبدالفضيل[٣] من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث المتخصصة ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل ليجري الترويج له على نطاق واسع على الصعيدين الفكري والسياسي في المنطقة العربية.. ويشير محسن عوض[٤] إلى دراسات متعددة حول الوضع في إطار السلام بين العرب والكيان الصهيوني. ومن بين هذه الدراسات دراسة الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ التي أصدرتها رابطة السلام في تل أبيب عام ١٩٧٠ التي انطلقت من تصور معين محوره إزالة العوائق والحدود بين إسرائيل والبلدان العربية وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج. وتتصور الدراسة أن إسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الأكبر في إدارة هذه السوق بين دول المنطقة بل وسوف تعتبر قلب المنطقة ومركز إدارتها وأساس تطورها في المجالات المختلفة.

ولعله من المعروف أنه يجري منذ مدة العديد من الدراسات حول خارطة المنطقة الاقتصادية بحيث يجري توزيع المجالات بين الأقطار العربية والكيان الصهيوني بحيث يستحوذ على الصناعات المتقدمة والاستراتيجية وإن ترك المجال لنمو بعض الصناعات في كل قطر من الأقطار العربية في ضوء ما يسمى بالميزة التنافسية.. على أن الأهم هو تزاوج المعرفة التقنية الصهيونية مع رأس المال النفطي العربي.. والموارد البشرية العربية. وإذا كانت الليبرالية الجديدة أو الليبرالية الواقعية لا ترى في ذلك ضيراً طالما أنه سيعود ببعض

(٢) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية)»، **المستقبل العربي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٩٠ - ٩١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤) محسن عوض، «محاولات التكامل الاقليمي»، **المستقبل العربي** (آذار/ مارس، ١٩٨٩)، ص ٢٩ - ٣٠.

المكاسب على الأقطار العربية عوضاً عن الاستنزاف الذي لم يفضِ إلاّ مزيد من الاستنزاف وإهدار للموارد العربية في صراع لم يجن العرب من ورائه خلال عقود غير الخسارة.. فإن القضية أبعد من ذلك بكثير والصراع يظل في جوهره صراعاً قومياً وتاريخياً وثقافيا وحضارياً ودينياً، والكيان الصهيوني بدعم ومشاركة استراتيجية من الولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص والغرب بصفة عامة.. لن يسمح للأقطار العربية أن يكون أي منها قوة اقتصادية.. معتمدة على الذات بل يصبح كل منها حلقة في سلسلة.. يتمثل فيها أبهظ أشكال التبعية وأكثرها تكلفة واستغلالاً. وإذا كانت الليبرالية الجديدة أو الواقعية تحاول ترسيخ فكرة التعامل والتعاون المثمر الذي يعود على كل الأطراف بالمكاسب بل وقد تذهب حتى إلى التأكيد على أن الكيان الصهيوني حتى لو كان بمثابة اليابان فإن المسألة مسألة تبادل تجاري.. وأن اليابان تستحوذ على قسط غير يسير من السوق العربية.. ولا تستورد في المقابل إلا النفط وهي مضطرة إليه.. ولا يمثل ركيزة قوية لاقتصاد قوي في الأقطار العربية النفطية نفسها.. فالقضية ليست كذلك.. لأن الكيان الصهيوني استراتيجية اقتصادية ـ أمنية للهيمنة.

الترتيبات الجديدة

رغم أن الوحدة تمثل الأمل والطموح.. وكانت محور دعوات ومحاولات متعددة منذ عقود من الزمن. ورغم أن الفيدرالية تمثل الإطار لهذه الوحدة الاندماجية بين شتى أقطار الوطن العربي.. فإنه تمّ طرح الكونفيدرالية.. على أساس أنها أقرب إلى التطبيق مراعية الخصوصيات القطرية.. وإن كانت تمثل مرحلة للوصول إلى الفيديرالية.. ولكن لم يتم الأخذ حتى بنمط الكونفيدرالية.. بل بدا كل شيء على صعيد الوطن العربي وكأنه بعيد عن التحقيق.. بعد أن ترسخ الانكفاء القطري وتأصلت التجزئة.. وتفاقم الانقسام. وما من شك في أن الأنظمة التي تشوب علاقاتها شوائب الريبة والشك.. وعدم الثقة.. وفي إطار العلاقات العربية ـ العربية.. التي تعتمد على أهواء الحكام.. ونزعاتهم الشخصية.. أكثر من اعتمادها على عامل المصلحة الموضوعية أو المصلحة العليا.. أو المصلحة القومية.. وقفت عائقاً كبيراً أمام ذلك. وإذا كانت بعض الأنظمة ترسخ شعارات الوحدة.. أو تجاهر بها.. فإنها في كثير من الأحيان ومنذ السبعينات بعيدة في ممارساتها عما ترفعه أو تجاهر به ناهيك عن أنه في كل الأحيان كانت هناك أنظمة تناهض الوحدة.. سواءاً جاهرت بذلك.. أم لم تجاهر. وعلى محك المحصلة الملموسة فإن الفيدرالية وحتى الكونفيدرالية.. لم تجد طريقاً للتطبيق.. بل أن الأنظمة التي ترفع شعار الوحدة وتجاهر بها.. كثيراً ما ناهض

بعضها البعض واحتدمت الخلافات بينها ليس على النهج أو الوسيلة للوصول إلى هدف متفق عليه.. بقدر ما هو اختلاف أهواء ونزعات فردية. ولذلك فإن هذه العوامل بالإضافة إلى المحاولات الخارجية.. لإجهاض ذلك الأمل أو المحاولات التي كانت تلوح بين وقت وآخر جعلت ذلك يبدو أبعد مما كان عليه. وطوت كارثة الخليج إلى حد كبير حتى بارقة ذلك الأمل.. بعد أن أصبح الانقسام العربي ضارباً جذوره حتى على الصعيد المجتمعي وليس على الصعيد الرسمي فحسب.

ويبدو أن قيام كونفيدرالية تشمل بعض الأقطار العربية والكيان الصهيوني.. وهو المطروح على الساحة.. أقرب إلى التطبيق في إطار استراتيجية أميركية ـ صهيونية.. استثمرت النكوص على الساحة والذي وصل إلى أوجه في أعقاب كارثة الخليج.. وتهافت العديد من الأنظمة في سياق هذا النكوص إلى الدخول في إطار تلك الإستراتيجية وربما كانت أقطار الخليج العربي.. حتى على الصعيد غير الرسمي غير رافضة لذلك الترتيب. وفي أقطار المغرب العربي إجمالاً حيث القومية لم تكن راسخة الجذور.. وحيث القضية الفلسطينية تبدو بعيدة.. وحيث التطلع إلى الغرب المجاور يمثل مطمحاً فإنه من الممكن أن تكون مجتمعات أو تكتلات.. تفرق بين الأقطار العربية.. أو تجعلهم أطرافاً مبعثرة.. في كيانات تكون اليد الطولى فيها لغير تلك الأقطار. وقد أشار محمود عبد الفضيل(١) إلى السيناريوهات التي يجري الإعداد لتطبيقها وهي تشمل ثلاث مستويات.. يجمع الأول بين الأردن والكيان الفلسطيني وإسرائيل.. ويشمل الثاني إقامة منطقة للتبادل التجاري التي تضم كلاً من مصر وإسرائيل والكيان الفلسطيني والأردن وسوريا ولبنان.. ويشمل الثالث إقامة منطقة موسعة للتعاون

---

(١) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية (الشرق أوسطية)» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٩٢.

الاقتصادي تشمل بالإضافة إلى منطقة التبادل التجاري بلدان مجلس التعاون الخليجي ثم في إطارها حرية انتقال رؤوس الأموال. ويتطرق غسان سلامه[٢] إلى ما يسميه هاجس الانشقاق وهو افتراق العرب عن العرب.. وأن السوق الشرق أوسطية لا تنبه العرب إلى عجزهم المقيم عن إنشاء سوق عربية دون غيرهم ولا حتى عن إشكال أدنى بكثير من التعامل والتضامن والتكافل أو حتى التعاون.. ويستثمر الآخرون هذا العجز لتحويله إلى مصلحتهم من خلال سوق يدخل فيها العرب منشقين ومتفرقين بل متناحرين. ويستعرض محمد حسنين هيكل[٣] أبرز ملامح خريطة الإستراتيجية الأميركية في أعقاب كارثة الخليج أنها تبرز خطين.. الخط الأول يفرض نوعاً من الفصل بين أقطار الخليج العربي حيث النفط وبين العمق العربي. وأما الخط الثاني فإنه يضع تصوراً لتعاون معين للبحر الأبيض المتوسط لشماله وجنوبه.. وهذا التصور يصرف الأنظار عن خصوصية القومية العربية.. ويضم العديد من الأقطار العربية في إطار أوسع يشمل الجنوب الأوروبي وإسرائيل وتركيا ومصر وسوريا ولبنان وليبيا وتونس والجزائر والمغرب.

ويتطرق محمود عبد الفضيل[٤]إلى الكونفيدرالية التي تجمع فلسطين والأردن وإسرائيل على اعتبار أنها الخطوة الأولى.. ويشير إلى أن بذور هذا السيناريو قد تمّ تضمينها عملياً في الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي تمّ مؤخراً إذ تضمن في الملحق الثالث والملحق الرابع في إطار التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية عدداً من المشاريع المشتركة ومن بينها وضع برنامج إسرائيلي وفلسطيني ـ أردني

---

(٢) غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الأوسطية،» المستقبل العربي (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ٧٩.

(٣) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، (الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٥٨٧، ٥٨٨.

(٤) عبد الفضيل، المصدر نفسه، ص ١٠٩، ١١٠.

مشترك لتنسيق بعض الاستثمار. وهناك سيناريو يأتي لاحقاً وهو قابل للتشغيل في ظل محاولات سياسية جديدة حيث من المقترح أن تشكل بلدان الشام منظومة سياسية وأمنية قائمة بذاتها.. ويشمل فلسطين والأردن وإسرائيل وسوريا ولبنان.. ويمثل هذا التجمع كياناً مهماً موقعاً استرتيجياً هاماً يربط ما بين بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج. ومن المعتقد أن سيناريو الكونفيدرالية الثلاثية بين الأردن وفلسطين وإسرائيل يمثل مدخلاً ضرورياً وتمهيدياً للوصول إلى سيناريو بلاد الشام في وقت لاحق. وهكذا تعتبر أقطار المشرق العربي أو أكثرها في تجمع أو تكتل يكون للكيان الصهيوني فيه اليد الطولى والإرادة المهيمنة والقوة العسكرية والاقتصادية والتقنية.. وأما أقطار المغرب العربي فإن هناك تصوراً يجري الإعداد لتطبيقه بحيث تنضم هذه الأقطار إلى تجمع يكون للجنوب الأوروبي فيه اليد العليا والهيمنة والمؤثرة.. ولعل هذه الأقطار أو بعضها تهافتت على الانضمام إلى مثل هذا التجمع.. وإن انفصل عن الإطار العربي.

إن المقاطعة العربية للكيان الصهيوني على ما فيها من ثغرات كانت لها آثارها. وفي إطار النكوص وفي ظل الهيمنة المنفردة للولايات المتحدة الأميركية.. بدأ القبول بفكرة إلغاء المقاطعة.. أو النكوص عنها تدريجياً. ورغم أن الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية يلحان.. أو يمارسان الضغوط من أجل إنهاء المقاطعة.. فإن هناك أصلاً قبول على الساحة العربية بفكرة إلغاء المقاطعة أو النكوص التدريجي عنها.. وصار من الممكن الإعلان عن هذه الفكرة دون حرج أو خشية من ردود فعل مجتمعية. بل ان قطاعاً أو قطاعات مجتمعية.. باتت تبرر فكرة إلغاء المقاطعة.. في إطار التبرير لفكرة السلام.. والتعامل والتعاون الاقتصادي في إطار نظام شرق أوسطي محوره المتحكم والمهيمن هو الكيان الصهيوني. ولا شك أن البعد الاقتصادي بُعد أساسي فيما يسمى بالعملية

السلمية.. وفيما يسمى بالنظام شرق أوسطي.. لأنه من ناحية سيفتح سوقاً كبيرة نسبياً للمنتجات الصهيونية.. وسيفتح آفاقاً جديدة لاستفادة الكيان الصهيوني من المال العربي النفطي.. ومن النفط والغاز ومشتقاتهما مباشرة. وسيرجع ذلك على عجلة الاقتصاد الصهيوني بقوة دفع أكبر وهو أصلاً اقتصاد أقوى من الاقتصاد العربي.. وتمثل الصناعة التحويلية فيه نسبة كبيرة.. وقد شهد التكوين الرأسمالي في الصناعة تطوراً كبيراً بلغ ٢٤٪ في سنة ١٩٨٥[٥] وعبرت الصناعة بسرعة كبيرة مرحلة التوسع وصولاً إلى مرحلة التمركز.. وقد أصبحت في وضع سياسي واقتصادي وتقني قوي ومن بين العوامل التي ساعدت على ذلك التدفق الهائل للموارد المالية والموارد البشرية عالية التأهيل التي وفّرتها الهجرة.. ولقد ترسخت الدعوة إلى تصميم أمني ـ استراتيجي ـ سياسي من أجل منح دولة صغيرة قوة الدولة القوية والكبيرة وطابع دولة إقليمية عظمى[٦]..

ولقد كان جهاز المقاطعة العربية إحدى أهم آليات العمل العربي في مواجهة استراتيجية إسرائيل لتطبيع علاقاتها مع البلدان العربية[٧] واتخذ مجلس الجامعة قراراً في سنة ١٩٤٥ أكد فيه أن المنتوجات والمصنوعات اليهودية في فلسطين يجب مقاطعتها وأن إباحة دخولها للبلاد العربية يؤدي لتحقيق الأغراض السياسية للصهيونية، ومع ذلك فإن التزام الأقطار العربية بأحكام المقاطعة لم يكن كاملاً أو كان متفاوتاً خصوصاً بالنسبة لبلدان المغرب العربي.. إلاّ أن النكوص حتى في إجراءات المقاطعة بدا منذ مدة وصدرت قرارات

---

(٥) حسين أبو النمل، **الاقتصاد الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٥١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٧) محسن عوض، «محاولات التكامل الاقليمي،» **المستقبل العربي** (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

من الجامعة العربية لرفع الحظر عن شركات تتعامل مع إسرائيل. ولعل دخول مصر في اتفاقيات التطبيع أحدث ثغرة كبيرة جداً في حاجز المقاطعة لما تمثله من ثقل ولدورها الذي كان ريادياً ومن خلال الأجهزة والخبرة الإدارية التي كانت تمثل فيها.. في تثبيت أحكام المقاطعة قدر الإمكان. وليس ثمة شك أن طموح الكيان الصهيوني في غزو الاقتصاد العربي لا يقف عند مسألة الأسواق التي يمكن أن تكون مفتوحة للصادرات.. وإنما يتجاوز ذلك إلى الهيمنة على الاقتصاد العربي.. وحصولاً على قسط كبير من الموارد المالية النفطية التي يذهب جزء كبير منها للاستيراد.. والاعتماد على الأيدي العاملة العربية القليلة التكلفة ـ بالطبع في مجالات غير استراتيجية. وحين يتم ذلك يكون قد تم بعد أن تمكن الكيان الصهيوني من فرض استراتيجيته وتحقيق ما يسميه بالأمن الاستراتيجي المعتمد على التفوق اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً.. ولذلك فإن الكيان الصهيوني لن يكون بمثابة اليابان في المنطقة في تبادل تجاري بمنأى عن الهيمنة الأمنية الاقتصادية.

الدولة القطرية والوحدة

إن هناك بعض الآراء التي يفصح عنها محمد عابد الجابري[1] وربما غيره من أن الدولة القطرية.. يمكن التعامل معها على أنها واقع.. وتصور العبور من خلالها إلى الوحدة. غير أن ما يتبادر إلى الذهن هو أن الدولة القطرية حين تتمكن من ترسيخ بنائها الذاتي.. وتمثل مصدر قوة.. ربما كان في الإمكان تصور المرور من خلالها مرحلياً.. للوصول إلى الوحدة.. غير أن الدولة القطرية في انكفائها على نفسها ترسخ الضعف.. وهي في نطاق قطريتها وانغماسها في شعاراتها.. تنأى عن مفهوم الوحدة.. أو لعلها تناقضه.. أو تناهضه. ولا يمكن أن تتحقق الوحدة وهي تقف عند حد الشعارات.. أو حتى طرح الفكر العروبي في إطار دائرة تكاد تكون نخبوية.. دون أن يتبلور في استراتيجية تتفاعل معها القاعدة المجتمعية. ومن المعروف أن الانكفاء القطري.. على ضعفه وانغماسه في قطريته.. ومناقضته للوحدة أو مناهضته لها.. يتمثل فيه القمع والاضطهاد للفكر.. أو محاولة احتوائه.. ويتمثل فيه القمع والاضطهاد للقاعدة المجتمعية. ويكاد يكون من المستحيل.. الوصول إلى القاعدة المجتمعية.. وليس هذا مبرراً للمفكرين والمثقفين الوحدويين في انعزالهم عن القاعدة المجتمعية..

---

(١) أنظر محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي»، المستقبل العربي (شباط/ فبراير ١٩٩٢).

والقبول بهذا الانعزال.. أو الرضا به.. لأنهم بذلك يحاورون أنفسهم.. دون أن يكون هناك صدى.. يصل إلى القاعدة المجتمعية.. أو جسور تصلهم بها حتى في أحياء الصفيح. وبالطبع فإن الدولة القطرية في ممارستها للاضطهاد والقمع.. وترسيخ سلطتها وهيمنتها.. لا تسمح أبداً بمرور الأفكار أو عبورها من الأقطار العربية.. أو حتى مرورها أو عبورها داخل القطر إلى القاعدة المجتمعية المغيب دورها. وقد تقف كثير من دعوات الوحدويين عند الدعوة إلى أهمية التفاعل مع الهيئات والمؤسسات الشعبية.. ودعم جميع أشكال العمل العربي الوحدوي. ومن ذلك ما صدر عن المؤتمر القومي العربي الثاني من التأكيد على «أن الإنسان العربي هو الغاية والمرتجى ولذلك فإن حرية هذا الإنسان تصبح بدورها غاية في حد ذاتها.. كما أنها تصبح وسيلة لتفجير الطاقات الخلاقة المبدعة للشعوب العربية»[٢] وكذلك التأكيد على «أن العنصر الحاسم في تشكيل المستقبل العربي هو إقامة بنية المجتمع على مؤسسات سياسية واجتماعية تكفل تعبئة طاقات الشعب لتحقيق غايات الأمة..»[٣]، ويظل السؤال المطروح باستمرار.. هو كيف يمكن تحقيق ذلك! ولا يتم ذلك تلقائياً.. وإنما يتطلب ذلك خطة عمل يمكن أن تتفاعل مع الواقع.. أو تخترقه.. وصولاً إلى الهدف. ولعل المؤتمر القومي الرابع قد أكد على ضرورة وجود خطة عمل للحركة القومية العربية في المستوى الشعبي[٤]..

إن تصور الوحدة كنتيجة لضعف الأنظمة القطرية.. واضطرار كل قطر إلى التعاون مع باقي الأقطار.. أو كتلبية لمصالح القوة المهيمنة في ظل الوضع الجديد وحاجتها إلى كيانات أكثر قدرة وأفضل أداءاً من الأنظمة القطرية العاجزة يبدو أنه يقفز على الواقع وإن بدا

---

(٢) المؤتمر القومي العربي الثاني، ص ٤٨.

(٣) المؤتمر القومي العربي الأول، ص ٢٩.

(٤) المؤتمر القومي العربي الرابع، مركز دراسات الوحدة العربية، ورقة ١٩٩٤، ص ١٨.

أنه ينطلق من منطلقات واقعية. ولعل الأقرب إلى التصور حتى في سياق المبررات نفسها أو الأسباب هو نشوء تكتلات إقليمية.. ولعل مثل هذه التكتلات الاقليمية قد أنشىء منذ مدة.. مثل مجلس التعاون الخليجي.. وإن لم يخط خطوة واحدة ملموسة نحو تحقيق الوحدة.. وبين أقطاره خلافات لم تستطع تجاوزها.. ولم تحقق حتى في إطار التكامل أو التنسيق ما تجدر الإشارة إليه. بل لعل خلافاتها قد تفاقمت فيما بين بعض أقطارها وأبرزها الخلافات الحدودية.. التي عجزت قنوات المجلس عن حلها.. ووصل إلى المواجهة العسكرية في بعض الأحيان. ولعل مجلس التعاون الخليجي هو المثل البارز الذي مضى على انشائه أكثر من عقد.. وهناك مجلس التعاون العربي.. الذي لم يستمر.. والاتحاد المغاربي الذي ما زال أملاً.. ولم يتمثل في قيام تكتل فعلي.

وربما يكون من المتصور أن أقطار الخليج العربية.. إن حققت الوحدة.. فهي تتجاوز قليلاً ضعف الأنظمة القطرية.. وقد تحقق الحفاظ على هوية بعض الأقطار التي يمثل فيها الأجانب نسبة كبيرة.. مما يجعل المواطنين أقلية فيها ويهدد هويتها واستمرارها. وليس ثمة شك أن الأقطار العربية الخليجية إن اجتمعت.. وإن توحّدت في كيان واحد.. فذلك في صالحها.. غير أن هناك بين هذه الأقطار من الخلافات التاريخية.. أو المستجدة.. ما يجعلها تقف موقف الشك والإرتياب خصوصاً إن كانت مثل هذه الوحدة ستجعل المملكة العربية السعودية القوة المهيمنة. ويبدو أنه بالإضافة إلى الخلافات التاريخية أو المستجدة.. فإن النزعة نحو القطرية التي ترسخت في أقطار المنطقة وفي غيرها.. جعلت هذه الأقطار حريصة كل الحرص على مقومات قطريتها أو انكفائها القطري.. وتنأى بنفسها عن أي وضع تتصور فيه أنها تفقد جزءاً من سيادتها. ولعل التحديات التي واجهتها أقطار المنطقة.. والتي جعلت من الأهمية الحيوية بمكان تكوين قوة دفاعية.. تشترك فيها أقطار مجلس التعاون الخليجي.. لم تجعل هذه الأقطار تشترك بالقدر

المناسب عند إعداد قوتها المسلحة الضئيلة العدد في الغالب أصلاً.. بل ظلت في كثير من الأحيان حذرة من هيمنة قطر معين.. على ذلك.. ولهذا ظلت قوات ما يسمى بدرع الجزيرة تكاد تكون رمزية.. ولم يتحقق قدر يذكر من التنسيق بين القوات على صعيد الاتصالات.. أو التدريب.. أو حتى نوع الأسلحة. وحين يتعلق الأمر بالوحدة.. بين هذه الأقطار. فإن استقراء الماضي والحاضر.. لا يجعل مثل هذا الأمر وارداً في المستقبل المنظور وإذا لم يتحقق أي قدر ملموس من التكامل أو التنسيق في المجال الاقتصادي أو الدفاعي.. أو غيرها.. على مدى أكثر من عقد. وإذا كانت الوحدة هي الهدف المحوري الذي تضمنته ديباجة النظام الخاص بتأسيس المجلس.. ولم يخط المجلس خطوة واحدة ملموسة في سبيل تحقيق هذا الهدف فكيف يتصور أن هذه الوحدة.. ستكون هي الحل لضعف الأنظمة القطرية.. وأنها تلبي مصالح القوة المهيمنة في ظل الوضع العالمي الجديد. إن محمد جواد رضا(٥) ـ كما سبق الإشارة ـ يوضح أن العرب على استعداد للنفخ في نار العداوات القديمة الهامدة الآن.. ولكنها ما تزال تنث نثيثها تحت رماد المجاملات الرسمية. وإن الغرب يعد العداوات التاريخية في المنطقة من بين وسائل الهيمنة عليها. وهو يستدل بجون كيلي في التأكيد على أن آل ثاني على خلاف سافر وخفي مع آل نهيان.. وسبب الخلاف بينهما ملكية خور العديد.. وأن آل ثاني حاولوا حماية أنفسهم من ادعاءات سعودية لأراضي.. وعلى الرغم من أن تبعية آل ثاني لآل خليفة انتهت منذ قرن أو يزيد فإن العلاقات بينهما فاترة.. ومصدر الخلاف هو ملكية جزيرة حوار(٦)..

ورغم ذلك.. فإنه ليس هناك شك.. في أن الغرب من صالحه أن

---

(٥) محمد جواد رضا، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

ينأى بأقطار الخليج العربية عن باقي الأقطار العربية. وهو إذ يجد في هذه الأقطار مستودعاً حيوياً لمصالحه النفطية.. فإن بقاء هذه الأقطار قادرة على توحيد نفسها متجاوزة الضعف والخلل المتفاقمين من انكفائها القطري يجعلها أكثر قدرة على خدمة مصالحه.. دون أن تشكل عبئاً عليه. مع أنه تجدر الإشارة إلى أنها من الناحية الفعلية لم تمثل عبئاً عليه.. فقد كان عليها أن تسدد كل الفواتير.. التي ترتبت على القوة التي استخدمها الغرب.. في كارثة الخليج بل ربما ما تجاوز القيمة الحقيقية لتلك الفواتير. ويشير جيمس ايكنز(٧).. أن توحيد أقطار مجلس التعاون الخليجي يعني سعودية عظمى ولديها النفط والمال.. ويبدو أن مفهوم دولة سعودية عظمى مهيمنة في المنطقة يتجاوز ما هو ممكن بالنسبة لغير ذلك من المجتمعات على الصعيد العربي. ويستطرد في الإشارة إلى أن السعودية ستمنح مساعدات مالية لمصر وسوريا ولكن أقل من تصورهما لما يستحقانه.. ولكن يكون في الإمكان قمع.. أو شراء القوى المعادية.. في هذين القطرين. وعندما تصل القوى الوطنية أو الأصولية إلى السلطة ستكون ضد عرب الخليج وضد الأميركيين.. وسيشعر الأميركيون أنهم أرهقوا بهذا الدور لحماية الخليج وخصوصاً مبدأ القوى المتطرفة في ضرب ثكناتهم.. ولكن يكون حينئذٍ بمقدور السعودية سواءاً من حيث القوة أو الإرادة أن تحمي نفسها ضد عالم عربي متحد..

إن صياغة المستقبل.. في اللحظات التي يتشكل فيها الوضع العالمي الجديد قد يثير العديد من التساؤلات.. ويفتح العديد من الآفاق.. ولكن المسألة تحتاج إلى رصد دقيق لمجريات الحاضر.. وجذور الماضي.. ومسارات المستقبل. ويظل النفط المادة الحيوية التي ترتبط بها عجلة الصناعة في الغرب.. وهو يسعى أن يكون المهيمن عليها.. حفاظاً على مصالحه الحيوية..

(٧) James Akins, «The New Arabic,» Foreign Affairs (Summer 1991), p. 48.

ولعل هناك اتجاهاً لا يرى بالضرورة تناقضاً بين القطرية والوحدة خصوصاً إذا كانت الوحدة ستعتمد على اللامركزية. ويأتي في هذا الصدد اتجاه يحاول تقييم الوضع برمته على أساس أن القطرية قد ترسّخت وأن الخصومة معها من منطلق أيديولوجي كنقيض للوحدة.. لا يغير من الأمر شيئاً في الوقت الذي ربما كان من المثمر فيه استثمار القطرية لصالح الوحدة[٨]. إلاّ أن هناك آراء تنبثق بصورة خاصة.. على صعيد الداعين إلى الوحدة.. وهي ترجع «تردي حال إلى الأمة إلى عدم قدرة الدولة القطرية على خلق مشروع للنهضة القومية واختزال القرار العربي في إدارات فردية غير قادرة على تحقيق غايات الأمة بل وتكرس استلاب الأمن وتكبيل إرادة الشعب وتورث التجزئة والتخلف وتهديد الأمن القومي»[٩].. ولا يرى هؤلاء صراعاً بين القومية والإسلام (كقومية إسلامية) ويؤكدون أن «الإسلام خاصة أهم مكوّنات الوجدان العربي.. ودافعاً للوحدة والتقدم وداعياً للتسامح.. وأن العروبة ليست انفصالاً عن الإسلام ولكنها الصيغة السياسية المعاصرة لرسالته الحضارية في المجتمع العربي[١٠]. وإذا كان الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية قد حاول بكل الوسائل الوقوف في وجه المد القومي باعتباره مصدر قلق وخطر على مصالحه.. فإنه يحاول الآن الوقوف في وجه المد الإسلامي السياسي.. ويكثف من هجمته الشرسة عليه.. باعتباره تطرفاً أو إرهاباً. ولذلك فإنه في ظل الوضع العالمي الجديد.. الذي أصبحت الولايات المتحدة فيه متفردة إلى حد كبير بالهيمنة فيه.. لا يمكن أن تكون الوحدة.. إلاّ ورقة مقبولة لدى القوة المهيمنة.. وما كانت ولن تكون مقبولة. ولا

---

(٨) مركز دراسات الوحدة العربية، «الحركة العربية الواحدة (ملف)»، المستقبل العربي (تموز/ يوليو ١٩٨٧)، ص ٣٣.

(٩) المؤتمر القومي العربي الأول، ص ٢٧.

(١٠) المؤتمر القومي العربي الأول، ص ٣١.

يبدو أنه من الممكن للوحدة أن تمر من خلال الدولة القطرية.. وهي المنكفئة على ذاتها.. وإن كانت بعض الآراء.. تتفق على ضعف الدولة القطرية.. فقد أكد محمد عابد الجابري[١١] ـ كما سبق الإشارة ـ أن الوحدة أصبح محكوماً عليها أن تمر عبر الوطنية القطرية لأنها تعاني مشاكل جمة لا حلّ لها.. إلاّ في إطار التكامل الوحدوي بين الأقطار العربية وهو يذهب في تصوره إلى أن ذلك من مصلحة النظام العالمي الجديد الذي يبدو أنه يفضل التعامل مع مجموعات قادرة بدلاً من دول قطرية مثقلة بالمشاكل وتمثل عبئاً على نفسها. بينما يرى آخرون[١٢].. أن النظم العربية تعاني ضعفاً شديداً يؤدي بها عاجلاً أو آجلاً إلى التفتت والانصهار.. وأن التحول الديمقراطي مطلب مصيري متوقف على تحقيقه إخراج هذه النظم من حالة الضعف والتخبط والفوضى التي تعانيها. غير أن هذه الآراء لا تتصور أن تكون الوحدة محل قبول من القوة المهيمنة في الوضع الدولي الجديد وتستطرد في التأكيد[١٣] على أن الولايات المتحدة تريد الإسراع بعملية التحول الجارية في النظام الدولي في اتجاه تحقيق هيمنتها.. وإثارة الفرقة والصراعات بين الأقطار العربية وأبناء الأمة العربية الواحدة.. ويبدو أن المنطق لا يستقيم كثيراً في تصور وحدة عربية.. والنزعة القطرية على أشدها.. وهي في منظورها القطري لا يستقيم توجهها مع الوحدة.. فإن كان الضعف سيفرض عليها ذلك.. وأن القوة المهيمنة لهذا السبب تقبل بالوحدة لكي يكون الوطن العربي كياناً أكثر قدرة على خدمته من أقطار مثقلة بالمشاكل فالتساؤلات الكثيرة حيال هذا التصور تكاد تسقطه.

---

(١١) الجابري، «آفاق المستقبل العربي» ص ١١.

(١٢) المؤتمر القومي العربي الثاني، ص ٥٢.

(١٣) المؤتمر القومي العربي الثالث، ص ٨٥.

العرب والنظام العالمي الجديد

إنه حتى في ظل ما يسمى بالوضع العالمي الجديد سواء كان من الأجدى الرضا به.. والعمل من خلاله على تحقيق بعض الإيجابيات وتفادي بعض السلبيات.. فإن ذلك لا يتأتى إلاّ من خلال تضامن عربي حقيقي.. يعطي ثقلاً للدور الذي يمكن الاضطلاع به في المساهمة في صياغة وتشكيل مستقبل الأمة. ومثل هذا التضامن يبدو بعيداً جداً عن الواقع في الوقت الذي برزت فيه صياغة وتشكيل المستقبل.. والعلاقات العربية ـ العربية ما زالت تشوبها شوائب الحذر وعدم الثقة.. إلى حد كبير.. والانكفاء القطري ليس انكفاءاً معتمداً على هدف البناء الداخلي للدولة القطرية.. بقدر ما هو ترسيخ الولاء للوضع القطري.. ونظامه وإفرازات النظام.. والنأي عن باقي الأقطار العربية.. في خضم زخم إعلامي.. يمجد كل ما هو قطري.. وينفي قدر الإمكان ما هو قومي. وليس ثمة شك أنه في الوقت الذي يترسخ فيه هذا الانكفاء القطري وتترسخ التجزئة والانقسام والتشرذم يمر العالم بلحظات تاريخية تتشكل فيها ملامح المستقبل.. ولا يمكن أن يكون للعرب دور في صياغة وتشكيل مستقبلهم في إطاره.. وهم أنأى ما يكونون عن بعضهم البعض.. وتفت الخلافات في عضد الأمة.. ويبدو وكأنهم قبلوا بالاستسلام لما يتمخض عنه الوضع الجديد.. دون أن يحققوا الحد الأدنى من التضامن الذي يمنحهم قدراً من القوة الذاتية التي يمكن أن تكون فعالة.. إن استثمرت

طاقاتها وإمكاناتها ورصيدها من الخبرة والتجربة في صياغة وتشكيل المستقبل والاحتفاظ بدور فعال.. يحفظ على الأقل الحقوق الأساسية.. ولا يجعلها إرباً ممزقة تضيع في ردهات التاريخ وتدوسها سنابك القوة المهيمنة.. وتستأثر بكل ما لديها. إنه لن يكون من الممكن للأقطار العربية أن تتجاهل المصلحة العليا للأمة إن لم تتجاوز خلافاتها وإن كانت دامية.. وكان بعضها مأساوياً.. لأنه إن لم يكن هناك تجاوز لتلك الخلافات في سبيل هدف لا يمكن تجاهله.. ويظل مستقبل الأمة مرهوناً به.. فإن ضاع.. فسيعم الضياع كل الأقطار ولن يكون بإمكان قطر واحد أن ينأى بنفسه عن ذلك الضياع.

وإذا كان هناك تصور بأن الدولة القطرية قد أصبحت واقعاً مبرراً خصوصاً في أعقاب النكسات وانحسار المد القومي. وإذا كان هناك من الآراء.. ما يعتبر أن الدولة القطرية يمكن أن تكون الوسيلة إلى وحدة.. وإن الوحدة في ظل هذه الأوضاع ليست مستحيلة ولكن من خلال القطرية التي تحولت في الوطن العربي إلى وطنية.. وأصبحت الوطنية تعني الانتماء القطري والقومية تعني الانتماء العروبي.. وفي إطار هذا التصور فإن الوطنية لم تعد متلاحمة أو مقصورة على القومية.. والانتماء إلى وطن واحد. ولعل محمد عابد الجابري[1] يؤكد هذا التصور ويعتبر أن التمييز بين الوطنية والقومية أصبح الآن لصالح القطرية التي هي الحقيقة الأولى في الوطن العربي.. أما القومية وأما الإسلام (كقومية سياسية) فقد تراجعا إلى مستوى الشعارات السياسية المتنافسة.

إن النظام الدولي الجديد لا يمكن أن يستقر على مدى حقب في وضعه الحالي الذي يتمثل في قوة الولايات المتحدة الأميركية كقوة متفردة بالهيمنة.. وسبق الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من الآراء يلتقي

(١) محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي،» **المستقبل العربي** (شباط/ فبراير ١٩٩٢)، ص ١٠.

على أن هذا وضع لن يدوم سواء طال أو قصر مداه. ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن الولايات المتحدة شأنها شأن أمبراطوريات أخرى في التاريخ وأنها تواجه تحديات داخلية وخارجية[٢]. ويشير أحمد يوسف أحمد[٣].. إلى أن النظام الشرق أوسطي يبني حالياً مستنداً إلى معادلة دولية معينة تقوم على أساس الهيمنة الأميركية على وظيفة القيادة في النظام العالمي الجديد.. وإن هناك اتجاهاً تحليلياً يرى بأن هذه الهيمنة المنفردة مؤقتة بالمعنى التاريخي.. وسوف تخلي السبيل أمام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي.

ومن المعروف أن انهيار الاتحاد السوفياتي بكل تركيبته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. قد مهد الطريق لما يسمى بالنظام الدولي الجديد في وضع تلاشت فيه القطبية الثنائية.. وأصبح هناك قطب واحد.. يملك إلى حد كبير القوة المهيمنة وفرض الإرادة.. دون شريك أو منازع.. يملك من القوة ما يمكنه من ذلك.. وتفردت الولايات المتحدة الأميركية إلى حد كبير بالإرادة والقرار. وعلى الصعيد العربي كانت كارثة الخليج ـ كما يشير الياس سابا[٤] ـ مع كل تأثيراتها العميقة والجذرية في ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي وفي ثروات وإمكانات وقدرات الوطن العربي المدنية والعسكرية.. وكذلك في حالة الشعوب والأنظمة العربية النفسية وشعورها بالانتماء القومي ووحدة المصير.. ولقد طالت تداعياتها جميع الشعوب العربية والأنظمة بدون استثناء.. وزادت تبعية أقطار الخليج العربية للخارج بنسبة كبيرة وبشكل

---

(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٦٠٧.

(٣) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤).

(٤) إلياس سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ١٢٦.

مفاجىء. ويستطرد[٥] في الإشارة إلى أنه قد يكون هناك شك كبير في أن يكون اجتياح العراق للكويت والحرب بتوقيتها وحجمها الضخم ونتائجها المدمرة على الصعيدين المادي والمعنوي جزءاً من التحضيرات اللازمة التي مهدت وتمهد للنظام الإقليمي الجديد في إطار النظام الدولي الجديد.. والصلح الفلسطيني ـ الصهيوني «ما كان له أن يكون لولا ما نتج من اجتياح العراق للكويت ومن تهديل كبير للعراق والكويت على السواء.. ومن استنزاف للأموال العربية خلال الحرب وبعدها لم تعرف المنطقة له مثيلاً في السابق.. ومن انعدام الثقة بالنظام العربي ومن عداوة في ما بين الشعوب العربية ـ وليس الأنظمة فحسب ـ ومن تشكيك في العروبة بلغ أحياناً حد الردة.. ومن ضياع أصاب المواطن العربي.. ومن انبهار بجبروت وقدرة الرئيس الجديد للعالم.. ومن انقسام وإحباط وانبطاح».

وإذا كانت قضية فلسطين القضية التي يبدو أنها من بين العوامل التي أذكت الشعور القومي ومناهضة الغرب.. وركيزته الاستراتيجية على الأرض الفلسطينية. وإذا بدا أن القضية على الساحة التي سادها النكوص.. قد دخلت محاور التسوية.. في وضع تمثل فيه النكوص.. فلقد رسمت الولايات المتحدة ـ كما تشير بعض الآراء[٦] ـ خطوط هذه التسوية في صورة تجعلها بعيدة عن أن تكون حلاً عادلاً قائماً على تطبيق الشرعية الدولية وفق معيار واحد. وفي نظر البعض فإن إنهاء النزاع العربي الصهيوني أصبح الآن شرطاً ضرورياً لخلق الصيغ الجديدة التي يتطلبها بقاء المنطقة العربية في وضع مناسب للنظام العالمي الجديد. وبصرف النظر عن التوظيف الإيجابي الذي قام به العمل القومي التحرري ـ

---

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

(٦) بيان إلى الأمة: الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)، ص ٧٢.

كما يؤكد محمد عابد الجابري[٧] ـ للقضية الفلسطينية نفسها وغيرها من القضايا.. فإنه يستعرض قدراً من التوظيف السلبي للقضية الفلسطينية.. واستغلالها ضد القضايا الوطنية والقومية المرتبطة باسم فلسطين ينتج عنه ضمناً تعرية مثل هذه التوظيفات السلبية.. وإن عهد الشرعية الثورية الصادقة أو الكاذبة قد انتهى ولم يبق إلا الشرعية الديمقراطية أو الدكتاتورية العارية. ويخلص إلى أن آفاق المستقبل العربي ستتأثر إلى حد كبير بغياب القضية الفلسطينية مثلما تأثر الحاضر العربي.. وكما أن حضورها لم يكن دوماً مسخراً لصالح القضايا القومية.. فإن غيابها لن يكون بالضرورة ضد هذه القضايا نفسها.

ويبدو أن هناك بعض الآراء[٨] التي لا ترى بالضرورة مفراً من التعامل مع النظام العالمي الجديد.. ولكن على أساس عدم التفريط في المبادىء والحقوق وعلى أساس أن القوة المهيمنة.. ليس لها حق الاستمرار في الهيمنة.. أو لا تملك أن تكون لها الهيمنة باستمرار.. وأن إبداع أساليب جديدة في النضال أمر مطلوب ومصيري. وأن الولايات المتحدة نفسها تعاني أزمة معنوية لنظامها وضغوطاً داخلية وخارجية تجعلها غير قادرة على الاستمرار بدورها كما أن الكيان الصهيوني يعاني تناقضات كثيرة داخله.. وأن بنيته شأن البنى الاستعمارية الاستيطانية بدون جذور ولا تقوم على أساس راسخ. وتستطرد هذه الآراء في الإشارة إلى أن العالم ضائق بالطغيان الأميركي والعنصرية الصهيونية العدوانية.

ويوضح محمد حسنين هيكل[٩] أن فصل الهيمنة الأميركية هو فصل من قصة عصر وليس العصر كله. وأن من أسباب ذلك استنزاف نفسها لسباق السلاح واستنزاف قدر كبير من الموارد على

(٧) الجابري، «آفاق المستقبل العربي» ص ١٠.

(٨) بيان إلى الأمة، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٩) هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ص ٦٠٧.

حساب الاستهلاك أكثر من الانتاج وأن هناك أزمات اجتماعية وفكرية شديدة في المجتمع الأميركي.. وأن الولايات المتحدة شأنها شأن أية أمبراطورية أخرى غلبت في التاريخ يعتريها غرور القوة خصوصاً في مظهرها العسكري.. بينما التحديات الكبرى في العصر لا تملكها القوة العسكرية. إن الرهان على كل ذلك دون بناء القوة الذاتية.. عربياً في إطار من التضامن ـ إن لم تكن الوحدة ـ وإبداع أساليب جديدة ومؤثرة في النضال من أجل الحفاظ على الحقوق.. حتى وإن كان ذلك النضال سياسياً فإنه أقرب ما يكون إلى الرهان الخاسر.. لأن قوة قد تحل في الهيمنة محل قوة هذا إن صحت هذه الآراء في تقييمها.

ولعل محمد عابد الجابري[١٠] أميَل إلى هذا التصور وأميَل أن يكون نضال دول العالم الثالث ومن بينها الأقطار العربية من خلاله.. وهو يؤكد أن النضال ضد هيمنة القطاع الرأسمالي الجديد يجب أن يسلك في الظرف الراهن هذا الطريق وإلاّ فليس أمامه بديل غير الانتحار أو الاستسلام. ويستطرد أن الطريق الوحيد والمجدي للحد ولو بشكل نسبي من هيمنة النظام العالمي الجديد على الشعوب المستضعفة هو الضغط الديمقراطي أي ممارسة القوة بواسطة السياسة بهدف تحقيق توازن المصالح وهو ليس بالضرورة سهلاً بل على العكس من ذلك يتطلب مثابرة ونفساً طويلاً وتضامناً متيناً. وقبل ذلك وبعده لا بد من درجة عالية من الذكاء السياسي الذي أصبح يقوم الآن مقام النظرية الثورية والتعبئة الإيديولوجية ولا يعني ذلك التخلي عن المبادىء.. وإنما يعني من بين ما يعنيه توظيف شعارات الخصم نفسها في محاربته وهي شعارات الحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولعل مثل هذا التصور جدلي.. فالغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.. ترفع هذه

(١٠) الجابري، «آفاق المستقبل العربي» ص ١٣.

الشعارات وتمارسها داخل دولها حق الممارسة وتتعامل مع دول العالم الثلث.. ومن بينها الأقطار العربية على نقيض ذلك. وإذا كان من المفترض في ظل الوضع الجديد الذي لا تلمك دول العالم الثالث والأقطار العربية أن تكون بمنأى عنه.. أو أن تقف ضده.. سوى الانخراط فيه والقبول بكل شيء فيه.. وإنه طالما كان الأمر كذلك.. فإن الوسيلة الوحيدة المتاحة هي ممارسة القوة بواسطة السياسة واستخدام الذكاء السياسي فإن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.. في إطار أي استراتيجية مدروسة.. ومن مركز القوة.. تجمع القوة السياسية والذكاء السياسي.. بل وكل أنواع القوة والهيمنة وفرض الإرادة.. ولا تتورع عن ارتكاب النقائض.. إن كان ذلك ادعى لمصلحتها في الدرجة الأولى.

وإذا كان تصور ألاّ مفر من التعامل مع النظام العالمي الجديد.. ومحاولة الحصول على ما يمكن الحصول عليه.. أو محاولة تعظيم المردود الإيجابي ما أمكن والحد من المردود السلبي ما أمكن.. فإن ذلك التصور الذي يرضى فيه الجنوب بسيادة الشمال.. ويسخر إمكاناته وطاقاته لخدمته.. هو وضع لا يختلف عن الواقع الراهن إلى حد ما.. وهو يبرر النكوص أو يفسره على أساس أن شعارات المد القومي.. قد انتهت فصولها.. ولم تحقق شيئاً ملموساً لمستقبلها الذي يمثله الحاضر. صحيح أن محاولة التعامل بقدر من الذكاء والحكمة والحنكة مع معطيات الوضع الجديد.. ومستجداته بدلاً من الرضوخ الكامل دون استخدام أي من وسائل الضغط أو المقاومة أو النضال.. قد يكون أفضل. وصحيح أن الوسائل والشعارات التي كانت ممتدة على الساحة العربية في الخمسينات والستينات ربما لا تمثل مرتكزاً لصياغة وتشكيل المستقبل من خلال واقع مرهون ومحبط.. وغارق في النكوص. وأن مثل هذه الوسائل والشعارات إن لم تحقق شيئاً ملموساً لمستقبلها الذي يمثله الحاضر.. فما الذي يمكن أن تفعله بالنسبة للمستقبل الذي هو في طور الصياغة

والتشكيل. وهل يعني ذلك أنه يمكن اعتبار النكوص ظاهرة طبيعية لانخفاق المد القومي والشعارات المتصلة به. وهل الذكاء السياسي المطلوب.. لا يقابله ذكاء سياسي أقوى.. لدى الطرف الذي بيده مقاليد الأمور والقوة والهيمنة. وهل يعني ذلك أن التبعية إن كانت أصلاً مفروضة.. فالأجدى محاولة الاستفادة منها وتعظيم ما لها من إيجابيات وتحجيم ما لها من سلبيات. وما هو دور الأمة في سياق هذا التصور. وهل يمكن أن يكون لها إطار وحدوي تستطيع من خلاله أن تستفيد من استخدام الذكاء السياسي.. وتكون لها قوة فاعلة في المساهمة في صياغة وتشكيل المستقبل. وهل يمكن مع طغيان النكوص وتعاظم التبعية أن يكون هناك إطار وحدوي.. خصوصاً وأن النكوص قد أدى إلى مزيد من الإنكفاء القطري.. وزاد من تعاظم التبعية والتشرذم الإقليمي.. مضافاً.. حرص القوة المهيمنة على ألا تكون هناك وحدة على الأرض العربية.. في منطقة تظل استراتيجية له بحكم موقعها.. وبحكم مواردها النفطية. ويبدو أن محمد عابد الجابري[١١] يركز على أن الوحدة تظل أملاً وربما ممكن التحقيق غير أنها يجب أن تمر بما يسمى بالوطنية القطرية.. وهذا لا يتأتى إلا بتأسيس الوحدة على المصلحة فكرياً وعملياً وهو شيء غدا ممكناً بل ضرورياً لكون الدولة القطرية تعاني مشاكل جمة لا محل لها إلا في إطار التكامل الوحدوي. وهو يؤكد أن هذا «أصبح ممكناً بل مطلوباً ليس فقط تحت ضغط مشاكل الدولة القطرية وحاجاتها بل أيضاً تحت ضغط مصلحة النظام العالمي الجديد.. الذي يبدو أنه منذ الآن يفضل التعامل مع مجموعات قادرة على التعاون على مشاكلها بدلاً من الارتباط بدول قطرية منفردة أصبحت عبئاً على نفسها».. ومثل هذا التصور يظل جدلياً. صحيح أن القوة المهيمنة من صالحها أن يكون الجنوب أفضل أداءاً وأكثر قدرة على خدمتها.. ولكن هل يسمح أن تكون هناك

(١١) المصدر نفسه، ص ١١.

تكتلات وحدوية في الجنوب. وفي سياق ذلك.. هل يحبذ قيام وحدة عربية وهو الذي بذل من الجهد ما وسعه لإجهاض أي ومضة لها على الساحة العربية. ويبدو ان الشمال قد يحبذ وجود تكتلات وحدوية في الجنوب يهيئها من خلالها أن تكون أكثر قدرة وأفضل أداءاً في خدمة الشمال.. ولكن حين يطمئن تمام الاطمئنان.. أن تكون هذه التكتلات مرهونة بإرادته.. وتسير وفق هواه.. ومصالحه.. وفي إطار خططه واستراتيجياته. ولا يمكن تصور الوحدة العربية وهي موضع ترحيب بل ومساندة من القوة المهيمنة.. لكي يكون الوطن العربي في سياق الجنوب أكثر قدرة وأفضل أداءاً في خدمة الشمال.. فالوطن العربي.. وإن غلب عليه النكوص وتلاشى أو كاد المد القومي وشعاراته.. يمكن أن أصبح كتلة موحدة أن تتلظى جذوة الحماس الوطني فيه.. وإن بدا أنها رماد.. ويجتر من ماضيه القريب.. والبعيد مرارة الاستعمار قديمه وجديده وتراثه الحضاري.. فتنبت قوة.. بصرف النظر عن شعاراتها سواءاً كانت قومية أو إسلامية.. أو غيرهما!

إن قضية التعامل مع النظام الدولي الجديد تدخل في إطار جدلي.. بين الدعوة إلى التعامل والاستفادة القصوى منه.. وما قد يتحقق في إطار التبعية.. من مردود إيجابي قد يفوق الجانب السلبي. أو الدعوة إلى التعامل معه تكتيكياً أو لحقبة معينة.. وكأنه بمثابة الانحناء للعاصفة.. التي لا مفر منها. أو تلك الدعوة الرافضة للتعامل مع النظام الدولي الجديد من منطلق غطرسة القوة وفرض الإرادة. والمسألة التي تجدر الإشارة إليها أن الأقطار العربية منغمسة في التبعية وإن تفاوت الانغماس.. والدول المتقدمة تفرض إرادتها على الساحة السياسية والاقتصادية وغيرها فرضاً مباشراً أو غير مباشر. ويحاول مجدي حماد[١٢] أن يلقي بوزر ذلك على حقبة

(١٢) مجدي حماد، «المنظمات الاقليمية والوحدة،» المستقبل العربي (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٩٧ - ٩٨.

الاستعمار المباشر وأن محصلة ما شاب التطور الاجتماعي والسياسي لأقطار الوطن العربي من تشويه بسبب الهيمنة الغربية خلال القرنين الماضيين ينعكس على بنيانها وهياكلها في الوقت الحاضر وهو الذي يجعل ارتباط كل منها بالعالم الخارجي في علاقة تبعية اقتصادية وثقافية ونفسية وعضوية أقوى من تلقائية تكاملها بين بعضها البعض اقتصادياً أو توحدها سياسياً. وإنه حتى مع التسليم بأن البيانات الرسمية والمعاهدات التعاقدية في شأن التكامل العربي تعبر عن نوايا صادقة لصانعي القرارات في الأقطار العربية فالنتيجة الموضوعية لذلك هي أن نمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الأقطار وبين العالم الخارجي وبخاصة الدول المتقدمة ما زال يتحقق بمعدل أقوى وأكبر مما هو بين الأقطار العربية.. وهذه الحقيقة لا يمكن تفسيرها إلاّ على أساس تشوه الهياكل الداخلية للأقطار العربية الأمر الذي ما زال يكرس من تبعيتها للقوى التي أحدثت هذا التشويه. ويخلص إلى أن الهيمنة الغربية السافرة في الماضي خلقت اقتصاديات عربية متشابهة في تبعيتها ومتشابهة في وظائفها ولكنها متنافرة وغير متكاملة فيما بينها.. وأن تلك الهيمنة قد خلقت سلسلة من المتناقضات القطرية أهمها على الإطلاق هو التجزئة. وفي السياق نفسه فإن قضية الوحدة تبدو وكأنها تواجه أصلاً واقعاً مضاداً يحكم هذا التشويه في الهياكل والبنية في الأقطار العربية التي ترسخ التنافر فيما بينها والتبعية للقوى الكبرى. ومن هذا المنطلق فإن أي مسار صحيح للوحدة يجب أن يعيد تصحيح الهياكل والبنية في الأقطار العربية أو يعيد تشكيلها بحيث ينفي عنها كل منطلقات التنافر ويصوغها في إطار جديد يحقق الانسجام بين الأقطار العربية ويعمق أواصر الصلة فيما بينها. وإذا كان الأمر كذلك.. فإن دعوات الوحدة وقفت في أغلب الأحيان.. دون ذلك.. وما استطاعت أن تخترق المعنى السائد للسيادة الذي يرسخ القطرية.. ويزيد الانكفاء القطري والتجزئة. ومن المعروف أنه لا ضير أن يكون هناك التمسك بمفهوم السيادة..

وحتى القطرية التي تحقق الارتقاء بالمؤسسات وبالأداء.. وفق توجه لا يتناقض مع المفهوم القومي.. وعليه فإنه لو كان في الإمكان التوفيق بين النزعة القطرية التي يمثلها الواقع.. وبين التوجه القومي الذي يمثل الأمنية.. فإن ذلك يمثل حلاً للمعادلة التي تبدو مستحيلة على الحل.

ويحاول محمد عابد الجاري[١٣] أن يستنتج فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد والهيمنة التي ينفرد بها العالم الرأسمالي المتقدم «إن هيمنته الاقتصادية والسياسية لا يمكن أن تحقق أهدافها ولا أن تتجاوز تناقضات الأطراف الممارسة إلاّ إذا أبقى «الشمال» على جعل «الجنوب» صالحاً مرة أخرى ليكون موضوعاً للاستغلال المتواصل. وبناءاً عليه فقد يتجاوز مقتضيات الماضي والحاضر ويجعل الجنوب «ليس مجرد منتج للمواد الأولية الرخيصة والطاقات البشرية.. بل ربما ارتقى بأداء «الجنوب» لكي يكون عبداً أكثر قدرة على خدمة سيده «الشمال». وإذا كانت مصلحته قد اقتضت إبان الحرب الباردة غرس أو تكريس نوع معين من الأنظمة والعملاء في العالم الثالث فإن مصلحته في الوضع معين من الأنظمة والعملاء في العالم الثالث فإن مصلحته في الوضع الجديد تقتضي التخلص من وزر العملاء والأنظمة من النمط القديم لأن المهمة التي كانوا من أجلها قد انتهت وبالتالي البحث عن صيغ جديدة تحول دون انفجار الجنوب بحيث تبقى مجتمعاته في الجنوب أكثر قدرة على خدمة الشمال. وليس من المستبعد بل لعل هذا هو ما بدأ يلوح في الأفق منذ الآن أن تشهد معظم دول الجنوب وفي مقدمتها الأقطار العربية تغييرات باسم الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة وباسم جعل حد للفساد والسلوك اللاعقلاني».. وإذا كان الأمر كذلك فإن الدعوة إلى إصلاحات سياسية في اتجاه الديمقراطية والتي تسلط عليها وسائل الإعلام الغربية الأضواء.. هو نهج جديد ربما تبادر إلى الذهن

(١٣) الجابري، «آفاق المستقبل العربي،» ص ٩.

فكثير من الأحيان أنها محاولة من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية لفرض إيديولوجيته. وربما كان هذا وارداً.. ولكنه غير وارد إلاّ إن كان في ذلك مصلحة حقيقية ملموسة للغرب المهيمن.. ولو كان ذلك نابعاً من إرادة مجتمعية واعية قادرة على فرض نفسها على الساحة وربما كانت معبأة ضد هيمنة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة لكان ذلك مدعاة لاجهاض مثل تلك الإرادة. وربما تكون المساهمة في إيجاد صيغ ذات شكل ديمقراطي.. ليس من نتاج إرادة مجتمعية.. ما يحقق هدفاً ظاهراً للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.. إن كان ذلك يحقق قدراً من الاستقرار.. ويخفف من حدة التوتر على الساحة المجتمعية في دول العالم الثالث ومنها الأقطار العربية.. أو النأي بها عن أن تكون بؤر توتر.. وتتيح لهذه الأنظمة ذات الشكل الديمقراطي والشعارات المتصلة به.. أن تكون أكثر قدرة على الاستمرار وأكثر قدرة على أداء الدور المطلوب في ظل الوضع الجديد. غير أن هذه الشعارات حين تفقد مصداقيتها وتتضح الشكلية في الصيغ الديمقراطية في دول العالم الثالث ومنها الأقطار العربية.. فقد تنفجر بؤر التوتر على الساحة المجتمعية.. وإن لم تكن انفجاراً لإرادة مجتمعية قادرة على فرض نفسها.. بل انفجاراً لعنف يقابله عنف وتتعاظم حلقات العنف. ولعل هناك من يتصور أنه في ظل النظام العالمي الجديد واتجاهه إلى صيغ ذات شكل ديمقراطي.. والشعارات المتصلة به.. يمكن الاستفادة من خلال هذه الشعارات.. في التعامل مع القوة المهيمنة.. والتأكيد على مبادىء العدل والحرية وحقوق الإنسان.. وبذلك يمكن للقوة المهيمنة أن تذعن أن تقبل راضية بتلك المبادىء التي تروج لها.. وبذلك فإن دول العالم الثالث ومن بينها الأقطار العربية.. يمكن أن تستفيد من الوضع الجيد في تأكيد حقوقها ومصالحا[١٤]. والواقع الراهن تتمثل فيه مستجدات أصبحت من

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

قبيل المعطيات فما يسمى بالنظام العالمي الجديد والذي بدأ ينفرد فيه قطب واحد بالهيمنة.. مع أنه كان له قدر كبير من الهيمنة.. إلاّ أن تفرده قد يغير من منطلقات استراتيجية في التعامل مع دول العالم الثالث ومن بينها الأقطار العربية.. وتكون له القدرة على التصرف بحرية أكثر.. ودون قيود وحدود وإن علت بعض الأصوات العربية ضد هذه الهيمنة في وضع برزت فيه الولايات المتحدة «كقوة متفردة ووقعت تحت إغراء القيام بدور قيادة العالم وأغواء غطرسة القوة» وعلت أيضاً بعض الاستنتاجات بأن الولايات المتحدة ذاتها تحتدم داخلها تفاعلات وأن الغرب وقوى العالم الأخرى تشهد تفاعلات حادة داخل كل منها وفي ما بينها وتململاً من سعي الولايات المتحدة إلى فرض نظام دولي جديد على هواها وخادم لمصالحها. ويبدو أن مجرد الوقوف عند شعارات الدعوة إلى رفض هذه الهيمنة.. أو افتراض أن الغرب هو ذاته من بين القوى المتململة من هذه الهيمنة.. لا يغير من الأمر شيئاً.. بل أن الولايات المتحدة قد تعتمد على منظومة من القوى وعلى رأسها الغرب يكون لها فيه دور القيادة والهيمنة خدمة لمصالحها.. وفي الوقت نفسه تسمح هي لهذه القوى المنظومة وفق الإطار الذي ترتبه ما يحقق لها قدراً مصالحها. فروسيا أصبحت قوة تابعة إلى حد كبير. والصين فيما يبدو منساقة تحت ضغط الولايات المتحدة.. أن تكون قريبة من الوضع نفسه. واليابان بقوتها الاقتصادية الكبيرة.. تحتمي بمظلة أميركية. والغرب اجمالاً تلتقي مصالحه في معظمها مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية. وقد يكون في ظاهر الأمر من مصلحة الولايات المتحدة.. أن لا تبدو وحدها مهيمنة على الساحة العالمية بدون هذه المنظومة التي تسعى فعلاً إلى ترتيبها دون المساس بمصالحها.. وفي الوقت نفسه إضفاء شكلية يبدو فيها القرار الأميركي.. قراراً دولياً وتحقق مصالحها تحت مظلة للقوى الأخرى فيها دور في الإطار الذي ترتبه الولايات المتحدة وليس في ذلك ما يضيرها.. بل ما يخدمها. والعالم العربي.. ليس بإمكانه مواجهة هذه الهيمنة.. وربما ليس

بإمكانه الدخول في صياغة ترتيبات المنظومة.. ولكنه في كل الأحيان يظل متأثراً إلى حد كبير بهذه الترتيبات.. وبهيمنة الولايات المتحدة.. التي تقود هذه المنظومة ولها الكلمة الأولى والنهائية.. التي تخدم مصالحها في الدرجة الأولى. ولكن حتى لو كان ذلك هو واقع الحال.. فإن وقوف الأقطار العربية ودول العالم الثالث وكأنها مكتوفة الأيدي يجعلها غير قادرة حتى على التعامل مع المستقبل الذي يجري تشكيله وليس بإمكانها أن تخرج من هذا التشكيل.. ولذلك فإنه يترتب عليها أن تتعامل مع هذا المستقبل الذي يجري تشكيله.. وأن تستخدم قدراً من الذكاء والحنكة والحكمة.. يحفظ لها دوراً في المستقبل.

ويؤكد المؤتمر القومي العربي الأول المنعقد في تونس في آذار/ مارس ١٩٩٠[١٥].. «أن الوطن العربي يمثل موقعاً فريداً في الكيان الدولي المعاصر والعالم يموج بتغيرات بالغة الأهمية تحمل فرصا يتعين على العرب انتهازها ومخاطر يجب تفاديها.. إلا أن استثمار هذه التغييرات في تحقيق غايات الأمة يتطلب وطناً عربياً حركياً وقادراً.. وعليه فإن بناء القدرة الذاتية والتفاعل الإيجابي مع المعطيات الدولية هو أهم محددات الاستفادة من التطورات العالمية».

(١٥) المؤتمر القومي العربي الأول، المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.

الولايات المتحدة الأميركية وأقطار الخليج العربية

إن علاقة الولايات المتحدة الأميركية بأقطار الخليج العربية والتي تتسم في ظاهرها بالصداقة مع الأنظمة في تلك الأقطار معروف أنها علاقة مصلحة نفطية في الدرجة الأولى.. وقد لا يبدو في ذلك ضير.. إذا اعتبرت المسألة في إطار تجاري بحت.. على اعتبار أن أقطار الخليج العربية لها أيضاً مصلحة نفطية تتمثل فيما تحصل عليه من موارد مالية. ويشير فؤاد زكريا[(١)].. إلى أن ثروة البلاد العربية في وضعها الحالي توظف فيما يتعلق بفوائضها ومدخراتها على الأقل من أجل خدمة الاقتصاد الغربي وعلى رأسه الاقتصاد الأميركي. ويستطرد[(٢)] في التأكيد على أنه بالرغم من كل الروابط المتبعة سياسياً واقتصادياً وتعليمياً بين الدول العربية البترولية وبين أميركا فإن هذه الأخيرة لم تسهم في وضع أي برنامج يساعد هذه الدول على الانتفاع من أموالها في إرساء دعائم اقتصاد داخلي متين معتمد على ذاته قادر على مواجهة الظروف التي ستجد عندما تنضب موارد البترول. ولعله في هذا السياق تمّ طرح عدد من التساؤلات عن هذه العلاقة والتي إن بدا أنها علاقة صداقة أو مصلحة متبادلة.. فإنها تخرج عن هذا الإطار كثيراً وتمثل أسوأ أنواع الاستغلال التي لا تكترث ولا

(١) فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأميركي** (دار مصر للطباعة، ١٩٩١)، ص ٧٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

تبالي بمصالح الأقطار العربية النفطية.. وإنما تستنزف هذه الثروة.. في استراتيجية تسعى إلى رهنها.. أو نقلها إلى احتياطات لديها وتفريغ المنطقة من مدخراتها.. من خلال التكالب على العقود الكبيرة.. والاستثمار بما كان يسمي بالفوائض المالية في قنوات لديها تخدم مصالحها في الدرجة الأولى.. وتعزز اقتصادها القوي أصلاً.. ولذلك فإن المسألة ليست مسألة تجارية يستفيد فيها المشتري والبائع في إطار عوامل السوق.. من منظور اقتصادي بحت.. ولكنها أكبر من ذلك بكثير. وهي في محاولة الاستئثار بالنفط وبما تراكم في وقت من الأوقات من فوائض مالية نفطية.. بعد الحصول على أكبر قسط من العقود الكبيرة.. بتكاليف باهظة.. تتحالف مع الفساد الإداري.. الذي يبدد من خلالها قدر من الموارد.. والمحصلة التي ستؤول إليها الحال.. هو أن هذه الأقطار ستجد نفسها في مأزق.. ان نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب.. وحتى إن لم ينضب أو يصبح في حكم الناضب.. ولكن تمّ رهنه أو تمّ تحويله إلى احتياطي في الغرب وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص.. فالمحصلة واحدة وهي أن هذه الأقطار لن يكون لها قدر من الثروة النفطية.. تواجه به المتطلبات الأساسية.. بعد أن يكون قد تمّ استنزاف الموارد المالية النفطية.. وتفريغ المنطقة من مدخراتها.. وتآكل ما يسمى بالفوائض المالية المتراكمة. وإذا كان الوضع الحالي.. الذي ربما لم يتم فيه رهن الاحتياطي النفطي تماماً ولم يتم تحويله كله إلى احتياطي في الغرب وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص.. هو وضع أصبحت فيه الولايات المتحدة ليست مهيمنة أو قادرة على فرض الإرادة فحسب.. ولكن تكاد تكون صاحبة الوصاية على منابع النفط في أقطار الخليج العربية بصورة معلنة صارخة.. بعد كارثة الخليج إن كانت بدرجة أقل قبل تلك الكارثة. ويفصح جيمس أيكنز[٣] أن العربية

(٣) James Akins, «The New Arabic,» Foreign Affairs (Summer, 1991), p 48.

السعودية والإمارات العربية المتحدة.. يمتلكان ٤٠٪ من احتياطي النفط العالمي وأنهما مدينتان للولايات المتحدة الأميركية في كونها حمتهما من الكارثة ووجودها العسكري سيمتد.. وأنهما لن يستطيعا رفع أسعار البترول دون إرادة الولايات المتحدة الأميركية.. ويؤكد أنها مستفيدة في كل الأحوال.

ويشير محمد حسنين هيكل إلى أنه منذ أن بدأت الولايات المتحدة تسعى إلى الكنز العربي (النفط) لتسيطر عليه وتربط مستقبلها بتأمينه فإن القوة العسكرية كان لا بد لها أن تصبح عنصراً هاماً من عناصر السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. والكيان الصهيوني له دور إذا كان دائماً قوة ردع جاهزة للدفاع عن مصالح البترول ولو كحل أخير في حالات ضرورة قصوى منعاً للحرج وتجنباً للإثارة[٤]. ومعروف أن الولايات المتحدة الأميركية لوّحت في وقت من الأوقات باستخدام القوة لاحتلال منابع النفط واعتمدت استراتيجية لتشكيل ما يسمى بقوة الانتشار السريع.. وكان لها حضور عسكري دائم في الخليج منذ أمد طويل. ورغم أن فؤاد زكريا[٥] لا يعتبر التلويح باستخدام القوة تهديداً حقيقياً فإنه يؤكد أن الولايات المتحدة الأميركية في علاقتها بالأقطار العربية النفطية بخصوص النفط تقف موقف الطرف المتحكم الذي يستغل قوته من أجل شروطه الجائرة.. وعلى الرغم من أنه لا يتعرض لتهديد حقيقي فإنه يلوح في أوقات محددة مدروسة باستخدام القوة الغاشمة ويهدد بالاحتلال.. لا لشيء إلاّ لكي يحافظ على العلاقة غير المتكافئة في التعامل بهذه السلعة الحيوية. ويستطرد فؤاد زكريا[٦] في التأكيد على ما سبق الإشارة إليه من محاولة الولايات

(٤) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (مطابع الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٥٤٠ ـ ٥٤١.

(٥) زكريا، العرب والنموذج الأميركي، ص ٥٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

المتحدة الأميركية الحيلولة دون وجود تنمية فعلية شاملة.. يتمثل فيها كيان اقتصادي عربي قوي. ويؤكد أن امكانات العرب البترولية.. في نظر السياسة الأميركية يمكن أن تخلق في المنطقة العربية دولة كبرى في المدى الطويل وذلك إذا تجمعت الثروة البترولية مع إرادة الوحدة بين شعوبها وإذا أمكن التوفيق بين ضخامة الموارد البشرية لبعض البلاد العربية (مصر مثلاً) وإمكانات الاستغلال الواسعة النطاق في بعضها الآخر (السودان والعراق مثلا).. وتوافر الموارد المالية عند بعضها الأخير (البلاد البترولية) فإن مثل هذه الدولة ذات الإمكانات الضخمة يمكن أن تشكل خطراً جسيماً على مصالح الغرب لأنها ستوجه مواردها لخدمتها هي ذاتها قبل كل شيء. ومن هنا كا لا بد من الحيلولة دون بسير تاريخ المنطقة العربية في هذا الاتجاه.. وأن الوسيلتين الرئيسيتين للحيلولة دون ذلك إقامة الكيان الصهيوني وترسيخ قوته وتفوقه العسكري.. وإخضاع أهم وأكبر شعوب المنطقة لأنظمة حكم آحادية الرأي آحادية الاتجاه تقمع كل معارضة وتتخذ من الاستمرار في الحكم هدفاً يعلو على كل هدف آخر.

ورغم كل ذلك.. فإن إلقاء الوزر على الولايات المتحدة الأميركية لا يعني أن العوامل الداخلية.. وغياب التوجه التنموي الجاد.. وغياب المشاركة المجتمعية الفعّالة.. والنكوص الذي امتد على الساحة العربية ومثّل تراجعاً كبيراً حتى عن دعوات الوحدة أو حتى الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي أو التنسيق الاقتصادي.. وطغيان نزعات الفردية والاتكالية والفساد الإداري.. وبروز سقوف مرتفعة للثروة.. غير عابئة بالكثرة التي تقف قريباً من خط الفقر.. أو ربما دونه.. ومغيبة عن أي مشاركة فعّالة.. تلقي بقدر كبير من الوزر على نمط الأنظمة وتوجهاتها والجوقة المثقفة التي تمجدها.

وفي أعقاب كارثة الخليج.. تقلص حجم العمالة العربية.. إجمالاً في وقت زاد فيه طوفان العمالة الأجنبية. ثم إن الركون إلى القوى

الأجنبية كان دائماً حاضراً وإن لم يبرز على السطح بمثل هذه القدرة والحجم. ويوضح غسان سلامة.. أن القوات العسكرية الإسرائيلية.. بدلاً من أن تكون المصرية أو السورية.. قد تتولى عملية الدفاع عن الوضع القائم في الخليج.. وأنها سبق وأن عرضت خدماتها خلال كارثة الخليج لولا إصرار الولايات المتحدة على النأي بها تفادياً لإحراج الأطراف العربية المنضوية تحت لواء قوي التحالف. فإذا وصلت الأمور إلى وضع يتم فيه تطبيع العلاقات.. والدخول في منظومة تضم الكيان الصهيوني.. فإن قيامها بمثل هذا الدور يصبح أمراً ممكناً ومقبولاً.. وأن هناك مؤشرات عن تعاون بعض أقطار المنطقة مع الكيان الصهيوني في مواجهة المعارضة الأصولية ومحاولة الاستفادة من إمكانات الكيان الصهيوني في مجالات التجسس الفضائي والهاتفي. وقد يتحول الكيان الصهيوني من موقع العدو الشامل لجميع العرب إلى حكم في نزاعاتهم وإلى مرجع لبعضهم ضد البعض الآخر.. ولا يكون طرفاً مقبولاً من العرب فحسب بل طرفاً تسعى الأطراف العربية إلى الصداقة معه والتحالف. وليس أدل على فداحة النكوص ما استعرضه غسان سلامة(٧) من أمثلة.. ففي مصر.. التي كانت معقل العروبة.. والمد القومي.. لا يستنكف بعض وزرائها الجهر.. بأن الالتصاق بإسرائيل تماماً له مردود مثمر جداً وهي بمثابة السيد. وهناك نوع من التنافس العربي على كسب ود الكيان الصهيوني.. فها هو وزير خليجي.. يحاول أن ينفي خبراً عن صفقة مع الكيان الصهيوني يؤكد اجتماعه بوزير خارجيته وذاك أمير خليجي يعمل جاهداً لرفع المقاطعة.. وذاك مسؤول مغربي مستبشر من إمكانات تدفق الاستثمارات الإسرائيلية إلى بلده.. والأمثلة متعددة.. وهي تؤكد ما تمثل من نكوص لم يسبق له مثيل على الساحة العربية.

---

(٧) غسان سلامه، «أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٧٩.

وإذا كانت الفكرة العروبية والمدّ القومي تمثلت في شعارات أكثر منها استراتيجيات جادة لمشاريع تأخذ الواقع في الاعتبار.. وتستثمر إيجابياته وتقلص سلبياته في سبيل تجسيدها مرحلياً على أرض الواقع.. فإن الخلل ليس في الفكرة.. ولا في المد القومي.. بقدر ما هو وقوفها إلى حد كبير عند الشعارات.. وعدم تأصيلها في مشروع استراتيجي يشق طريقه مرحلياً عبر الصعاب والعقبات.. في سبيل الوصول إلى الهدف الاستراتيجي. ولقد سبق الإشارة إلى استعراض معن بشور للمعوقات الذاتية للوحدة لدى الوحدويين أنفسهم.. وفيه من النقد الموضوعي والذاتي.. ما يستدعي تدارك الأمر.. وإن كان متأخراً وتضافر الجهد وإن بدا أنه قد يتعامل مع المستحيل أحياناً.. في إطار الانكفاءات القطرية.. والتجزئة والانقسام والتشرذم.

ويشير محمد حسنين هيكل[٨] إلى بعض ملامح الاستراتيجية الأميركية كما تبينت بعد كارثة الخليج فيوضح أنها تفرض نوعاً من الفصل بين شواطىء الخليج حيث يوجد البترول وبين العمق العربي على أن تزداد أقطار منطقة الخليج التصاقاً ببعضها تحت قيادة المملكة العربية السعودية.. وتفرغ من تصفية حساباتها القبلية القديمة مع بعضها[٩]. ومن بين ملامحها ربط الأقطار المطلة على البحر الأبيض المتوسط وكذلك إسرائيل بالدول الأوروبية المطلة عليه.. وفي ذلك محاولة لصرف الأنظار عن خصوصية القومية العربية[١٠].. وإلغاء فكرة الوحدة العربية من الأذهان نهائياً. ومن هذا المنطلق فيمكن تبين المصلحة من وراء وحدة لأقطار مجلس التعاون الخليجي.. تنأى بالنفط أن يكون مرتكزاً رئيسياً لتوجه تنموي جاد على الساحة العربية.. في إطار تكامل اقتصادي فعلي

(٨) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٥٨٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٨٨.

وصولاً إلى الوحدة. وإذا كان النفط خلال العقود الماضية وحتى الآن.. لم تجر الاستفادة منه وفق توجه تنموي جاد في الأقطار العربية الخليجية ذاتها.. وما انتثر من مردوده المالي في بعض الأقطار العربية.. لم يجد قنوات لتثميره في بناء قاعدة اقتصادية معطاءة.. في إطار توجه تنموي جاد. ولقد سبق الإشارة إلى أن النفط الذي كان مردوده المالي المتعاظم قد مثّل فرصة تاريخية للاستفادة منه استفادة قصوى على صعيد الأقطار العربية الخليجية.. وعلى الصعيد العربي عموماً.. فإنه كان هناك غياب للتوجه التنموي الجاد على الصعيد العربي إجمالاً.. ودخلت الأقطار العربية غير النفطية في شرك الديون الخارجية.. وبدأت تدخل أقطار الخليج العربي النفطية في شرك الديون الخارجية أيضاً. وهكذا أحكم الخناق حول الاقتصاد العربي.. من خلال تفريغ المنطقة من مدخراتها.. ومن خلال أثقالها بالديون الخارجية. وفي هذا الوضع فإن أقطار المنطقة وهي بدأت تواجه عجزاً مالياً مستمراً.. أصبحت في موقف أكثر ضعفاً من ذي قبل. ولعل كارثة الخليج العربي عجّلت بدخولها في حلقات العجز المالي المستمر.. وفي الوقت نفسه جعلتها مدينة تماماً للغرب وللولايات المتحدة على وجه الخصوص. فإذا كانت هذه حتى قبل كارثة الخليج.. وحتى في فترة الرواج النفطي تكاد تملك فرض الإرادة.. فإن فرض الإرادة بعد كارثة الخليج.. ومع دوران أقطار المنطقة في حلقات العجز المستمر.. أصبح أكثر من ذي قبل.. وهو ما يعطي الولايات المتحدة ما يكاد يكون حقاً.. في الحصول على ما تريد وبالسعر الذي تريد. وما من شك في أن أقطار الخليج العربي وهي كلها تقريباً يتمثل فيها هذا الوضع.. من الممكن لو توحّدت ألا تغير من الأمر كثيراً.. بالنسبة للهيمنة الأجنبية.. بل قد تسهل مهمتها. وإن كان قيام أي وحدة.. أن حافظ على الهوية العربية لبعض الأقطار التي تواجه خطر طمس هويتها العربية.. أو حقق قدراً من التنسيق والتعاون في مجالات متعددة.. فذلك قد يكون له مردوده على أقطار المنطقة النفطية

وعلى أميركا رغم أن هذه الأخيرة لم تسهم في وضع أي برنامج يساعد هذه الأقطار على الانتفاع من أموالها في إرساء دعائم اقتصاد داخلي متين معتمد على ذاته قادر على مواجهة الظروف عندما تنضب موارد النفط[١١].

إن الخوض في مسألة العلاقة الاستراتيجية والتحالف الاستراتيجي لا يضيف جديداً رغم أن التحليلات لها على ساحة الفكر العربي متعددة. إن العلاقة الاستراتيجية والتحالف الاستراتيجي يعطي بعداً خاصاً للتضاد بين مصالح الأقطار العربية ومصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.. فإذا كان مثل هذا التضاد قائم أصلاً بين ما يسمى بدول الشمال ودول الجنوب من حيث استئثار الأولى باستنزاف واستغلال موارد الأخيرة.. بأسعار زهيدة وإغراقها بمنتجاتها.. والزج بها في شرك الديون الخارجية.. وزيادة وطأتها ووطأة تبعاتها في إطار الشروط الإقراضية التعسفية.. وقنوات جدولة الديون فإن العلاقة الاستراتيجية والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة بصورة خاصة والكيان الصهيوني.. يجعل التضاد بين مصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة والأقطار العربية تضاداً ليس ذا محور اقتصادي أو تقني فحسب.. ولكنه يغطي كافة المحاور في نسق استراتيجي بعيد الأبعاد.. وعميق الآثار.. وضارباً في الجذور. ولذلك فإنه إن كان التضاد بين دول الشمال ودول الجنوب قد كان أحد العوائق الرئيسية.. في نهوض الأخيرة.. أو أحد الأسباب الرئيسية في تكبيلها وتكبيل إرادتها السياسية والاقتصادية وغيرهما فإن التضاد بين الولايات المتحدة في إطار العلاقة الاستراتيجية والتحالف الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني وبين الأقطار العربية تجاوز كونه تضاداً إلى خصومة وعداء استراتيجي. ولذلك فإنه من العبث التصور أن الولايات المتحدة يمكن أن تسهم في وضع برامج تمكن الأقطار العربية

(١١) زكريا، العرب والنموذج الأميركي، ص ٧٤.

الخليجية من الارتقاء بأداء اقتصادها.. أو تحقيق أي هدف من أهداف التنمية الفعلية.. وإن كان هناك التغني بالصداقة التقليدية بينهما.. فهي ليست صداقة بقدر ما استغلال القوي للضعيف.. واستئثار القوي.. بموارد الضعيف.. وخصوصاً في ظل ركون الضعيف للقوي.. وهو في حالة انكفاء.. تجعله هدفاً سهلاً.. في غياب البعد العربي على المحك الفعلي..

ومن العبث أيضاً التصور أن الولايات المتحدة ربما يمكن تحييدها.. أو الاستفادة منها استفادة حقيقية.. إذا أخذت الأقطار العربية ما يسمى بالخط المعتدل. ولعل الواقع يبرهن على أن هذا الخط المعتدل أفضى إلى مزيد من الاستغلال والاستئثار وفرض الإرادة.. ولم يغير قيد أنملة من العلاقة الاستراتيجية والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وإذا كان الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان.. قد أكد أن الكيان الصهيوني يمثل «رصيداً استراتيجياً فريداً»[١٢]. وإذا كان وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز قد أكد[١٣].. «أننا في حلف دائم وراسخ غير قابل للفسخ مع دولة إسرائيل» فإن الرؤساء والمسؤولين الأميركيين ما برحوا يرددون ذلك من قبل ومن بعد.

إن الولايات المتحدة الأميركية وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة حين تزعمت العالم الرأسمالي.. وأصبحت لها تطلعات ومطامع وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.. اتخذت من الكيان الصهيوني حليفاً استراتيجياً.. وهي تتفق في ثوابت سياستها تجاه المنطقة مع السياسة الصهيونية وتلتقي استراتيجيتهما. ولذلك فإن الدعوة إلى التعامل مع النظام العالمي الجديد الذي تنفرد فيه

---

(١٢) تصير عازوري، «تطورات السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية»، ورقة غير منشورة، ص ٤.

(١٣) محسن عوض، «محاولات التكامل الاقليمي»، المستقبل العربي (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ٧٧.

الولايات المتحدة بالقيادة.. يعني التعامل مع الكيان الصهيوني. وإذا كان فؤاد زكريا[١٤].. قد أشار إلى أن الحجج الصهيونية تلقي وقعاً في نفوس الأميركيين ويلتقون معها عاطفياً ونفسياً اعتماداً على أحقية القوة الحضارية أن تلغي السكان الأصليين.. فإن تلاقي الاستراتيجية يعد من الثوابت وهي لا تحتاج إلى ضغوط من قوى الضغط الصهيوني. ويشير نصير عازوري[١٥].. إلى أن العوامل الرئيسة للسياسة الأميركية ثابتة.. وهي كذلك منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.. وتنطلق من توجهات أميركا للإنفراد بالمنطقة دون أي منافسة أو مناهضة.. بحيث تكون سيطرتها على موارد المنطقة وثرواتها ومواقعها الاستراتيجية كاملة.. وضمن ذلك تعتبر أميركا أي معارضة لهيمنتها على المنطقة أمراً خطيراً يلزمها أو يلزم الكيان الصهيوني بالتدخل العسكري تحت شعار مكافحة الإرهاب أو الحفاظ على القانون الدولي. ولقد تأكد التحالف الاستراتيجي بينهما بإبرام إتفاقية التعاون الاستراتيجي في أواخر عام ١٩٨١ وأصبح الكيان الصهيوني يحصل على امتيازات كبرى في مجالات الأسلحة والتجارة والتكنولوجيا وتمّ تحويل المعونة الأميركية إلى منح خالصة ولم تعد هذه المعونة مربوطة بمشاريع خاصة.. ومنح تسهيلات استثنائية لدخول التكنولوجيا العسكرية والأسواق الأميركية.. كما منح وضع دولة عضو في حلف شمال الأطلسي يسمح له بدخول المناقصات على العقود الأميركية بما في ذلك في مجال مبادرة الدفاع الاستراتيجي.

وليس هنا مجال الخوض في هذه العلاقة الاستراتيجية أو التحالف الاستراتيجي فمثل هذا الموضوع.. تطرقت له دراسات متعددة. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن هذه القضية محسومة.. ولا

(١٤) زكريا، **العرب والنموذج الأميركي**، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٥) عازوري، المصدر نفسه، ص ٣ ـ ٥.

تحتاج إلى براهين وأدلة إذ هي مشهودة وملموسة على محك الواقع. ولعل فؤاد زكريا[١٦] يتطرق إلى أن كثيرين في الوطن العربي على استعداد للاعتراف بأن الخط السياسي العام لأميركا كان في إطار ذلك التحالف الاستراتيجي والعلاقة الاستراتيجية ولكنه قد تغير نسبياً وأن السبب وراء هذا التغيير تبني بعض الأقطار العربية خطاً معتدلاً.. ويؤكد أن هذا التصور مخطىء من أساسه.. وأن الخط العام للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط الذي يتخذ من الكيان الصهيوني الركيزة المحورية لهذه السياسة ما زال قائماً بالرغم من بعض مظاهر التغير السطحية.. وأنه لا يعدو كونه تكتيكياً فالاستراتيجية العامة ما زالت على ما هي عليه وهي حماية المصالح الأميركية عن طريق الركيزة المحورية وهي الكيان الصهيوني.. وكل من يقبل التعاون معها لتحقيق هذا الهدف. ويستطرد في التأكيد على ذلك بالرغم من كل الروابط المتينة سياسياً واقتصادياً وتعليمياً وثقافياً بين بعض الأقطار العربية وأميركا.

ويشير جيمس أيكنز إلى أن قبضة الولايات المتحدة على منابع النفط ربما ليست قوية ولكنها في طريقها إلى إحكام الهيمنة عليها.. وإذا ارتفعت أسعار النفط فإن الولايات المتحدة أمامها خياران.. وهي فرصة تاريخية.. إذ بإمكانها من خلال صفقات خاصة شراء النفط بسعر أقل من سعر الأوبيك.. أو تدفع لها مبالغ مالية كتعويض عن الفرق.. مقابل ما دفعته وفق الأسعار المعلنة للأوبيك[١٧]..

وإذا كان الأمر كذلك.. فإن الولايات المتحدة منذ الآن.. وربما قبل ذلك.. قادرة على فرض إرادتها على أقطار المنطقة وخصوصاً فيما يتعلق بالنفط الذي يعتبر حيوياً جداً بالنسبة لها.. وتود الاستئثار به.. من خلال الهيمنة.. وإحكام القبضة عليه. ولعلها بعد كارثة الخليج.. أصبحت تشعر بحق.. أنها أحق بالنفط وأنها

---

(١٦) زكريا، المصدر نفسه، ص ٦٢، و٦٦.

(١٧) Akins, «The New Arabia», p. 48.

اقتحمت كارثة الخليج.. بحجة الدفاع عن مصالحها النفطية.. وإذاً يحق لها في إطار هذه الهيمنة وهذه الأحكام أن تحصل على النفط.. بأي سعر يناسبها.. وأي كمية تحتاجها.. وتفرض بذلك شروط الصفقة.. بصرف النظر إن كان الطلب على النفط أو العرض من النفط كبيراً وبصرف النظر عن سعره في السوق العالمي.. أو السعر الذي تفترض الأوبيك الالتزام به.

إن هذه الأقطار حتى لو بقيت غير موحدة.. فإن الولايات المتحدة الأميركية.. قادرة على الحصول على ما تريد بالكيفية التي تريد. فإذا كانت الوحدة برمتها ستقلل من مشاكل ضعفها القطري.. وتجعلها أكثر قدرة على الخدمة وأفضل أداءاً لها.. فإن ذلك سيكون من صالح الولايات المتحدة في صياغة وتشكيل المستقبل للمنطقة وغيرها على صعيد الوطن العربي في ظل النظام العالمي الجديد.. وربما يصبح من الأيسر لها أن تتعامل مع قوة واحدة.. بدلاً من التعامل مع عدد من الأقطار المبعثرة. ومثل هذا التكتل.. وإن تمثلت الوحدة بين أقطاره ربما يكون هناك مبرر لقبوله أو الرضا به أو السعي إلى المساهمة في تحقيقه.. وذلك بخلاف الوحدة العربية.. التي أثبتت تجارب الماضي ومسارات الحاضر أن الولايات المتحدة والغرب يقف منها موقف العداوة.. وتتناقض مرتكزات الوحدة العربية ومنطلقاتها.. مع مصالح الولايات المتحدة.. خصوصاً فيما يتعلق بحلفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني. ولذلك فإنه فيما عدا منطقة الخليج العربي.. التي يبدو التكتل أو الوحدة بين أقطارها ليست بالضرورة على نقطة تضاد مع الولايات المتحدة ومصالحها فإن هذه الأخيرة.. قد تسعى أو تحاول السعي.. إلى ترتيبها وحينئذٍ تتم بإرادة فوقية.. لتخدم إرادة فوقية.. وقد تقف في الوقت نفسه موقفاً مناقضاً للوحدة العربية ومرتكزاتها ومنطلقاتها.

استثمار النكوص
في أقطار الخليج العربي

إن الولايات المتحدة التي بدت لأقطار الخليج العربية منقذاً وناصراً ومحرراً.. كانت أكثر صراحة مع نفسها من أقطار الخليج العربية التي داهمتها الكارثة.. وفي غمرتها وجدت أقطار الخليج العربي أن الغرب والولايات المتحدة الأميركية بصورة خاصة.. وإن كان الاهتمام باستمرار الهيمنة على منابع النفط والحفاظ على استمرار تدفقه هو الدافع الفعلي لها حفاظاً على مصالحها.. فإن أقطار الخليج العربية بدا لها.. أن من حق الولايات المتحدة الأميركية أن تفعل ذلك.. وأن من مصلحة تلك الأقطار أن تفعل الولايات المتحدة ذلك.. لإنقاذها من براثن الكارثة. وكانت النظرة في غمرة المشاعر المشحونة والمتوترة قاصرة.. ذلك أن الولايات المتحدة لن تراعي مصالح هذه الأقطار.. وإذا كان الظرف التاريخي.. قد جعل سعي الولايات المتحدة الأميركية لتحقيق مصالحها العليا.. يبدو منسجماً في ظاهره مع مصلحة هذه الأقطار في اقتلاع جذور الكارثة فإنه يجب ألا يغيب عن البال أنه إن نضب النفط أو أصبح في حكم الناضب أو لم يعد للولايات المتحدة الأميركية مصلحة حيوية في نفط هذه الأقطار.. أن تطورت بدائل للطاقة.. أو أن أمكنها عوضاً عن رهن النفط.. تحويله إلى احتياطيات لديها وترك الآبار في المنطقة

خاوية.. فإن الولايات المتحدة الأميركية.. لن تحمي هذه الأقطار من أي كارثة محتملة. وإذا كانت أقطار الخليج العربية قد انساقت في غمرة الكارثة إلى الإشادة بفضل الولايات المتحدة.. وتمجيد دورها في تحرير الكويت ودرء امتداد الكارثة إلى أقطار أخرى من أقطار الخليج العربية.. فإنها لم تزد في التأكيد على أن سعيها لاقتلاع جذور الكارثة يرتكز على أهمية تحقيق مصالحها العليا في الهيمنة على منابع النفط واستمرار تدفقه. ويشير محمد حسنين هيكل[1] إلى أن حرب الخليج جاءت وسيلة محققة لأحكام الولاية الأميركية على بترول الشرق الأوسط وهو أكبر موارد البترول في العالم وأكثرها احتمالاً للبقاء حقباً ممتدة قادمة. وإنه إذا انخفضت الولاية الأميركية على البترول فمعنى ذلك أن أهم محركات الانتاج على اتساع العالم تحت سيطرتها.. تمنع أو تسمح.. ترفع أو تخفض.. وبعد البترول هناك فوائضه. ويستطرد في محاولة تلمس الخطوط العريضة لما يسمى بالنظام الدولي الجديد حيث الولايات المتحدة الأميركية هي القائدة المهيمنة والتي تمسك بالقوة العسكرية الغالبة وبموارد البترول. ولكن هناك قوى صاعدة إلى القمة ومنها مجموعة المحيط الأطلنطي المحيطة بألمانيا ومجموعة المحيط الهادي المحيطة باليابان.. وهناك دول يمكن أن تكون لها مشاركة وهي دول أوروبا ودول قد يصعب إهمالها ولو مؤقتا ودول يمكن تركها لظروفها تعوم أو تغرق ودول يمكن نسيانها بالكامل[2]. وما من شك في أن الولايات المتحدة الأميركية استطاعت أن تفرض هيمنتها منفردة على مجلس الأمن الدولي وإن بدا أنه في سياق اتفاق انضمت إليه بعض الدول الغربية.. وحتى روسيا المغربة.. وأضفت شرعية القانون الدولي على خطط واستراتيجيات تمكنها من تحقيق مصالحها العليا على حساب الآخرين. ومعروف أن

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (مطابع الأهرام، ١٩٩٢).
(٢) المصدر نفسه، ص ٦١٨ - ٦١٩.

الولايات المتحدة الأميركية.. قد تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط.. إن شاءت دون اكتراث ودون مبالاة.. وتمارس حتى اجتياح بلد صغير مجاور مثل بنما مهما كانت المبررات. وإنه في حالة رفع الأسعار فإن الولايات المتحدة الأميركية يمكنها أن تدفع أقل من السعر الذي يتم الاتفاق عليه في الأوبيك.. أو تسدد لها مدفوعات تساوي الفرق بين السعر المعلن ان تمّ الالتزام به والسعر الذي ترغب الولايات المتحدة الدفع على أساسه.. وهذا لا يمثل مجرد هيمنة أو فرض إرادة.. ولكنه يمثل ابتزازاً من مركز القوة والاستئثار بالسلطان والنفوذ على الثروة النفطية في الأقطار العربية الخليجية. وهي حين تسعى إلى ذلك فإنها تقوض عاملاً رئيسياً حاسماً في الاقتصاد العربي.. وإذا كانت النظرة إليه في وقت من الأوقات أنه مثل فرصة تاريخية هيأت للأقطار العربية النفطية أسباب الأخذ بالتنمية الفعلية.. وهيأت للوطن العربي.. فرصة الاستفادة من الموارد المالية النفطية في تلاحم بين هذه الموارد المالية النفطية في تلاحم بين هذه الموارد والموارد البشرية العربية.. وما كان يؤمل من وراء ذلك.. وهو بناء قاعدة انتاجية قادرة على العطاء الذاتي.. وبالتالي يعني ذلك كياناً اقتصادياً عربياً قوياً في إطار تنمية فعلية شاملة على صعيد الوطن العربي.. فإن هذه الفرصة التاريخية.. قد ضاعت.. أو أجهضت. وإذا كان هدف الولايات المتحدة الأميركية.. تضييع أو إجهاض تلك الفرصة والحيلولة دون نشوء كيان اقتصادي عربي قوي.. فإن هناك عوامل على الساحة القطرية والساحة العربية تضافرت مع ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأميركية وفرقت بين من سموا بعرب اليسر.. ومن سموا بعرب العسر.. وتغلغلت بين عوامل الفجوة الدخلية.. كل مشاعر الشك.. وعدم الثقة.. والارتياب.. وحتى هذه تضافر معها غياب توجه جاد.. للتكامل الاقتصادي العربي.. وغياب توجه جاد نحو التنمية الفعلية الشاملة.. حتى على الصعيد القطري.. ناهيك عن تنمية فعلية شاملة على صعيد الوطن العربي.. ولذلك فإن هذه

الثروة النفطية.. تبدو أكثرها.. في الأقطار العربية النفطية.. ولم يجد حتى القليل مما آل إلى أقطار عربية غير نفطية فرصة توظيفية في إطار تنمية فعلية شاملة في الحالين. واستأثرت الولايات المتحدة الأميركية به وفق أهدافها وخططها الرامية إلى الهيمنة أو حتى امتلاك هذه الثروة.. وتفريغ المنطقة منها.. ولم يتبق لأقطار الخليج العربية النفطية.. وحتى للأقطار العربية غير النفطية منها.. إلاّ قدر محدود ربما يترك قدراً ضئيلاً من الفرصة.. قبل أن تتم الهيمنة عليه كله.. أو حتى امتلاكه كله. وإذا كان القدر الكبير من هذه الثروة النفطية قد ضاع.. أو تمّ استئثار الولايات المتحدة على وجه الخصوص به.. فإنه لم يترك للأقطار العربية النفطية وغير النفطية.. إلاّ الحسرة ويظل معها الدوران في حلقات الارتياب والشكوك وعدم الثقة التي جاءت كارثة الخليج.. فصعّدتها إلى درجة غير متصورة.. والأقطار العربية النفطية وغير النفطية خاسرة في الحالين. إنه لم يكتب لثروة بشرية ـ كما يؤكد محمد جواد رضا[٣] ـ «أن يكون خيرها لغير أهلها كما كتب للنفط العربي وأنه ذهب أكثر عوائد النفط لشراء الأسلحة من الغرب والشرق لشن الحروب على الجيران والأصدقاء.. وذهب البعض الآخر فيها لمنافع غير عربية خارج الوطن العربي وما بقي استأثر به ذوو السلطان ثم ألقوا إلى شعوبهم فتات بعض ما يأكلون».

ويشير محمد جواد رضا[٤] إلى «أن جدران البغضاء التي راحت تتعالى بين الخليجيين وجيرانهم بعد عاصفة الصحراء ستكون منفذاً رحباً لتغلغل المكائد الدولية في البنية السياسية الخليجية لتجعل أبناء المنطقة حرضاً على اخوانهم الآخرين على أن هذه المكائد قد تنخر الموزاييك السياسي من الداخل فللغرب على ما يبدو معرفة جيدة

---

(٣) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٣٠.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

بمواقع النخر».. وسبق الإشارة إلى أن كارثة الخليج قد جعلت بالنسبة للكثير من عرب الخليج الصورة على غير ما كانوا يتصورون.. فقد شعروا بمرارة الصفعة من مواقف قطاعات شعبية ونخب مثقفة في العديد من الأقطار العربية الذين أثارهم وجود القوات الأجبية في الخليج.. بينما كانت هذه القوات موضع ترحيب ورضا من قطاعات شعبية ونخب مثقفة في الخليج ناهيك عن الأنظمة. ولعل الغرب والولايات المتحدة الأميركية مستفيدة من هذا الانكفاء الخليجي والوضع المتميز جهراً الذي أصبحت تتمتع به مستأثرة بالحفاظ على مصالحها بطريقة مباشرة. وهذا ما يشير إليه جيمس أيكنز في التأكيد على أن الأميركان أصبحوا الآن في المنطقة أصدقاء وضيوفاً مرحباً بهم وحماة(٥).. ومعروف أن معظم الأنظمة في الخليج تربطها علاقات صداقة مع الولايات المتحدة الأميركية منذ مدة طويلة.. ومحورها النفط الذي يمثل المصلحة الحيوية للغرب والولايات المتحدة الأميركية. غير أن القطاعات الشعبية أو النخب المثقفة وإن سادها ما ساد الساحة الشعبية إجمالاً من نكوص تدريجي.. إلاّ أنها يمكن أن تهب مشاعرها ضد الولايات المتحدة الأميركية عندما تبدو مواقفها الصارخة في التحالف الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني.

ولقد أثيرت من بعض القطاعات الشعبية وبعض النخب المثقفة الخليجية مشاعر الماضي الذي كانوا فيه نسياً منسياً.. في فقر مدقع وكان العديد من الأقطار العربية لا يلتفت إليهم.. ولا يعنى بشأن من شؤونهم. وعندما تفجر النفط لديهم وتمت نقلة كبيرة من العسر إلى اليسر.. بدأ العديد من الأقطار يسعى إلى توطيد علاقاته بأقطار الخليج العربي. وما بدا لبعض القطاعات الشعبية وبعض النخب المثقفة وربما بعض الأنظمة في الأقطار العربية الفقيرة نسبياً من أهمية الاستفادة المثلى من الموارد والامكانات العربية وتقليص

(٥) James Akins, «The New Arabia,» Foreign Affairs (Summer, 1991), p.45.

الفجوة بين أقطار اليسر وأقطار العسر.. أو تقريب الهوة الدخلية (الدخول) فإن بعض القطاعات الشعبية وبعض النخب المثقفة وحتى الأنظمة لم تجد في ذلك مطلباً منطقياً أو ضرورياً.. لأن مثل هذا المبدأ لم يطرح حين كان الخليج يواجه شظف العيش.. والفقر المدقع. ولذلك فإن المساعدات أو القروض أو الهبات التي قدمت في الإطار العربي للعديد من الأقطار العربية من خلال الأنظمة أو المؤسسات المالية الخليجية ربما نظر إليها على أنها فضل وربما لم تسلم من المن. وهكذا فإن الزخم الإعلامي في كارثة الخليج طغى عليه في أقطار الخليج ادعاء الفضل والمن.. وأن العرب الآخرين تنكروا لهذا الفضل.. ولم يقابلون إلاّ بالجحود.

وتجدر الإشارة إلى أن نمط العمالة العربية في أقطار الخليج العربية قد تميز بالتحيز وفقاً للموقف من الأنظمة في الأقطار التي تنتمي إليها.. مع أن العمالة العربية ليس لها دخل وليس لها دور أو رأي فيما تتخذه الأنظمة من قرارات أو مواقف. وتمّ هذا بصورة صارخة في الكويت ولكنه ينسحب على باقي اقطار الخليج العربية بصورة أقل. ولم يقف الأمر عند موضوع العمالة العربية.. ولكنه تجاوزها إلى اتخاذ مواقف ليس من الأنظمة ولكن حتى بالنسبة للفئات المثقفة بحسب اجتهاداتها وما أبدته من رأي.. وحتى بالنسبة لإصداراتها عموماً.. وربما حظر حضور إصداراتها حتى ما ليس له علاقة برأيها أو اجتهادها إبان كارثة الخليج في أي معرض للكتاب يقام في أقطار الخليج العربية. ومع هذا الوضع الذي ترسخه الأنظمة وتستجيب له قطاعات شعبية وفئات مثقفة يظل هناك في أقطار الخليج من هم قلة أو أقل من القلة من الذين لا يجدون مبرراً منطقياً لهذه المواقف المتحيزة. ويشير كتاب باسم مستعار[٦] إلى هذه القضية ويتناولها بقدر من التجرد والموضوعية ونقد الذات حين يشير إلى ضرورة التخلص من عقدة الاستعلاء والصلف

(٦) ياسر محمد سعيد، مثقفون وأمير (مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩١)، ص ٤٩.

ونغمة (الخليجي) والنظرة الفوقية التي لا تجلب إلاّ كسب العداوات وغرس الأحقاد.. ويؤكد أنه يجب التعامل مع الآخرين - أياً كانوا - معاملة كريمة قائمة على الاحترام وسماحة النفس. ثم يستطرد في الإشارة إلى ما جرى في أعقاب كارثة الخليج على آلاف الأخوة العرب من الأردن وفلسطين والسودان وكل الدول التي لم تقف في وجه النظام العراقي.. ويضرب مثلاً على ذلك أن أردنياً قال لرجل أعمال خليجي أراد أن ينهي عقده: «أنا لم أختر ولم أنتخب الملك حسين! ولدت ووجدته أمامي وتخرجت من الجامعة ووجدته أمامي! ما ذنبي!».

ويشير جيمس أيكنز[(٧)] أيضاً بالنسبة للعمالة العربية في أقطار الخليج العربي خلال وفي أعقاب كارثة الخليج موضحاً أن الفلسطينيين واليمنيين والأردنيين سيرحلون سريعاً وستحل محلهم بصورة رئيسة عمالة آسيوية ويفضل أن تكون من غير المسلمين. وبالطبع سيتم الاعتماد على العمالة المصرية والسورية.. ولكن ليس بالكثرة ولن يكون ذلك لفترة طويلة.. وستقدم إلى كل من مصر وسوريا مساعدات ضخمة ولن تكون هناك أي مساعدة لأي قطر عربي لم يشترك في التحالف ضد العراق.

ويبدو أن النزعات القبلية والإقليمية والتي قد لا تظهر على السطح في كثير من الأحيان تظل متجذرة على الساحة العربية.. وإن كان الانكفاء القطري قد غلب أو بدا أنه هو السائد مسنوداً بزخم إعلامي.. خصوصاً بعد انحسار مشاعر الوحدة.. وتلاشي زخمها. وسواءاً كانت النزعات قبلية أو إقليمية أو قطرية فهي تمثل عوامل فرقة وانقسام.. ولقد جاءت كارثة الخليج فأثارتها جميعاً.. وأبدت حتى ما كان تحت السطح.. وفرقت بين عرب الخليج والعرب الآخرين إجمالاً. ولا شك أن النفط كان أحد عوامل الفرقة بين من

(٧) Akins, «The New Arabia,» p. 45.

سموا بعرب اليسر.. ومن سموا بعرب العسر. وعرب الخليج وجدوا أنهم قبل النفط كانوا منسيين.. وأنهم بالنفط أصبحوا مستهدفين. ولا شك أن النفط أعطى لأقطار صغيرة جداً.. ثقلاً أكثر من ثقلها وهناك قطاعات شعبية وفئات مثقفة في الساحة العربية.. تنظر إلى عرب الخليج على أنهم بدو كانوا يذرعون الصحراء بحثاً عن الماء والكلأ أو على بعض السواحل غواصون بدائيون.. ثم تفجرت ثروة النفط بين أيديهم فأصبحت لهم مكانة فيها قدر من الاستعلاء والغطرسة.. وهم بدون سجل حافل حضارياً وثقافياً. وظلت هذه النظرة إلى حد كبير سائدة وكلا النظرتين غير منصفة تماماً.. لا نظرة عرب الخليج إلى عرب الأقطار لأنها تكون متفاعلة ومتضاعفة الآثار ومتعاظمة المحصلة. إن مجرد تقسيم الثروة.. في إطار تقسيم الغنيمة.. يجب ألا يكون مطمحاً ولا مطلباً.. وهو أصلاً أمر غير ممكن التحقيق أن نظر إليه من خلال هذا المنظور. إن الثروة حتى لو كانت في أي جزء من الوطن العربي.. فإن التطلع إليها كغنيمة يجب أن تقتسم.. أو ثروة يجب أن توزع.. لا يحقق الفائدة المرجوة.. ناهيك عن أن مثل هذا الاقتسام تحظى به مراكز القوة والسلطة في كل قطر من الأقطار.. وهكذا تتبدد الثروة ولكن على نطاق أوسع. صحيح أن الانكفاء القطري حقيقة لا يمكن تجاهلها.. وأن مثل هذا الانكفاء ربما بدا في الأقطار العربية النفطية انكفاءاً على الثروة.. نأياً بها عن باقي الأقطار العربية التي قد تتطلع إليها.. أو تطمع في الحصول على قسط منها.. ولكن الانكفاء القطري كحقيقة تنسحب على كل الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.

لقد انكفأت الأقطار العربية النفطية على الثروة.. ونأت بها عن باقي الأقطار العربية.. ولكن انكفاءها عليها.. لم يكن من منطلق استراتيجية مدروسة لتنظيم قدراتها وتكوين قوة اقتصادية وسياسية وتقنية وغيرها.. وإن كانت مرتكزات تنظيم القدرات أو تكون

القوة غير متكاملة في الإطار القطري.. وحتى الاقليمي دون البعد العربي. غير أن النأي بها عن باقي الأقطار العربية.. كان في وقت تستباح فيه هذه الثروة من القوى الكبرى.. من خلال الشركات الكبرى المتكالبة على العقود والصفقات الكبيرة.. ومن خلال تدوير ما سمي بفوائض تلك الثروة في الدول المتقدمة الرأسمالية.. وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأميركية. صحيح أنه تم تقديم بعض القروض أو المساعدات لبعض الأقطار العربية ولكن ذلك وإن تمّ قدر منه في إطار ما يسمى بالمشروعات المشتركة.. فإنها كانت تخضع لاعتبارات سياسية قد تكون ضيقة في إطار درء لمواقف.. أو كسباً لمواقف. ومن ناحية ثانية فإن المال العربي النفطي.. الذي يتم تدويره في قنوات الدول المتقدمة الرأسمالية.. وتدويله في السوق المالي العالمي.. قد تضطر أقطار عربية أخرى إلى الاقتراض منه.. فتقترض من المال النفطي العربي وفق شروط وضوابط تتحكم فيها الدول المتقدمة من خلال القنوات.. ومن خلال المؤسسات المالية في السوق المالي العالمي. ومن المثير للاستغراب أنه حتى الأقطار العربية النفطية.. كانت تقترض من السوق المالي العالمي.. حتى في فترة الرواج النفطي ووجود الفوائض المالية النفطية المدورة في قنوات الدول الرأسمالية المتقدمة والمدوّلة في السوق المالي العالمي.. ووفق شروط وضوابط تعسفية. وهكذا فرضت الثروة النفطية خناقاً على الاقتصاد العربي برمته ولم تسلم من هذا الخناق حتى الأقطار العربية النفطية التي يفترض أنها صاحبة الحق في هذه الثروة النفطية.

إنه رغم نكوص عرب الخليج بصورة صارخة خلال كارثة الخليج وفي أعقابها.. ورغم كل ردود الفعل العارمة على الساحة.. ومع أنها تترك آثاراً عميقة.. إلاّ أنها على حدتها لا يمكن أن تظل على وضعها طويلاً. فالكويت وأقطار الخليج العربية.. جزء من الأمة وكونها كذلك.. أمر ليس وفق هوى.. ولا ظرف.. ولكنه رباط

تاريخي حضاري ثقافي ديني.. يجسد الهوية للأمة. وحتى لو كانت نار البغضاء على أشدها.. فإن الكويت تظل جزءاً من الأمة.. كما أن مصر أو سوريا أو المغرب أو غيرها من الأقطار العربية جزء من الأمة. والأنظمة مهما طال أمدها لا تدوم.. وتبقى الأمة. فإن أخفق الجيل الحاضر في تحقيق أهداف الأمة أو بعدت الشقة بين أمصاره وأبنائه.. فليس ذلك قدراً مفروضاً على الجيل أو الأجيال القادمة.. ويبقى هذا العقد أو العقود.. حلقة في تاريخ ممتد يضرب في أعماق الماضي.. ويضرب في أعماق المستقبل.

لقد كان عرب الخليج إجمالاً قبل عقود قليلة من الزمن.. بعيدين عن التيارات العربية السياسية والفكرية.. بما في ذلك شعارات الوحدة. وكانت المنطقة أكثر ارتباطاً بإطارها القبلي.. بكل نزعاته.. وخاضعة للهيمنة الاستعمارية المباشرة.. وكانت إلى حد كبير بمنأى عن باقي أرجاء الوطن العربي.. وساعد على ذلك ارتباطها بإطارها القبلي ونزعاته وتراثه وتاريخه وسلوكه. وكذلك هدف الاستعمار المهيمن في أن تبقى المنطقة بعيدة عن التيارات العربية ببعدها السياسي وبعدها الفكري.. خصوصاً فيما يتعلق بالوحدة. ولكن ذلك لا يعني أن عرب الخليج.. كانوا ناكصين أو رافضين للمبادىء التي كانت تعج بها الساحة السياسية والفكرية في باقي أرجاء الوطن العربي.. وربما لم تجد فقط المبادىء سبيلاً إليهم.. وربما حال انشغالهم في نزعات الإطار القبلي.. وهدف المستعمر دون أن يجدوا هم سبيلاً إليها.. حتى كانت حقبة الخمسينات حين تفجر المد القومي وصاحب ذلك في الوقت نفسه نزوع بعض أقطار المنطقة التي كانت أسبق من غيرها في مضمار التعليم والثقافة.. والوعي.. إلى تحدي الهيمنة الاستعمارية المباشرة.. والبحث عن خلاص منها. فتلاقي نزوعهم إلى التحرر من الهيمنة الاستعمارية مع تفجر المد القومي وتمثل ذلك بصورة أكثر وضوحاً في البحرين التي كانت تحسب لمطامع إيران فيها.

وظهر جلياً أن النفط قد احتل مكانة استراتيجية كسلعة سياسية اقتصادية حيوية.. وذلك ما رسخ سعي الهيمنة الاستعمارية.. إلى ترتيب مصالحها.. وفق إرادتها من منطلق القوة التي تتمتع به في مواجهة كيانات صغيرة مبعثرة في الغالب. ولكن إذا كانت القومية العربية.. وقد وصلت اليوم إلى طريق مسدود في الخليج العربي ـ كما يشير رياض نجيب الريّس[٨] ـ فإنها بالأمس كانت سباقة إلى فتح كل الطرق بعد أن وصل مفهوم القومية العربية إلى الخليج متأخراً عن باقي الوطن العربي. لقد وصل المفهوم متأخراً ولكنه تعاظم في الخمسينات والستينات.. وجارى المد نفسه على الساحة العربية حتى جاءت فترة الانحسار في المد.. فأصاب أقطار الخليج ما أصاب غيرها من انحسار.

غير أنه من المعروف أن أقطار الخليج العربية.. تمثل نخبتها الحاكمة امتداداً للماضي.. وروابطه بالدول الكبرى.. وما ساد فيها التوجه القومي في إطار ساحة تحتدم فيها التفاعلات في إطار نضال مرير وعنيف ضد الاستعمار. وما عدا حقبة الخمسينات والستينات التي ولجت فيها إلى ساحة هذه الأقطار روافد من المد القومي.. لقي صدى مسالماً.. وإن كان كبيراً نسبياً في مواجهة الاستعمار الذي كان يفرض هيمنته المباشرة. غير أن النزعة القومية لم تتجذر في ساحة لم تتمثل فيها المواجهة مع الاستعمار.. على مدي طويل من النضال والعنف والمقاومة. ولم تكن قد خاضت في سياق ذلك.. زخماً فكرياً يمحور ويبلور التوجه القومي.. في مواجهة الاستعمار. ولذلك فإنها حتى في حقبة الخمسينات والستينات كانت إلى حد كبير متلقية أو مستجيبة للدعوة القومية.. وما صاحبها من فكر.. وشعارات. ولا يعني ذلك عدم وجود أية مساهمة فكرية.. أو أي

(٨) رياض نجيب الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير: مستقبل الوحدة العربية والقومية والديموقراطية،» المستقبل العربي (نيسان/ إبريل ١٩٨٧)، ص ٨.

مواجهة عنيفة.. وإنما كان ذلك أقرب ما يكون إلى الاستثناء منه إلى القاعدة.

لقد مرت حقبة الرواج النفطي على نادي الأثرياء.. ولم تكن محصلته على محك التنمية الفعلية ملموسة.. وتبدد ما بدا ثراءاً أو ثروة.. بين إنفاق متعاظم على مشاريع البنية الأساسية.. وغلافها الخارجي.. وقشرتها الحضارية.. وبين العقود والصفقات الكبيرة التي تكالبت عليها الشركات الأجنبية.. واستأثرت بمردود كبير منها. كما استأثر الفساد الإداري بمردود كبير أيضاً. وإذا كانت الأنظار قد اتجهت إلى هذه الثروة على ساحة الوطن العربي إجمالاً باعتبارها تمثل فرصة تاريخية.. يمكن بها استثمار الموارد والامكانات المادية والبشرية.. في شتى أقطار الوطن العربي.. في إطار تكاملي.. تلتقي فيه الموارد المالية والموارد البشرية.. والموارد الطبيعية.. فإن ذلك بدا تنظيراً بعيداً عن الواقع.. أو أمنية يناهضها الواقع. وبطبيعة الحال فإن انكفاء أقطار الخليج العربية على نفسها.. لم يحقق لها الاستفادة من مواردها المالية النفطية.. وحتى لو كانت هناك إرادة جادة للإستفادة منها استفادة قصوى.. ذلك أن هذه الأقطار إن كان هناك رباط إقليمي يربطها ـ وما كان ذلك الرباط إلاّ هشاً ـ وإرادة جادة تلتقي عندها.. واستراتيجية مدروسة تلتزم بها.. فإن فرصتها لتحقيق التنمية الفعلية.. مبتورة. فهي فيما عدا المال النفطي فقيرة في كل شيء.. في مواردها البشرية.. ومواردها المائية والزراعية.. وغيرها من موارد طبيعية. والمال النفطي إن أحسن استغلاله لا يحقق التنمية الفعلية الشاملة.. في غياب كل شيء آخر تقريباً. ومع أن هذه الحقيقة معروفة وأن الوطن العربي تتكامل فيه الموارد إلى حد كبير.. ويمثل كياناً قادراً في إطار تكامله على تحقيق التنمية الفعلية الشاملة.. لو حسنت النوايا وصدق العزم.. وتغلبت المصلحة العربية على المصالح الذاتية الآنية.. في وضع لا يلغي القطرية.. ولكنه لا يغلبها على المنظور القومي.. ويحتفظ بالمنظورين في إطار متناغم.

بين الأمل والواقع:
الوحدة والنكوص

إن الوحدة العربية كما يتبادر إلى الذهن تمثل مطلباً ملحاً ومطمحاً طبيعياً.. وإن تعرضت مراراً لحملات من التشويه والتجريح تستهدف تنفير الجماهير منها والتشكيك في إمكان تحقيقها. ويؤكد محمد المجذوب[1] أنه على الرغم من المؤامرات التي تعرضت لها مساعي الوحدة ومن التجارب المريرة التي مرت بها محاولات الوحدة.. فإن الشعب العربي لم يتخل أبداً عنها ولم يتوقف عن المطالبة بإنجازها.. وإن هذا الأمر لا يحتاج إلى إثبات فالشعب العربي لا يدع مناسبة قوية تمر دون التعبير بحرية واندفاع عن رأيه في الوحدة وتلهفه إلى تحقيقها.. وحماسته الجياشة لكل مبادرة وحدوية شاهد على ذلك. وإن كانت مثل هذه الرغبة لم تجد صدى مستحباً أو تجاوباً صادقاً أو تخطيطاً مدروساً لدى غالبية الأنظمة السياسية. ويستطرد في التأكيد على أن تطلع المواطن إلى الوحدة ينطلق من عدة مفاهيم أهمها أن كل قطر عربي عاجز بمفرده عن مواجهة التحديات وتحقيق التنمية الشاملة وأن الدور الحضاري للأمة في عصر التكتلات لا يتم

---

(١) محمد المجذوب، مشروع ميثاق التعاهد العربي (أو مشروع نظام كونفدرالي بين الدول العربية)، ورقة مقدمة إلى ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (صنعاء، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٢ - ٣.

إلاّ بالوحدة.. وأنها ليست وحدة الأقطار العربية فقط وإنما في الدرجة الأولى وحدة المواطنين.. وأنها في ظل الظروف القاسية التي تمر بها الأمة العربية ضرورة تاريخية. ويبدو أن ذلك كله ربما انطبق على حقبة من الحقب قبل أن يضرب النكوص أوتاده على الساحة العربية الرسمية وغير الرسمية.. لأسباب عديدة أيضاً منها النزعة القطرية التي تأصلت.. وترسّخت.. واتجاه الأنظمة إلى الانكفاء القطري وطمسها لحقوق المواطن وحرياته الأساسية.. والإحباط الذي حلّ بالساحة المجتمعية.. مع تداعي دعوات الوحدة.. وتداعي محاولات الوحدة. وفي معظم الأحيان.. فقد كان هناك مفكرون ومثقفون.. مناهضون للوحدة.. كما كانت هناك حركات مناهضة للوحدة. وإذا كانت الوحدة مطلباً مهماً ومطمحاً طبيعياً.. فإن ذلك لا يتحقق تلقائياً.. ولا يكفي التعبير عنها في المناسبات.. فقد غدت في كثير من الأحيان شعاراً يكاد يكون مفرغاً من المحتوى.. أو تناقضه الممارسات الرسمية. ولذلك فإنه حتى في ظل انحسار المد القومي.. وفي غمرة النكوص التي امتدت على الساحة المجتمعية.. لا يكاد يخلو بيان من تأكيد الوحدة على أنها الهدف المرتجى.. ولا يكاد يصدر نظام لتجمع إقليمي عربي دون التأكيد على أن ذلك خطوة في الطريق إلى الوحدة الشاملة.

ولعل الفكر الوحدوي بزخم رصيده.. والذي ما زال مستمراً من خلال بعض المراكز والمؤسسات.. التي تحاول أن تجعل هذا الهدف مشروعاً حضارياً للأمة.. وتستنهض من أجله الهمم.. وتثير الوعي وتستقطب المفكرين والمثقفين.. فإنه لم يستطع فك خناق التجزئة والقطرية.. ولم يستطع أيضاً أن يخترق الساحة المجتمعية التي تفرض الخناق على أكثرها الوسائل الرسمية. ولذلك فإنها تدرك مدى أهمية اختراق تلك الساحة مشيرة إلى أهمية الروابط والصلات والعمل على المستوى الشعبي.. ومركز دراسات الوحدة

العربية له جهد طويل مستمر على هذا الصعيد.. ولكنه وإن كان قادراً على بلورة ذلك المشروع الحضاري إلاّ أنه ليس في مقدوره أن يخترق به الساحة المجتمعية التي تطبق عليها الأنظمة وتؤطر العمل الشعبي.

وإذا كانت الدعوة إلى الوحدة قد برزت منذ أمد طويل نسبياً وإبان حقبة الاستعمار القديم وسيطرته على العديد من الأقطار العربية متلاحمة مع حركة التحرر من الاستعمار. وإذا كانت قد تعاظمت تلك الدعوة بعد الاستيطان الصهيوني في قلب الوطن العربي.. وتلاحمت مع القضية الفلسطينية. وإذا كان المد القومي في أوجه في الخمسينات والستينات قد اجتاح الساحة العربية فإن المحصلة الفعلية من وراء كل ذلك محدودة.. أو لعلها لم تتكافأ أبداً مع زخم المشاعر العارمة.. وثورة الطموح نحو الوحدة.. ولم تتبلور فعلاً إلاّ في الوحدة السورية ـ المصرية التي لم تدم طويلاً. ونشأت كيانات كالجامعة العربية.. ومجلس الوحدة الاقتصادية.. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.. إلاّ أن هذه الكيانات.. أما أنها بقيت مظلة فضفاضة كالجامعة العربية تغلب سلبياتها على إيجابياتها.. ولم تخرج بمحصلة ملموسة على طريق الوحدة.. وإن كانت من أهم أسباب قيامها.. أو الآمال التي واكبت قيامها. ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية على مدى عقود.. يكاد يكون غير حاضر فعلاً.. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يمثل حضوره حضوراً إيجابياً بما تعنيه الكلمة من معنى. ولم نجد حتى الدعوات إلى التكامل الاقتصادي.. أو التنسيق الاقتصادي.. أو السوق العربية أو الاتحاد الجمركي.. صدى ملموساً. وحتى التجمعات الإقليمية التي برزت في وقت لاحق.. بصرف النظر عن الاختلاف حول ما إذا كانت خطوة في طريق الوحدة الشاملة.. أو عقبة في سبيلها.. فإنها لم تحقق شيئاً يستحق الذكر.

وإذا كان الفكر الوحدوي.. قد تطرق إلى مداخل تحقيق الوحدة

ومنطلقاتها وركائزها.. في محاول لوضع القاعدة المنهجية أو الأيديولوجية لمشروع الوحدة.. فإن الفكر الوحدوي قد طرح حتى فكرة البدء من نقطة متواضعة وذلك من خلال ميثاق للتعاهد العربي. ورغم أن أكثر الباحثين يعتقدون أن النظام الاتحادي الفيدرالي هو الصيغة الملائمة والمطلوبة لأسباب كثيرة من بينها أنه أكثر مرونة وأقدر على التعامل مع الاختلافات المحلية وترك الحكومات المحلية ذات سلطة في الشؤون المحلية.. بحيث يمكن أن تتحول إلى دولة الوحدة.. فيما بعد[٢]، فإنه من المستغرب أنه حتى مثل هذا الاتفاق التعاهدي النظري يبدو بعيداً عن التطبيق في ظل التجزئة والانقسام والانكفاء القطري. ورغم كل ذلك يبدو في سياق النكوص أن فكرة التجمعات الاقتصادية بين عدد من الأقطار العربية والكيان الصهيوني في إطار الترتيبات الشرق أوسطية أمر أقرب منها إلى التطبيق فهي من ناحية يسندها ترحيب أو تهافت غير مسبوق من عدد من الأقطار العربية.. كما تسندها إرادة القوة الكبرى التي تقود النظام العالمي الجديد.

إن النزعة إلى الوحدة تنطلق من أنها الطموح الطبيعي للأمة.. وأن التجزئة هي الوضع غير الطبيعي. كما أن محاولات الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة.. ربط عدد من الأقطار العربية بعجلتها.. وفرض الهيمنة عليها.. في الوقت الذي ترسخ فيه التجزئة تنأى بقضية الوحدة.. وتجهض المحاولات الرامية إليها. ومعروف أن هذه النزعة إلى الوحدة وإن كانت تنطلق من طموح طبيعي.. فإنها لا تتحقق من خلال الدعوات أو المواثيق.. ولا يمكن أن تعتمد على توجه قيادة.. مهما كان هذا التوجه جاداً ومخلصاً.. بل هي تعتمد على آلية للتطبيق.. وتسندها مرتكزات عدة من أبرزها الإرادة الجادة والواعية.. وإدراك المخاطر التي تترتب على التجزئة.. والمردود الايجابي الكبير من الوحدة.. على كافة

(٢) المصدر نفسه، ص ٣.

الأبعاد السياسية والاقتصادية والتقنية العسكرية.. الخ. وإذا كان ثمة درس من دروس الماضي في محاولات الوحدة.. فإن هذا الدرس يتمحور حول الانطلاق من منطلق قد يبدو متواضعاً.. ولكنه يمثل نقلة مرحلية.. في الطريق إلى الوحدة. فعلى الصعيد السياسي قد تبدأ من مرحلة التنسيق السياسي والاقتصادي من خلال المؤسسات.. وفي إطار نهج واضح.. يلتزم به.. وتطوير قنوات العمل المشترك على الصعيد السياسي والاقتصادي وغيرهما من الأصعدة.

ولقد طرحت الدعوة إلى الوحدة منذ أمد.. وخصوصاً في أعقاب نشوء الكيان الصهيوني.. وانطلقت من ضرورة قيام الجامعة العربية بدور فعّال في هذا السبيل. وانحت باللائمة على الجامعة العربية.. وعلى تقاعس الأنظمة العربية أو أكثرها.. مشيرة إلى أن هناك من الاتحادات في أوروبا ما جمع بين أمم متنافرة في أصولها وعروقها ولغاتها وتاريخها وتقاليديها في وقت تتفرق فيه الأقطار العربية وقد جمع بينها الأصل والعرق واللغة والتاريخ والمعتقدات والمصلحة(٣). ولقد تطرق الفكر الوحدوي إلى دراسة التجارب الوحدوية في العالم. وإذا كان الوطن العربي يواجه العديد من التحديات الخارجية فإن التجارب تفيد بأنه لا يوجد قانون حتمي يجعل من كل تهديد خارجي دافعاً إلى الوحدة.. وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى التفكك أو إلى اندماج مؤقت يزول بزوال التهديد الخارجي. وكان هناك جدل داخل المنطقة العربية بين الذين يحبذون المدخل الاقتصادي والذين يحبذون المدخل السياسي. ورغم الاختلاف بين النظريات في هذا الخصوص فإنها تتفق في الغاية على أن الهدف الخاص بإنشاء كيان موحد بدلاً من الكيانات المتعددة هو هدف سياسي بالضرورة.. وتظل المسألة المطروحة في

(٣) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر»، ورقة مقدمة إلى ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها، (صنعاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٣.

المنطقة العربية هي كيف تتكون الإرادة السياسية التي تؤدي إلى التنازل كلياً أو جزئياً عن مفهوم السيادة.. وبدا أن الإرادة السياسية هي إرادة الأنظمة.. بينما الأساس أن تكون الإرادة مجتمعية[٤]. ولكن بات من الواضح أن مجرد روابط الأصل واللغة والتاريخ والثقافة لا تكفي لقيام الوحدة.. وإنه لا بد من الإرادة التي تسعى للمصلحة القومية بتعدد المداخل إليها من إيديولوجية وسياسية واقتصادية وثقافية.. مرتكزة على آلية فعّالة وقنوات مؤسسية في هذه الأبعاد جميعها.

إن الطموح والمحاولات الرامية إلى تحقيق الوحدة بدأت منذ أمد طويل نسبياً.. كما أن محاولات ترسيخ التجزئة بدأت منذ أمد. ويشير أحمد طربين[٥] إلى أن الوطن العربي لم يعرف التجزئة بمفهومها الاصطلاحي الشائع إلاّ نتيجة الاتفاقات والمعاهدات التي عقدتها الدول الاستعمارية الأوروبية حين تقاسمت الأقطار العربية وسيطرت عليها وأن أقطار الوطن العربي في العصر الحاضر كانت أجزاء من دولة عربية واسعة الأرجاء منذ مدة تزيد عن اثني عشر قرناً. ومن هذا المنطلق فإن النزعة إلى الوحدة تمثل نزعة متأصلة.. وكانت هناك محاولات لتحقيق هذه الوحدة على صعيد قطرين أو أكثر.. وإن حالت دون قيامها أسباب ترجع إلى قصور في آلية التطبيق.. أو جدية الالتزام.. إضافة إلى حرص الغرب والصهيونية على مواجهة مثل هذه المحاولات ووأدها. كما أن محاولة الغرب ربط الأقطار العربية بدائرته وفي إطار هيمنته ليست مسألة جديدة ففي سنة ١٩٥٠ أكدت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا على الأقطار العربية الانضمام إلى الكتلة الغربية وقبول

(٤) عبد المنعم سعيد، «دروس التجارب الوحدوية في العالم»، ورقة مقدمة إلى ندوة **الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها**، (صنعاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨)، ص ٣ ـ ٤.

(٥) أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر»، **المستقبل العربي** (تموز/ يوليو ١٩٨٩)، ص ١.

القروض والمعونات الفنية.. مع مقترحات لتسوية مشكلة اللاجئين.. وكان الهدف من وراء ذلك استمرار وفرض الهيمنة على الأقطار العربية مجزأة وكذلك حماية الكيان الصهيوني. ومعروف أن هناك محاولات متعددة من الغرب والولايات المتحدة لادخال عدد من أقطار الوطن العربي في أحلاف سياسية وعسكرية قد تشمل بلداناً غير عربية في المنطقة.. وليس هنا مجال الخوض في ذلك ولا حتى في المواثيق أو المحاولات الرامية إلى إقامة وحدة أو اتحاد بين قطرين عربيين أو أكثر.

لقد كانت هناك محاولات متفاوتة منها ما أكد على ضرورة وضع ميثاق تلتزم به الأقطار العربية لتحقيق الوحدة في الشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية كتخطيط أولي للوصول إلى الوحدة الشاملة.. بحيث يكون هناك التزام بسياسة خارجية موحدة مرتكزة على تأمين المصالح القومية للأمة العربية.. وإجراءات لتوحيد التمثيل الدبلوماسي والقنصلي.. واعتبار الأسواق العربية سوقاً واحدة.. ووضع منهج اقتصادي لاستثمار الموارد والثروات بما يعود بمردود كبير على الأمة.. وكذلك إنشاء قيادة عسكرية موحدة. ولكن تلك المحاولات مثلت طموحاً افتقر إلى الإرادة الجادة الواعية.. وغياب آلية التنفيذ.. ومواجهة الاستعمار والصهيونية. وكانت تجربة الوحدة المصرية والسورية.. كما يشير أحمد طربين[٦] هي التجربة الحاسمة في تاريخ النضال الوحدوي.. ولكن هذه الوحدة لم تدم طويلاً.. ولا بد أن هناك من الأسباب الداخلية والخارجية.. ما أجهضها.. وخلفت وراءها رصيداً من الإحباط وعدم الثقة.. وترسيخاً للتجزئة. ولعل أهم العوامل قصور المشروع الوحدوي تناقض مصالح النخب الحاكمة مع عملية التوحيد السياسي لأسباب تتعلق بمصالحها وامتيازاتها وتردي قيم الديمقراطية والحرية في النظام العربي.. وتباين الأقطار العربية في الثروة.. الأمر الذي

(٦) المصدر نفسه، ص ١.

زاد من تعميق الانكفاء القطري.. وتناقض خطط التنمية مع هدف التكامل الاقتصادي.. وكانت المحاولات الانمائية تحمل اتجاهات مضادة منافية للتكامل الاقتصادي واتجاهات أخرى تدفع بالاقتصادات القطرية نحو مزيد من الارتباط بالقوى الخارجية(٧).

والجامعة العربية وإن كانت منذ بدايتها غير قادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة.. فإنه ربما ما كان يفترض منها أن تكون قادرة على ذلك.. وذلك أن قراراتها أصلاً غير ملزمة حتى للأقطار التي توقع بالموافقة عليها وتحتاج قراراتها للإجماع.. وليس للأغلبية وهو أمر يندر أن يكون. وقد أشار محسن عوض(٨) إلى أن القرار العربي الموحد تجاه رفض الصلح مع الكيان الصهيوني ومن ثم التطبيع كان واحداً من الثوابت في الموقف العربي وظل يمثل موقفاً فريداً لم تنل منه الخلافات والنزاعات العربية لفترة طويلة. وكان مجلس الجامعة العربية هو أداة العمل العربي الموحد في هذا المجال. واستطرد في الإشارة إلى أن مجلس الجامعة العربية سبق أن أصدر بياناً جاء فيه: «لا يجوز لأي دولة من دول الجامعة العربية أن تتفاوض في عقد صلح منفرد مع إسرائيل أو أي اتفاق سياسي أو اقتصادي أو عسكري مع إسرائيل أو أن تعقد فعلاً مثل هذا الصلح والاتفاق. وأن الدولة التي تقدم على ذلك تعتبر فوراً منفصلة عن الجامعة العربية طبقاً للمادة ١٨ من ميثاقها، وأن على جميع الدول الأعضاء أن تتخذ تجاهها إجراءات تتضمن قطع العلاقات السياسية والقنصلية معها وإغلاق الحدود المشتركة ووقف العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية معها ومنع كل اتصال مالي أو تعامل تجاري مباشر أو بالواسطة مع رعاياها».

---

(٧) أنظر: محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

(٨) محسن عوض، **السياسة الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٠٩ - ٢١٠.

ولعل دخول مصر في الصلح مع الكيان الصهيوني يمثل في حد ذاته نكوصاً صارخاً.. ما لبث تدريجياً أن أصبح وضعاً مقبولاً.. بعد أن أصبح النكوص أمراً مقبولاً.. واحتلت مصر مكانتها في الخارطة السياسية العربية.. واحتلت مكانها القيادي في الجامعة العربية.. ولكن لدور مختلف عن الدور الذي كانت تتولاه. فبدلاً من أحكام إجراءات المقاطعة أصبحت مصر بعد أن دخلت في عملية التطبيع والتبادل التجاري مع الكيان الصهيوني تبارك أي تطبيع وتبادل تجاري.. وهي بذلك تقف فعلاً ضد إجراءات المقاطعة.. ولا ينتظر منها أن تفعل غير ذلك.. لأنها إن فعلت ـ وهذا غير وارد ـ فإنها تقف ضد نفسها. ولذلك فإن النكوص على ساحة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني يفرض نفسه. وليس ثمة شك أن تطبيع العلاقات بين مصر والكيان الصهيوني في الوقت الذي مثل فيه اختراقاً كبيراً للنظام العربي فإنه في الوقت نفسه كان اختراقاً كبيراً لحاجز المقاطعة العربية. ومعروف أن مصر بما تمثله من ثقل سياسي وثقافي وعسكري على صعيد الوطن العربي.. يعني أن تطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني ذو أثر كبير على الوطن العربي سياسياً وثقافياً وعسكرياً.. وربما كان هدفاً من الأهداف الاستراتيجية أصلاً أن يكون الاختراق للنظام العربي.. سياسياً وثقافياً وعسكرياً.. من خلال دخول مصر في علاقات طبيعية مع الكيان الصهيوني.

إن لمصر ثقلها على الساحة العربية.. وثقلها الذي كان رصيداً سياسياً وثقافياً وعسكرياً.. لصالح الأمة.. تحول إلى حد كبير رصيداً للأهداف والطموحات والاستراتيجيات الصهيونية.. التي تساندها الولايات المتحدة الأميركية. ورغم الرفض الذي شهدته الساحة المصرية لاتفاق الصلح مع الكيان الصهيوني من قطاعات متعددة بما في ذلك عدد من الشخصيات السياسية أو المثقفين..

فإنه بمرور الوقت تراخى ذلك الرفض.. وبدأ النكوص يهيمن إلى حد كبير على الساحة السياسية والثقافية.. والمجتمعية إجمالاً.

وإدراكاً لكل ذلك تركز الاهتمام على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.. واعتبر ذلك ضرورة ملحة لا تنفصم عن ضرورة الوحدة. فلقد أكد بيان المؤتمر القومي الثاني المنعقد في عمان في أيار/ مايو ١٩٩١[٩].. إن الإنسان العربي هو الغاية وهو المرتجى ولذلك فإن حرية هذا الإنسان تصبح بدورها غاية في حد ذاتها.. وأن الديموقراطية تحتل موقعاً أساسياً ضمن أولويات المشروع الحضاري العربي ولا ينبغي التضحية بها من أجل أي قيمة أخرى.. وأن خبرات النضال العربي توضح أن التضحية بالديمقراطية من أجل أي قيمة أو مصلحة أخرى لم تؤد إلى تحقيق هذه القيمة أو تلك المصلحة. ولا شك أن المشاركة الشعبية النابعة من إرادة مجتمعية تفرض رأيها ودورها على الساحة وتساهم في صنع القرار.. هي المرتكز الرئيسي للإرادة المجتمعية التي تستجيب لها الإرادة السياسية.. وحينئذٍ لا تكون المسألة محاولة محاصرة لاختراق الساحة المجتمعية التي تتعرض للتأطير.. وما لها رأي أو إرادة.. أو مخنوقة الرأي والإرادة. وحينئذٍ أيضاً يكون تعبير الشعب تعبيراً له صدى ملموس ولا يجد سدوداً أو حواجز تمنع الأفكار من الوصول إليه.. أو تمنعه من الوصول إليها.

ويشير يوسف صايغ[١٠] إلى أن التوق للديمقراطية الذي يتسع بسرعة في الأقطار العربية لا يقتصر على المفكرين فالاهتمام بالديموقراطية وحقوق الإنسان أصبحت محوراً متكرراً حتى في الأحاديث العامة في الأندية كما في خطب المساجد وأن جميع الندوات والمؤتمرات غير الرسمية تقريباً سواء في نطاق العلوم

(٩) المؤتمر القومي العربي الثاني، المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.

(١٠) يوسف صايغ، التنمية العصية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٦٨ - ٢٦٩.

الاجتماعية أو الطبيعية أو التاريخ أو الفنون تعبر عن الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان كأولوية عليا للفرد والمجتمع. ومع أنه لم تبد القيادات السياسية اهتماماً واستجابة تتناسب مع التوق المتزايد قوة للديمقراطية وحقوق الإنسان والضغط من أجلهما فإنها لا تستطيع أن تقاوم ذلك طويلاً. ويستطرد في التأكيد على أنه إلى جانب المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات هناك مطالبة قوية وإن تكن لا تحظى إلاّ بتعبير محدود لصيغة ما من الوحدة العربية وهي توصف عادة كصيغة فدرالية أو على الأقل كونفيدرالية.. على اعتبار أنها أقدر على تمكين المجتمع العربي من الخلاص من كثير من علله الخطيرة التي يعانيها. إلاّ أن الوحدة التي تمثل قمة الطموح يبدو تحقيقها صعباً للغاية بشكل متزايد ويبدو أنها تحتاج عملياً إلى مسيرة متدرجة عبر سنوات عدة بدءاً بالتعاون الفعّال.. وتوسيع القطاع العربي المشترك في مجالات السياسة والأمن الخارجي والاقتصاد قبل أن يكون السعي إلى الوحدة الفيدرالية ممكناً.

وليس هنا مجال الخوض في تجارب الوحدة ومحاولاتها تفصيلاً.. ولا إلى محصلة الفكر الوحدوي.. في تناوله لموضوع الوحدة ومداخلها وركائزها والوسائل الممكنة لتحقيقها.. وهناك رصيد ضخم من الدراسات حول كل ذلك. ولمركز دراسات الوحدة العربية باع طويل في هذا الموضوع.. ولعله جعل شغله الشاغل أهمية بلورة مشروع حضاري عربي يتمحور بصورة رئيسية حول الوحدة الديمقراطية.. ومن أبرز دراساته «مستقبل الأمة العربية» التحديات والخيارات «وتمثل التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي».

ورغم النكوص على الساحة العربية فقد كانت هناك قلة ما زالت تعتبر الوحدة العربية أملاً ومطمحاً... وإن جاءت كارثة الخليج فأبعدت الأمل والمطمح كثيراً حتى في أعين القلة المشدودة إليه.

ولعل المؤتمر القومي العربي الأول المنعقد في آذار/ مارس ١٩٩٠ كانت نغمته ونبرته قوية في التأكيد على أن[١١]: «بناء دولة الوحدة العربية هو غاية عليا لنضال الشعب العربي وعليه يدعو المؤتمر الأنظمة العربية والقوى الشعبية في الوطن العربي إلى النضال من أجل تعظيم مساحة العمل التكاملي العربي ودعم جميع أشكال العمل العربي الوحدوي ومقاومة أية توجهات أو مؤسسات ذات طبيعة انعزالية وإقرار حقوق المواطنة العربية لكل العرب في أي قطر عربي».. ويبدو أن الأمل والمطمح في أعين القلة قد قفز على معطيات الواقع التي يتمثل فيها النكوص.. وترسخ التوجهات ذات الإنكفاء القطري. ومجرد الدعوة إلى الأنظمة تكاد تكون نفخاً في رماد بارد. وأما الدعوة إلى القوى الشعبية.. فهي على أكثر الساحة العربية مضطهدة أو ملاحقة.. وربما أصاب بعضها الفتور.. وربما مني بعضها بالنكوص.. وربما غلب بعضها الطرح النخبوي المعزول عن القاعدة المجتمعية.. وخصوصاً القطاع الكبير الكادح تحت وطأة الفقر والفاقة في أحياء الصفيح.

وفي المؤتمر القومي العربي الثاني في أيار/ مايو ١٩٩١ بعد كارثة الخليج أكد[١٢] أنه تدارس ما تعرض له النظام العربي بفعل أزمة الخليج من صدمة أفقدته القدرة على الاتزان وأصابته بحالة من الشلل والتمزق.. وركّز على أن الوحدة العربية من حيث المبدأ لا ينبغي فرضها بالقوة حيث أن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليب تحقيقها مع غاياتها فضلاً عن أن القسر أياً كانت أشكاله عمل متعارض مع نموذج الوحدة الديموقراطية المنشودة.. وأن طريق الوحدة لا بد وأن يبدأ بالدعوة الجماهيرية لعودة الأمير الطبيعي لأمة فرّقها أعداؤها.. ضد إرادتها ضد مصلحتها. ولا شك أن الدعوة هنا تجاوزت الأنظمة والقوى السياسية إلى

(١١) المؤتمر القومي العربي الأول، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٢) المؤتمر القومي العربي الثاني، المصدر نفسه، ص ٥١.

الجماهير.. ربما إدراكاً من أن الأنظمة قد رسخت النكوص.. ورسخت الإنكفاء القطري والتجزئة والانقسام. ولكن الدعوة للجماهير.. تظل مطمحاً مثالياً في وضع تكبل فيه الجماهير.. وتحاصر إرادتها.. وتواجه واقعاً يسلب كل شيء حتى فرصة العيش الكريم.. والحقوق الأساسية للإنسان.. والديمقراطية التي تمحور حولها الاهتمام باعتبار أن غيابها كان سبباً في النكسات وفي كارثة الخليج.. وأنها تمثل أولوية أولى في نظام عربي.. ينشد التكامل على كافة الأصعدة وفي كافة المجالات. ولكن معروف أن الديمقراطية ليست وثيقة غير ملزمة يمنحها نظام في وقت ويسحبها في وقت. ولم تتبين الأمة بعد الطريق إلى هذه الديمقراطية.. وهي محاصرة بين سندان القمع والاضطهاد ومطرقة الفقر والفاقة. ويبدو أن المؤتمر طرح ما ينبغي مثالياً.. وما ينبغي مثالياً لا ضير أن يكون محركاً للفكر والوعي.. ولكنه يظل بعيداً جداً عن الواقع. وهو إذ يبين نقاط الضعف ويتناول التحديات التي تواجهها الأمة في حاضرها ومستقبلها.. يدور في إطار المثالية.. التي قد تبقى في ذلك الإطار ولا تلامس الواقع.. أو تكون ذات قدرة على التأثير الفعال فيه.. إذ يستطرد المؤتمر في التأكيد[١٣] على أنه اتضحت أثناء الأزمة مدى هشاشة نظام الأمن العربي. ويؤكد أيضاً أن أول شرط لتحقيق الأمن القومي العربي هو أن تفرض جماهير الأمة إرادتها على حكامها فلا أمن للأمة التي لا يأمن أفرادها على أنفسهم ولا يعرفون ما هي مصلحتهم. ويظل السؤال الذي يبحث عن جواب واقعي هو كيف يمكن أن يتم ذلك؟ والإجابة من استقراء التاريخ المعاصر وما تم في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية وغيرها من بعض الدول المتخلفة يبين أن ما يبدو مستحيلاً تحت القمع والاضطهاد.. وضغط الفقر والفاقة.. لا يعني أنه لن تتفجر إرادة مجتمعية تفرض واقعاً جديداً.. وإن كان ذلك يقتضي توفر

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

عوامل مناسبة في الوقت المناسب. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن هذا التركيز على الوحدة أملاً ومطمحاً وكذلك هدفاً مصيرياً.. وإن بدا مثالياً في غمرة النكوص فإنه يمنعه أو يتلاشى من الذاكرة العربية.. بل ويجعله ماثلاً دائماً.. ويجدد جذوته حتى وإن تحولت على أكثر الساحة العربية.. إلى رماد. وجهد مركز دراسات الوحدة العربية في هذا السياق رائد ومحمود.. في استمرار تسليط الضوء على هذا الهدف المصيري.. ووضعه قدر الإمكان في السياق الفكري للأمة.. وفي دائرة الوعي به وبالوسائل التي تحاول دحضه.. والتحديات الكبيرة التي تحبط بحاضر امة ومستقبلها. وتمثل الوحدة مخرجاً من ردهات التشرذم والانقسام.. ومرتكز القوة على كافة الأصعدة.. والذي بدونه لا يستطيع أي قطر عربي بمفرده.. أن يحقق الخلاص.. من التبعية.. ولا يستطيع أن يكون بمعزل عنها.. لو قدر لها أن تشق طريقها ولو بخطى وئيدة.

ورغم النكوص الذي كان سائداً قبل كارثة الخليج.. وتصاعد بعدها خصوصاً في أقطار الخليج العربية فإن المؤتمر القومي العربي الثالث في نيسان/ إبريل ١٩٩٢.. أشار(١٤) إلى الحال المتردي الذي آلت إليه العلاقات العربية ـ العربية.. فقد تراجع التنسيق العربي وتوقف التكامل العربي وأخفقت جميع محاولات وضع ترتيبات أمنية عربية مشتركة وتعدد مظاهر الانكفاء على الذات قطرياً وإقليمياً بما لا يخدم أي صالح للأمة. ولقد حاول المؤتمر القومي العربي الرابع(١٥) في أيار/ مايو ١٩٩٣ أن يخرج إلى حد واضح عن دعوة الأنظمة إلى توحيد الطاقات والجهود في سبيل تحقيق التكامل والوحدة.. وفي سياق تأكيده على أهمية تعزيز وترسيخ الفكرة العربية والإيمان بها وبصفة خاصة في مواجهة الحملات المنظمة التي تروج لضرب هذه الفكرة والتشكيك فيها.. أكد على

(١٤) المؤتمر العربي الثالث، المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١٥) المؤتمر القومي العربي الرابع، المصدر نفسه، ص ١١.

أهمية تعزيز العلاقات العربية ـ العربية على المستوى الشعبي غير الرسمي.. وتدارك ضرورة وضع بعض مقترحات استراتيجيا وكذلك خطة عمل.

غياب التنمية الفعلية
وتقهقر العمل العربي المشترك

إن غياب خطة التنمية الفعلية الشاملة.. متسقه على صعيد الوطن العربي بحيث يتلاحم استثمار الموارد المالية النفطية والموارد البشرية في إطار توجه جاد.. كان سبباً في جعل كل قطر من الأقطار يبدو متعثراً وغير قادر على مواجهة أعباء وتبعات وتحديات كبيرة. حيث ان غياب تلك التنمية يعني ضعف البنية السياسية وإن كانت قمعية مستبدة.. وغياب القاعدة الاجتماعية.. وعدم المشاركة المجتمعية وضياع الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والبطالة وغياب القدرة الإدارية الكفوءة وغياب القاعدة الاقتصادية المعطاءة.. وضعف البنية الثقافية بحيث كان كل شيء قابلاً للاختراق والاستغلال وفرض الإرادة وبحيث بدت الأقطار العربية كلها مستهدفة ومستضعفة في مواجهة التحدي الصهيوني القوي.

إن التنمية الفعلية لو شقت طريقها في الأقطار العربية حتى في ظل نهج قطري ونهج قومي.. بحيث لا يتناقض النهج القطري مع النهج القومي.. وبحيث تصب المحصلة على صعيد عريض يشمل الوطن العربي.. لأمكن أن يتحقق قدر من الرفاه كمحصلة للتنمية.. على ذلك الصعيد.. ولأمكن للإنسان العربي.. في أي جزء من الوطن العربي.. أن يكون وسيلة التنمية.. والمستفيد من

ثمارها في آن واحد.. ولتقلصت الفجوة بين الأقطار العربية التي تبدو غنية بمواردها المالية النفطية والأقطار العربية التي لا تنعم بتلك الموارد.. وفي إطار القطر العربي الواحد.. حين تسود الحوافز الموضوعية.. تتقلص أيضاً الفجوة الدخلية بين شرائح المجتمع الواحد. وبالطبع فإن مثل ذلك لا يمكن أن يتم إلاّ في إطار مشاركة مجتمعية فعّالة.. وفي إطار حسن النوايا وجديتها.. وموضوعيتها. صحيح أنه قد رفعت شعارات الوحدة الاقتصادية.. وانشىء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. ولكنه بقي شعاراً تناقضه الممارسات المنكفئة قطرياً.. والمرسخة للإنكفاء القطري. وإن كان من الانصاف الإشارة إلى عدد من المشروعات المشتركة.. فهي لم تكن بالقدر أو الحجم الذي ينسجم مع الآمال العريضة للتنمية الفعلية الشاملة على صعيد الوطن العربي كله. ومعروف أن شعار الوحدة الاقتصادية العربية وإن بقي شعاراً مجسداً في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. فإن ما تم يظل بعيداً جداً عن مقتضيات الوحدة الاقتصادية. وإذا كانت نغمة الوحدة الاقتصادية العربية.. قد خفت أو تلاشت وحلّ محلها في وقت من الأوقات نغمة التكامل الاقتصادي.. فإنه حتى هذه النعمة قد خفت وتلاشت ليحل محلها نغمة التنسيق. ومع أن التنسيق يظل مهماً وضرورياً.. فإن نغمة التنسيق لم يصاحبها توجه جاد.. ولم يأخذ التنسيق الفعلي مكانه على الساحة العربية. ولعل فكرة سوق عربية مشتركة قد طرحت في وقت من الأوقات.. ثم ما لبثت الفكرة أن طرحت جانباً.. ولم تصحبها استراتيجية جادة لتطبيق هذا الهدف الذي يظل هدفاً اقتصادياً محورياً.. على غرار السوق الأوروبية المشتركة. وقد يمثل هذا الهدف الاقتصادي المحوري ركيزة.. لوحدة اقتصادية.. قد تجعل في الإمكان تحقيق باقي أبعاد الوحدة.

وإذا كانت فكرة السوق الشرق أوسطية.. قد وجدت صدى يبدو أنه تجاوز أي صدى للوحدة الاقتصادية العربية أو التكامل

الاقتصادي.. أو التنسيق الاقتصادي أو حتى السوق العربية المشتركة. وإذا كانت فكرة السوق الشرق أوسطية قد روّج لها كثيراً من الدوائر الصهيونية والأميركية.. وحتى على بعض الأصعدة العربية.. وبدت أقرب إلى التحقيق في إطار ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط.. فإن هذا يعطي دلالة قوية.. على أن الأمة العربية في ترسيخ انكفائها القطري وفي تغليب النزعات القطرية.. وتجاهل مقتضيات التكامل العربي.. أو حتى على الأقل عدم مناقضة هذه المقتضيات.. والخلافات العربية ـ العربية التي تضافرت مع عوامل الانكفاء القطري.. المناهض حتى لدواعي الانسجام العربي على الساحة العربية.. قد جذرت وعمّقت الشحناء والبغضاء ليس بين عرب الخليج والعرب في باقي الأقطار العربية فحسب.. ولكن بين أقطار الخليج العربية ذاتها وبينها وبين غيرها من الأقطار العربية.. وحتى بين هذه الأقطار العربية بعضها البعض فإنه من المناقض والمعيب أن تخرج إلى حيز الوجود فكرة السوق الشرق أوسطية.. بعد أن أجهضت كل أفكار الوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي والتنسيق الاقتصادي.. والسوق العربية المشتركة. وحين يكون الأمر كذلك.. فذلك يمثل جريمة قومية.. وخيانة للأمة.. وتفريطاً في التنمية العربية الفعلية الشاملة.. التي هي الهدف المحوري.. الذي يلغي سلبيات الفوارق الدخلية قطرياً وفردياً ويحقق الرخاء والرفاه المعتمدين على الذات.. ويلغي مع كل ذلك نوازع الشحناء والبغضاء.

وإذا كانت الموارد المالية النفطية قد تبدد أكثرها.. ولم تفد منه على صعيد تنمية فعلية شاملة الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.. وإذ كانت هذه الأنظار قد دخلت في شركة المديونية الخارجية وتبعاتها وإذا كانت منابع النفط تحت هيمنة خارجية أكثر من أي وقت مضى.. فإن النفط الذي مثّلت موارده المالية المتعاظمة فرصة تاريخية.. ضاعت وإذا كان سبباً في إثارة قدر من البغضاء بين

أقطار اليسر وأقطار العسر.. فإن الحال في هذه الأقطار وتلك لا تدعو إلى التفاؤل. فالتنمية الفعلية الشاملة.. التي تتضافر فيها الموارد المالية العربية والموارد البشرية العربية.. مع الإرادة الجادة وفق استراتيجية مدروسة على صعيد تكاملي.. كانت وما زالت.. وربما بقيت مجرد تنظيم لم يخرج منه شيء إلى حيز الواقع.. على المسار الصحيح لتلك التنمية المنشودة. والانكفاء القطري والانقسام والتجزئة ترسخت وتعاظمت على الساحة العربية.. وتحالف معها النكوص الذي بدأ في أعقاب انحسار المد القومي.. وجعلت منه كارثة الخليج مسألة.. تبدو مقبولة وسائدة وراسخة.. وتقهقرت حتى مشاعر الأمل.. في أمة قوية ذات كيان قوي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً. وأصبح التخاذل والتقهقر وقبول الإرادة الأقوى من الدول الأقوى مسلكاً مقبولاً.. على الساحة الرسمية والساحة المجتمعية.. وبين النخب المثقفة إلى حد ما.. ومع النكوص وكل مظاهر الانكفاء القطري والتجزئة والانقسام.. والتخاذل والتقهقر وانحسار الإرادة وتلاشيها تحت وطأة إرادة القوى الأكبر.. فإن بؤر توتر قد تفجّرت في بعض الأقطار العربية.. كان فيها الحنين إلى الماضي بومضاته المشرقة والمطالبة بالعودة إلى الأصول.. كمخرج وحيد من هذا الوضع المتردي.. ووضع حد لاستئثار القلة بالسلطة والثروة.. وضياع الكثرة في ردهات الفقر والفاقة والبطالة. وليس ثمة شك.. أن الماضي بومضاته المشرقة يمثل رصيداً لا مفر من اللجوء إليه لحث الهمم وشحذ العزائم.. وتجديد الآمال.. في محيط من الذلة والهوان واليأس والاحباط.. ولكن التيار الداعي إلى ذلك.. ما زال يدغدغ المشاعر بخطابه الديني السياسي.. غير أنه لم يضع استراتيجية لمنهجه التطبيقي.. أو لم يفصح عنها.. في الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.. في إطار التنمية الفعلية الشاملة.. التي يكون الإنسان فيها.. منتجاً ومساهماً ومشاركاً في التنمية ومستفيداً من ثمارها.. في مناخ يقدر الإنتاج والعطاء ويتيح السبل المعرفية

إليهما.. وتسود فيه الحوافز الموضوعية.. ويتمتع الإنسان بحقوقه دون خشية من بطش أو استبداد. ويبدو أن التيار الديني المتشدد ليس تياراً واحداً.. ولكنه تيارات. وإذا كانت إيران قد ضربت مثلاً على استئثار تيار واحد بالسلطة.. فإن أفغانستان قد ضربت مثلاً آخر على صراع بين تيارات أو ربما صراع قبلي عشائري إقليمي يستظل بمظلات دينية. ومعروف في عدد من الأقطار العربية أن هناك جماعات إسلامية متشددة وليس جماعة واحدة.. وقد تختلف بينها.. وقد يتحول الصراع إلى صراع فيما بينها.. وإن كان لها أو لأي منها.. أن يقفز إلى السلطة يوماً.. فلقد وصلت في السودان إلى دائرة السلطة من وراء القوات المسلحة وكادت أن تصل في الجزائر إليها عن صناديق الانتخابات.. أو وصلت إلى المشاركة في السلطة عبر صناديق الانتخابات كما هو الحال في الأردن والكويت واليمن.

إن الفكر الوحدوي أخذ يركز مؤخراً على أهمية التنمية المستقلة وحقوق الإنسان والديمقراطية.. وليس ثمة شك أن التنمية الفعلية مطلب حيوي ومصيري.. ووسيلة للتحرر الاقتصادي ـ السياسي.. أو وسيلة للتعامل الكفؤ مع التحديات الخارجية.. بحيث لا يكون التعامل مع الأطراف الأقوى في النظام العالمي.. من منطلق الضعف والهشاشة التي تكرس التبعية.. ولكن من منطلق القوة الذاتية التي تستطيع التعامل مع معطيات النظام العالمي.. ومستجداته.. بما يحقق مردوداً إيجابياً.. يتجاوز السلبيات.. وينأى عن التبعية قدر الإمكان.. في إطار تعاون لا رضوخ وتكامل لا تبعية. ولكن التنمية الفعلية لا تأتي من فراغ.. وأولى ركائزها الإرادة السياسية الجادة والواعية والمستوعبة.. لمفهوم هذه التنمية ومتطلباتها ومقتنياتها وركائزها ومراميها. والإرادة السياسية هذه ليست قراراً فردياً.. ولا توجهاً فردياً.. ولكنه يلتحم مع مشاركة مجتمعية فاعلة وواعية ومستوعبة بالقدر نفسه ذلك المفهوم ومتطلبات التنمية الفعلية

ومقتضياتها وركائزها ومراميها.. ومن هنا تأتي المشاركة المجتمعية كمحور رئيسي في البنية الأساسية للتنمية الفعلية.

ولعل محصلة المسار التنموي في الأقطار العربية.. في ظل انكفائها القطري.. وفي ظل غياب الإرادة السياسية الجادة والواعية والمستوعبة لأبعاد التنمية الفعلية ومراميها.. محصلة ضئيلة لم تحقق شيئاً يذكر على محك القوة الذاتية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً وعسكرياً. وأصبح الانكشاف انكشافاً يبدو غير مسبوق.. ويزداد اتساعاً وهو ليس انكشافاً اقتصادياً فحسب بل انكشاف سياسي وثقافي وتقني واجتماعي أيضاً. ولذلك فإن الأمن العربي.. يبدو مخترقاً من كل الجهات وقابلاً للاستباحة. ويشير يوسف صايغ[1] إلى أن التبعية المفرطة للبلدان المتقدمة صناعياً هي في جوهرها مسألة المواقف الاجتماعية والثقافية والتوجهات السياسية للنخب الحاكمة أو الممسكة بخيوط السلطة.. وهي نخب لا تخفي تطلعاتها وتوجهاتها وارتباطاتها الخارجية على حساب الاهتمام الضروري والفاعل بهوية المجتمع الوطنية ومصالحه ومصادر ثراء ثقافته الذاتية واحترام الذات والسعي لتحقيق القدر الأقصى الممكن من الاعتماد على النفس.

إن الدولة القطرية عاجزة عن تحقيق أهداف التنمية الفعلية لو استثمرت ما لديها من موارد الاستثمار الأمثل وسخرت طاقاتها لخدمة تلك الأهداف في إطار توجه جاد وإرادة جادة على المسار الصحيح للتنمية الفعلية الشاملة. فهي ليس بإمكانها مواجهة تحديات الانكشاف بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والتقنية والعسكرية والثقافية. وتزداد ضعفاً في مواجهة تلك التحديات ولا تملك إلا القبول بهذا الانكشاف.. وتحمل عواقبه الوخيمة على التنمية في الإطار القطري.. وهي أصلاً تنمية مبتورة.. لا يمكن أن

(١) يوسف صايغ، **التنمية العصية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٥١.

تحقق القوة الذاتية بأبعادها المختلفة. ولذلك كانت الوحدة.. أو التكامل أو حتى التنسيق.. مطلباً ملحاً أكثر من كونه شعارات قومية.. فهي تخدم الهدف القومي.. وتخدم الهدف القطري في آن واحد.. في إطار يعجز أن يحقق الانكفاء القطري.. فإن كان الانكفاء القطري لا تتمثل فيه حتى الإرادة الجادة الواعية.. فإن معنى ذلك أن التنمية تصبح ضرباً من المستحيل.

ورغم أن فكرة الوحدة الاقتصادية العربية قد خفتت أو ربما تلاشت.. وكذلك فكرة التكامل الاقتصادي العربي.. بعد أن ظلت ردحاً من الزمن حبراً على ورق.. أو أفكاراً لم تجد طريقاً للتطبيق.. لغياب الالتزام الجاد.. والإرادة الجادة وكذلك غياب المرتكزات المؤسسية لها.. فقد بدا أن التطرق لما هو دون ذلك قد يبدو أكثر قبولاً.. أو أكثر واقعية. ولذلك يشير محمود عبد الفضيل[٢] إلى أنه لم يعد هناك مجال للدعوات الطموحة إلى الوحدة الاقتصادية العربية والأشكال المتقدمة للتكامل الانمائي.. ومن ثم فإنه يمكن الأخذ مجدداً بفكرة الاتحاد الجمركي العربي التي تسمح باختلاف السياسات الاقتصادية في ما بين الأقطار العربية ولا تستدعي درجة عالية من وحدة الموقف السياسي.. وإن الأخذ بذلك يمثل الحد الأدنى من التنسيق بين أوضاع الاقتصادات العربية المختلفة وبشكل تدريجي يأخذ في الاعتبار التفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاختلافات في توجهات السياسة الاقتصادية. ولكن لكي يكون حتى هذا الحد الأدنى فعالاً لا بد من استراتيجيات جديدة تقوم على تجميع القوى والموارد العربية في ظل توفير المناخ والضمانات المناسبة التي تساعد على تحريك الموارد الاقتصادية في ما بين الأقطار العربية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الأقطار

---

(٢) محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية، الشرق أوسطية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢)، ص ١١٥ ـ ١١٦.

العربية التي تمت الموافقة عليها في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠. ورغم ما يبدو من تراجع عن فكرة الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي العربي.. فإن هذا الحد الأدنى لم يجد طريقاً للتطبيق أو حتى جدية الالتزام به.

ولعل ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي جاء في حقبة النكوص ووقع في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ مع تركيزه على البعد الاقتصادي.. ونأيه عن فكرة الوحدة الاقتصادية.. مركزاً على أهمية استراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.. لم يجد طريقاً للتطبيق. إذ انه حتى في هذا الإطار لا بد من حشد الطاقات والموارد العربية.. وتسيير تحركها بين الأقطار العربية والإفادة منها على كل صعيد الوطن العربي.. ومثل ذلك لا بد أن يصطدم بالانكفاء القطري.. واختلاف التوجهات السياسية والاقتصادية.. أو حتى تنافرها في كثير من الأحيان. لقد تمّ التأكيد على أنه اعتراف بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل العربي المشترك وقاعدة راسخة ومنطلقاً له فإنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي الذي يتعزز بالتنمية المستقلة الشاملة وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلي للعمل القطري. كما تمّ التأكيد على أنه حفاظاً على الثروات العربية القابلة للتضوب وعلى عوائدها التي أصبحت معرضة للعديد من المخاطر ولما لهذه الثروات وعوائدها من أهمية في تحقيق أهداف الوطن العربي في التحرر والأمن والنهضة العلمية والتقنية فإن كل ذلك يقتضي إجراءات وضوابط محددة منها تحييد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات العربية والهزات والخلافات السياسية الطارئة والتزام الأقطار العربية بأولوية علاقاتها الاقتصادية بالنسبة لعلاقاتها مع العالم الخارجي والالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية بمعنى معاملة رأس المال والعمل العربي معاملة مثيليهما من أصل وطني في كل قطر عربي وتحقيق التوازن في الحقوق والامتيازات والتسهيلات التي تمنح

لعناصر الانتاج العربي وتحرير انتقال الأيدي العاملة العربية.. وضمان حقوقها وتطويرها.. وكذلك العمل من أجل تقليص الفجوة التنموية والدخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر منها واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية المشتركة والالتزام باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.. وتضمين كل خطة قطرية توجهاً قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية.. والالتزام بالتكامل القومي بقدر طاقة كل قطر للمساهمة في تمويل الحاجات العربية المشتركة.. واتخاذ الاجراءات الكفيلة بإطلاق حرية المعاملات التجارية وتحرير التبادل التجاري المباشر بين الأقطار العربية وغير ذلك من الاجراءات والضوابط[٣].

ولعل المناخ الذي صدرت فيه هذه القرارات.. وإن لم تجد طريقاً للتطبيق كان مناخاً مشحوناً بردود الفعل تجاه إقدام مصر على عقد الصلح مع الكيان الصهيوني واستثارته للمشاعر القومية. لذلك فإن ديباجة هذه القرارات انساقت في التأكيد على أنه يجب تحقيق التنمية المتوازنة والأمن القومي والتحرر والوحدة.. في كامل الوطن العربي.. وتهيئة الاقتصاد العربي للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية.. وتعبئته في مواجهة العدوان الصهيوني والقومي المساندة له.. وتأكيد الالتزام بمبادىء التكامل الاقتصادي القومي والاعتماد الجماعي على الذات. ولقد أشار منير حمارنه[٤] إلى أنه جاءت تلك القرارات في وقت بلغت فيه العائدات النفطية مستويات مرتفعة جداً وفي وقت تعمقت فيها الاختلافات التي تهدد الأقطار العربية والدول النامية عموماً.. ولكن اتخاذ القرارات شيء.. ووضعها موضع التطبيق شيء آخر.. وذلك سمة واضحة في القرارات العربية

(٣) قمة عمان: «الثمانينات عقد التنمية العربية، الكلام جميل والنتائج صفر» اليوم السابع، الاثنين (٦ آب/ أغسطس، ١٩٩٠).

(٤) منير حمارنه (مقابلة) المصدر نفسه.

التي يتم اتخاذها مع عدم الالتزام بها أو تعطيلها.. وقد مثلت هذه الحالة ظاهرة بارزة في العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأن الأسباب الرئيسية لذلك تتمثل في البون الشاسع بين الاجتهاد الفكري والطموح نحو الاستقلال من جهة وبين ضغوط الواقع المتمثل في طبيعة وجوهر مصالح الفئات والقوى الاجتماعية المتنفذة وارتباطاتها مع العالم الخارجي. وكذلك في طبيعة وعمق علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية. ولقد جاءت التطورات في أعقاب تلك القرارات وفي عقد الثمانينات مخالفة تماماً للأهداف التي تضمنتها القرارات.. وانتهت جهود التنمية إلى نتائج معاكسة تماماً.

وإذا كان النكوص قد امتد على الساحة العربية في أعقاب انحسار المد القومي.. فإن المد القومي المتمثل في فكرة أو شعار دون توفر العوامل التي ترسخه في الواقع.. وتجعله قوة تتلاحم فيها أبعاد الوطن العربي يظل مجرد فكرة أو شعار أو حتى زخم من المشاعر. ولكن الفكرة والشعار دون تكامل باقي العوامل تظل عاجزة وضائعة وحتى زخم المشاعر من الممكن أن يخفت وربما يتلاشى. ويوضح محمد حسنين هيكل(٥) أن عناصر الحقيقة في وجود أمة عربية واحدة هي: «موارد بشرية ـ وثروات طبيعية ـ وموقع جغرافي ـ وإطار قومي واحد يربط ويجمع.. وعندما افترقت عناصر الحقيقة لدى الأمة وتنازعت وتباعدت وتحاربت أيضاً فإن عوامل القوة تحولت إلى أسباب ضعف. فالموارد البشرية وحدها عبء على أصحابها والثروات الطبيعية وحدها مطمع للآخرين الأقوياء.. والموقع الجغرافي وحده مستباح للراغبين في السيطرة والمالكين لأسبابها ووسائلها والفكرة القومية.. وحدها.. عاجزة ضائعة».. وهكذا أصيبت الأمة بحالة من العري الكامل حولتها إلى أشلاء متناثرة: مدن وقبائل ـ حقول بترول ـ وأطلال مدن ـ أغنياء وفقراء ـ جيوش

(٥) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (مطابع الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٦٠٩، ٦٢٠.

مسلحة وجماهير عزل ـ دول يسر ودول عسر ـ دول فائض مالي ودول فائض سكاني. ولقد زاد على انقسام عناصر الحقيقة في الأمة ظاهرة تآكل لهذه العناصر.. كل عنصر في حد ذاته.

وليس ثمة شك أن الموارد المالية النفطية قد أهدر قدر كبير منها.. واستنزف قدر كبير أيضاً ولم يستثمر في بناء القاعدة الاقتصادية القوية المعطاءة.. في الأقطار النفطية ذاتها.. ولم تفد منه الأقطار العربية غير النفطية. والأقطار العربية غير النفطية الكثيفة السكان نسبياً لم تستثمر مواردها البشرية. وبدلاً من الروابط القوية التي تربط الأمة من حقيقة التاريخ المشترك والمصير المشترك.. غلب الانكفاء القطري.. وغلبت التجزئة والانقسام.. واستثيرت نوازع الفرقة والبغضاء.. بين أقطار اليسر وأقطار العسر. فالأولى.. تتصور إلى حد ما أنها كانت منسية حين كانت الفاقة وشظف العيش وأنها أصبحت مستهدفة للاستئثار بثروتها حيث تفجر النفط وتعاظم مردوده المالي، والثانية تتصور أن الأولى انكفأت على ثروتها النفطية.. وأباحت الاستئثار بها لقوى أجنبية.. ومدت بعض الفتات إلى بعض الأقطار العربية غير النفطية ولم يعد هناك الذين يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة. وفي كلا الحالين فإن الثروة النفطية لم يتم تثميرها واستثمارها.. في تلاحم مع قاعدة من الموارد البشرية المؤهلة.. في سبيل تكوين كيان اقتصادي عربي قوي. والتجزئة والانقسام لا يقف ولا يتمثل في هذا التصنيف الفئوي بين أقطار الموارد المالية النفطية وأقطار الموارد البشرية.. بين الأقطار العربية إجمالاً. وكان غياب التوجه الجاد نحو التنمية الفعلية الشاملة على صعيد الأقطار العربية النفطية وغير النفطية.. محوراً رئيسياً في تضييع الفرصة التاريخية التي أتاحها تفجر الثروة النفطية. ولم يتحقق في ظل الانكفاء القطري.. قدر ملموس من تلك التنمية المنشودة.. ويبدو أن الفرصة التاريخية قد ضاعت فعلاً.. فقد دخلت الأقطار العربية النفطية التي بدت غنية بمواردها

النفطية في شرك الديون الخارجية.. وأصبحت تواجه عجزاً مستمراً في ميزانياتها.. بعد أن سبقتها الأقطار العربية النفطية في الوقوع في شرك الديون الخارجية. وانتهى ما سمي بالزمن النفطي الذي بدا فيه أن الأقطار العربية النفطية ذات ثقل على الساحة العربية وأصبحت الأقطار العربية إجمالاً.. مسلوبة الإرادة.. خاضعة للهيمنة.. قابلة بالنكوص وراضية به.. وغارقة في ذات الوقت في متاهات الانقسام والتجزئة والفرقة.. متجاهلة قوة رباط التاريخ المشترك والمصير المشترك. وأن الأقطار العربية وبعد مرور سنوات على قرارات عمان تعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.. ويطبق العديد منها سياسات تكييف وتصحيح اقتصادي في إطار شروط صندوق النقد الدولي وتحت وطأة ديونها الخارجية.. وتعمق الخلل في هيكل الاقتصادي العربي. ولعل هناك قوى تعمل بمختلف الوسائل لإعاقة تطبيق تلك القرارات.. وتناهض مشروع خطة العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.. وأن من بين الأقطار العربية من يرفض من حيث المبدأ منهجية التخطيط القومي.. ومقتنع أن العمل العربي المشترك يتعارض مع علاقاته الاقتصادية الدولية.. وأنه جاء الهجوم على خطة العمل الاقتصادي والاجتماعي من قطرين عربيين يتمتعان بوزن كبير في النظام الاقليمي العربي منذ بداية الحقبة النفطية.. ويرجع ذلك إلى أسباب أكثر عمقاً.. وينطبق على جميع مجالات التجمع العربي. ويستطرد منير حمارنة[٦] في التأكيد على أن مرحلة الانحسار الفعلي للعمل المشترك بدأت مع بداية الحقبة النفطية وتفاقمت خلالها وأنه نتيجة لتدفق الدولارات البترولية والسياسية وإعادة تدويرها وتدويلها.. انخرطت الأقطار العربية في نشاط اقتصادي مزدوج الأبعاد. وأنه على الصعيد المحلي اعتمد النشاط الاقتصادي على التحرك في جو من الانفرادية المعتمدة على الانكفاء القطري.. والاعتماد على القوى الدولية.

(٦) حمارنه، المصدر نفسه.

ولم يكن هناك على المستوى القومي إلاّ نشاط ضئيل من خلال بعض المؤسسات العربية المشتركة.. وأن حصيلة ذلك تدني نسبة تشغيل الموارد وزيادة التبعية وتعميق درجة الانكشاف العربي وتعثر خطوات التنمية.

ويشير محمود عبد الفضيل[٧] إلى أن الأزمة تكمن في أن الاقتصاد العربي يواجه المرحلة الجديدة وهو أقل قوة وأكثر انكشافاً وأنه رغم الأموال الغزيرة التي تدفقت والأبراج السكنية التي شيّدت وقشرة التحديث التي علت جيوب ومظاهر التخلف فإن بنية الاقتصادي العربي قد خرجت من تحت العباءة النفطية أكثر تشوهاً وهياكل الإنتاج أكثر إعوجاجاً. ويستطرد في الإشارة إلى ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي من خلال تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي في الحبوب وغيرها من السلع التموينية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية.. ويستعرض تغلغل الشركات دولية النفط في بنية الاقتصاد العربي واختراقها قطاعات بأكملها.. والتدويل المالي الذي يتم من خلاله نزح جانب مهم من المدخرات لكي تصب في الخارج.. كهدف إفراغ المنطقة من مدخراتها وتقويض الأسس الموضوعية لتمويل برامج الاستثمار وعمليات التراكم المحلية. وفي الوقت الذي تدفقت فيه المدخرات إلى الخارج تعاظم حجم الديون الخارجية التي يجري إعادة جدولتها وفق شروط تعسفية.. وتكون الأموال العربية التي يجري تدويلها هي التي يجري إعادة تدويرها للإمساك بخناق الاقتصاد العربي. وبذلك يتم إحكام الحصار حول الاقتصاد العربي ويصبح المال العربي أداة تبعية بدلاً من أن يكون أداة تحرر.

ولكن منذ منتصف الثمانينات وفي التسعينات بصورة خاصة تلاشت حقبة الوفرة النفطية.. إذ تبدد قسط غير يسير من المال

(٧) محمود عبد الفضيل، «نظرات وهواجس مستقبلية،» **المستقبل العربي** (تشرين الثاني/ نوفمبر، ١٩٨٨)، ص ٦١، و٦٤ ـ ٦٥.

النفطي.. دون أن يحدث نقلة نوعية على مسار صحيح للتنمية الفعلية.. في الأقطار العربية النفطية.. ولم تصل روافده وإن كانت صغيرة في الأقطار العربية غير النفطية إلى تحقيق تلك النقلة النوعية. ومع أن تيار العروبة والوحدة قد خلق آمالاً وتطلعات واسعة وعريضة.. وما وصل إلى غايته.. ولم يصل على مسار التنمية حتى إلى تحقيق حد أدنى من القدرة الاقتصادية والسياسية والتقنية وغيرها.. وإن كانت في إطار قطري.. فإن المال النفطي العربي الذي بدا في وقت من الأوقات.. عاملاً محورياً ومثل تعاظمه فرصة تاريخية لإحداث نقلة نوعية.. على الصعيد الاقتصادي بصورة خاصة.. فإنه تبدد أكثره.. دون أن يصل إلى تحقيق حد أدنى من القدرة الاقتصادية حتى في الإطار القطري.

ويبدو أن حقبة الوفرة النفطية أو الزمن النفطي قد مهدت السبيل لمزيد من النكوص في النأي عن فكرة التلاحم العربي.. ومزيد من بسط الهيمنة للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.. وتغلغل الأخيرة بصورة خاصة.. في المنطقة العربية.. من خلال الأقطار العربية النفطية التي أصبح لها دور في التأثير على القرار في الساحة العربية.. وهي منذ البداية.. راكنة للغرب.. وترتبط به سياسياً واقتصادياً إلى حد كبير. وبما أن الوفرة النفطية قد بدت فرصة تاريخية خلقت آمالاً واهمة في إمكان اقتلاع التخلف.. والقفز عليه إلى مدارج الرقي.. والدخول من مسار التنمية الفعلية.. إلى وضع تتمثل فيه القوة بكل أبعادها الاقتصادية والسياسية والتقنية وغيرها.. ومع أن حقبة الوفرة النفطية أو الزمن النفطي.. قد خلقا وضعاً ومناخاً مناسبين.. لدخول العربة العربية إلى حظيرة الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة.. فإن مصر التي كانت تمثل الثقل الأكبر في حقبة ما قبل الوفرة النفطية أو الزمن النفطي.. كانت قد دخلت إلى تلك الحظيرة.. بفعل الزمن النفطي.. أو ردة فعل له.. والأمر سيان. وعندما انتهت حقبة الوفرة النفطية أو الزمن النفطي..

بدا ميسوراً طرح المشروعات المناوئة لفكرة العروبة والوحدة.. أو لعله بدا ميسوراً القبول أو التهافت على مثل تلك المشروعات مثل مشروع السوق الشرق ـ أوسطية. وكان لا بد لأي ارتباط وثيق بالولايات المتحدة.. أو تطلع إلى علاقة وطيدة معها ـ حتى من خلال الدعوة إلى التعامل مع النظام الدولي الجديد ـ أن يمثل قبولاً بارتباط وثيق بالكيان الصهيوني وعلاقة وطيدة معه.. لأنه جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأميركية التي كانت تسعى منذ أمد إلى ترسيخ تفوقه.. في وقت ظلت تسعى فيه جاهدة إلى تطبيع العلاقات بينه وبين الأقطار العربية. وجاءت كارثة الخليج العربية بكل آثارها وتداعياتها.. ففتحت الباب بسرعة على مصراعيه لمثل تلك المشروعات.

إن محاولة تقليد بعض الأنماط كالسوق الأوروبية المشتركة.. ربما لا تكون محاولة ناجحة لاختلاف الامكانات والظروف وتوجهات الحاضر والمستقبل ومستوى النضج السياسي والاقتصادي بصورة خاصة.. ولكن فكرة سوق عربية مشتركة تتوحد فيها القواعد والضوابط والاستراتيجيات والسياسات ويتيسر فيها انتقال العمالة ورأس المال.. وتتاح فرص الاستثمار المشترك على نطاق واسع.. كانت مطمحاً وظلت أملاً. ولكن لم تتم أي خطوة جادة في هذا الاتجاه.. لأسباب متعددة ومعروفة من أبرزها الاتجاه التنافري والعلاقات المشوبة بالريبة وعدم الثقة.. والخلافات السياسية.. والارتباط الأوثق للاقتصاديات القطرية.. بالدول الكبرى.. إضافة إلى الاتكفاء القطري ورسوخ مفهوم السيادة.. من منظور قطري ضيق. ومن اللافت للنظر أن التجارة البينية العربية ضئيلة.. ولا تقارن أبداً بحجم التجارة بين كل قطر من الأقطار العربية.. والدول الكبرى. ويشير المؤتمر القومي العربي الأول المنعقد في تونس في آذار/ مارس ١٩٩٠ إلى[٨]: «أن أنظمة الدولة

(٨) المؤتمر العربي الأول، المصدر نفسه، ص ٢٧.

القطرية تقاتل الناس في حاضرها ومستقبلها.. وتشكل بذاتها عقبة في طريق التواصل بين المواطنين العرب فهي تقيم الحدود لمنع عبور الأفكار والأشخاص ورؤوس الأموال وتعطل التنسيق والتكامل فإذا سلمت بقدر منه لأغراض تكتيكية عطلت قيام مؤسساته أو شلّت فاعليتها». ولاحظ المؤتمر القومي العربي الثاني المنعقد في عمان في أيار/ مايو ١٩٩١[٩] تواضع حجم التدفقات السلعية والمالية فيما بين البلدان العربية إذ لم يتجاوز حجم تجارة الصادر والوارد فيما بين البلدان العربية ٧٪ كما أن العمليات التمويلية لمؤسسات وصناديق التنمية العربية لم تزد تدفقاتها السنوية على مليار ونصف مليار دولار.. وهي أرقام متواضعة. ومن اللافت للنظر أنه في ظل المقاطعة العربية للكيان الصهيوني فإن هناك اختراقات لها.. وتشير مصادر إسرائيلية[١٠] إلى أن العديد من السلع الإسرائيلية يجري إعادة تصديرها إلى بعض البلدان العربية.. بعد إعادة التغليف تحت علامات تجارية مختلفة للتمويه.. ومن خلال سلسلة من الوسطاء عبر بلد ثالث. وقد تمّ تقدير حجم هذه الصادرات بنحو نصف مليار إلى المليار دولار سنوياً. ورغم وجود ثلاثة مستويات للمقاطعة العربية.. ورغم أنها وإن لم تقف سداً منيعاً أو كانت ذات تأثير كبير على اقتصاد الكيان الصهيوني.. إلاّ أنها كانت إلى حد ما عائقاً.. يصر الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة على إزالته.. وتميل بعض الأقطار العربية.. في غمرة النكوص الحالية.. إلى القبول به لدرجة أنه كان مدرجاً على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المنعقد في آذار/ مارس ١٩٩٤. فإذا كان نصيب الكيان الصهيوني من صادراته منفرداً لا يختلف كثيراً عن نصيب الأقطار العربية مجتمعة.. فيما يتعلق بتجارتها البينية.. التي تساندها قرارات.. وإن لم تكن ملزمة.. وشعارات للتكامل..

---

(٩) المؤتمر القومي العربي الثاني، المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٠) عبد الفضيل، «نظرات وهواجس مستقبلية»، ص ١١٣ ـ ١١٤.

والعمل العربي المشترك.. وإن حالت بينها وبين تطبيقها تطبيقاً فعالاً أسباب.

وفي ظل النكوص تلاشت ليست نغمة التحرر السياسي ولكن حتى نغمة التحرر الاقتصادي.. أو الانفكاك من التبعية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية.. وأصبح ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي نهجاً.. يسر ثراء القلة.. وجوع الكثرة. وفي ظله كان هناك استمرار اللجوء للدين الخارجي.. في سبيل تسيير الوضع الاقتصادي دون نهج تنموي جاد وأصبح الوضع الاقتصادي متردياً.. وإن أرضى أو أترف قلة.. وخلق وضعاً اجتماعياً ذا خلل كبير.. تمثلت فيه البطالة.. وسوء حال الكثرة.. وما نتج عنهما من ردود فعل عنيفة.. أصبحت بعض الأقطار العربية تدور في حلقاتها.

لقد شهد عقد الخمسينات والستينات نغمة الاستقلال والتحرر السياسي والاقتصادي وكان التفاؤل كبيراً بما يتعلق بذلك التحرير وتحقيق التنمية المستقلة. وفي هذا الجو المفعم بالتفاؤل كانت التنمية الفعلية الشاملة تبدو مطمحاً وفي الوقت نفسه مطلباً ليس مستحيل التحقيق(١١).. وأن الطاقات والامكانات المتوخى استثمارها والاستفادة منها استفادة مثلى.. قادرة على الوصول إلى مرامي التنمية الفعلية وتحقيق التحرر الاقتصادي والسياسي. وفي تلك الحقبة كانت الدعوة إلى التحرر السياسي والاقتصادي والانفكاك من التبعية مطلباً ممتداً على الساحة العربية وساهمت بعض الدعوة الجادة المخلصة في ترسيخ هذا التوجه.. والإصرار على الالتزام به منهجاً وغاية. ولكن هذه الدعوة تكاد تكون قد تلاشت فيما بعد وأصبح الركون إلى التبعية أمراً يكاد يكون مشروعاً ومبرراً.. فقد تفضي التبعية الاقتصادية إلى تحقيق بعض المكاسب.. وإن لم تكن

(١١) أسامة عبد الرحمن، **قضايا وتحديات تنموية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢)، ص ٣٤.

دعوة صريحة للتبعية.. ولكنها قد تأتي في إطار أي منهج اقتصادي يكرس التبعية وتحقيق أهدافها.. ومنها ما سمي بالانفتاح الاقتصادي. كما أن الركون إلى الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص بدا أمراً مشروعاً ومبرراً كذلك.. وأصبح نهج تلك الدول يمثل نهجاً تحاول الأقطار العربية أو أكثرها.. أن ينهجه.. بل أصبحت تلك الدول في نمطها وأسلوبها وقيمها نموذجاً أحرى أن يحتذى به. وليس ثمة شك أن تلك الدول هي الدول المتقدمة صناعياً.. وليس الأمر كذلك فحسب بل هي الدول المتقدمة.. على كافة المجالات ولا ضير أن تأخذ الأقطار العربية بأسباب القوة التي تعتمد على قاعدة ذاتية.. بما يحقق الأهداف الفعلية للتنمية الفعلية.. وفي كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية. ويشير فؤاد زكريا[١٢].. إلى أن النموذج الأميركي مطروح بقوة وإلحاح على العالم العربي بوصفه نموذجاً مثالياً للتنمية.. وهناك أنصار هذا النموذج الذين يؤمنون بالإيديولوجية الأميركية ويعتقدون أن الأسس التي ترتكز عليها تصلح للإنطباق على المجتمعات العربية. ويخلص إلى التأكيد على أنه في كل حالة يطبق فيها هذا النموذج في دول العالم الثالث إجمالاً تكون النتيجة اخفاقاً ذريعاً. وتشترك هذه المجتمعات كلها في وجود تفاوت صارخ بين طبقاتها وعدم التوصل إلى حلول لمشكلاتها الأساسية والعجز عن النمو والاستثمار المرشد لمواردها وسيطرة أساليب القمع من أجل تغطية المظالم الفادحة.

وسبق الإشارة إلى أن البعد الاقتصادي لا يمكن أن يكون بمنأى عن الواقع السياسي وأن الوحدة الاقتصادية كانت هدفاً ومطمحاً.. وتشكل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. غير أن المحصلة من ورائه محدودة فهو قاصر أصلاً أن يحقق مثل هذه الوحدة ولذلك

(١٢) فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأميركي** (مصر: دار مصر للطباعة، ١٩٩١)، ص ٧٣، وص ٨٤.

مضت عقود دون أن يتبلور من ورائه مردود ملموس على طريق الوحدة الاقتصادية. وإذا كان هدف الوحدة الاقتصادية العربية قد خفت وحلّت محله في وقت من الأوقات نغمة التكامل الاقتصادي.. فإنه وإن بدا أقل درجة إلاّ أنه يمثل توجهاً نحو الوحدة الاقتصادية. صحيح أن التكامل الاقتصادي ربما بدا وكأنه يترك للأقطار حرية انتهاج سياساتها الاقتصادية إلاّ أنه يفرض عليها انسجام تلك السياسات مع التوجه القومي.. وضرورة وجود تخطيط على المستوى القومي لا يتناقض بالضرورة مع التخطيط على المستوى القطري.. ولكنه يؤطره في اتجاه معين.. هو الاتجاه التكاملي. ولقد خفت حتى نغمة التكامل وبرزت نغمة التنسيق.. ويظل التنسيق منسجماً مع الاتجاه نحو الوحدة وإن بدا أقل درجة حتى من نغمة التكامل.. غير أنه حتى التنسيق الاقتصادي لم يجد طريقه للتطبيق ولا رافقته الإرادة الجادة.. أو الالتزام الصادق. وبجانب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي ما زال يمثل هدف العقود الأولى فإن هناك المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي.. ولقد تمثل هدفه الرئيسي في تعاون الأقطار العربية للنهوض باقتصادياتها وتنسيق نشاطها الاقتصادي وهو هدف يمثل الحد الأدنى.. ولكن المحصلة من ورائه أيضاً ليست ملموسة إذ ما زال التنسيق هدفاً.. في إطار وضع لا يتمثل فيه التنسيق بقدر ما يتمثل فيه بعثرة الجهد.. وتبديد الموارد.. والعشوائية.. في خضم واقع عربي يغلب عليه الانكفاء والتشرذم سياسياً واقتصادياً. ويشير مجدي حماد[١٣] إلى أنه ما لم يتطور الواقع السياسي للأقطار العربية باتجاه عمل وحدوي ينعكس على مؤسسات النظام العربي فإن الحديث عن مثل هذه المؤسسات يمثل نوعاً من القفز إلى النتائج دون أخذ المقدمات في الاعتبار.. وأن أسباب القصور في تحقيق

(١٣) مجدي حماد، «المنظمات الاقليمية والوحدة،» المستقبل العربي (آذار/ مارس ١٩٨٩)، ص ١١١، وص ١١٥.

التكامل الاقتصادي العربي يثير جملة من الأوضاع السياسية والاجتماعية التي تمر بها الأقطار العربية والتي تؤثر في عملية التكامل. ويرجع الاختناق في تجارب الوحدة الاقتصادية العربية أو التكامل الاقتصادي العربي بصورة رئيسية إلى أسباب اقتصادية وسياسية من بينها الاقتباس الأعمى لتجارب التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم دون النظر إلى الواقع.. وغياب التصور الشامل.. واختلاف الأنظمة السياسية.. وتباين الأولويات.. وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية والآثار المترتبة على ظهور الثروة النفطية والانقسام بين الأقطار الغنية والأقطار الفقيرة.. وارتباط هذه الثروة وسياسات أقطارها بالعالم الخارجي. ويلخص مجدي حماد(١٤) العقبة الكأداء في غياب الإرادة السياسية وأن التكامل الاقتصادي العربي أو الوحدة الاقتصادية العربية أمر سياسي في المقام الأول.. وأن أهم أسباب غياب الإرادة السياسية الضرورية للوحدة الاقتصادية والتكامل الاقتصادي عمق الشعور القطري في الأقطار العربية.

إن عدم قدرة الأقطار العربية على تحقيق قدر ما من التنسيق ناهيك عن الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي.. يشير إلى خلل ما يتناقض مع ما تفرضه المصلحة القومية وحتى المصلحة القطرية. ولا يغني الإشارة إلى الواقع السياسي بعمقه القطري.. والخلافات العربية التي يبدو وكأنها تتجاوز كونها مرحلة من المراحل السياسية ـ التاريخية.. بل تبدو متجذرة في السلوك السياسي الذي ينسحب على السلوك الاقتصادي أيضاً كما ينسحب على غيره. ورغم أن التركيز على أهمية الكيانات الاقتصادية الكبيرة.. في عالم تحول فعلاً في أجزاء مختلفة منه إلى كيانات كبيرة.. يبدو مسألة تدركها الأقطار العربية.. فإنها أو أكثرها لم يخط خطوة جادة ملتزمة في سبيل دعم أي توجه نحو الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي

(١٤) المصدر نفسه، ص ١١٧ ـ ١١٨.

أو حتى التنسيق.. رغم القرارات المتخذة في هذا الصدد. ولذلك فإنه حتى مسألة الاتحاد الجمركي والقرارات المتعلقة بالاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول الأعضاء في الجامعة العربية.. وهي تمثل تراجعاً عن الأهداف الأبعد.. والأقوى.. لم تجد طريقاً للتطبيق. وظل الواقع السياسي والانكفاء القطري والخلافات العربية.. والنفط وآثاره وارتباطاته والتبعية للعالم الخارجي أسباب يشار إليها عادة.. على أنها تعرقل أي توجه حتى نحو تحقيق أهداف أدنى من هدف الوحدة الاقتصادية أو التكامل الاقتصادي.

ومما يلفت النظر.. أن العمل القطري.. ومسألة السيادة تظلان عائقاً رئيسياً في سبيل أي توجه نحو هدف الوحدة الاقتصادية أو حتى التنسيق الاقتصادي. وحتى بالنسبة للأقطار التي تبدو أنها متشابهة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير.. فإن التنسيق الاقتصادي وهو هدف أدنى لم يجد طريقاً للتطبيق. وتعطي أقطار مجلس التعاون الخليجي مثلاً صارخاً على ذلك.. إذ أنها أقرت اتفاقية اقتصادية وأكدت وثائق المجلس الحاجة الملحة للتكامل الاقتصادي والاندماج وصولاً إلى الوحدة في ظروف دولية اتسمت بالاتجاه نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة. ويشير عبد الله النيباري[١٥] إلى أن الاتفاقية لا ترتب على أقطار المجلس أي التزامات وهي بهذا ليست مشروعاً أو برنامجاً للتطبيق وإنما مجموعة مبادىء تكون إطاراً عاماً للتوجه وهو قاصر عن تلبية الاحتياجات وأقل مما تسمح به الامكانات.. وإن ما طبق من بنود الاتفاقية الاقتصادية حتى الآن لا يمس الأمور الجوهرية ولا يعنى بشروط سوق مشتركة ولا حتى لشروط منطقة جمركية موحدة.. ولم تستطع أقطار المجلس تحقيق حتى حد أدنى موحد للتعرفة الجمركية.. مع أن الاتفاقية الاقتصادية تهدف إلى إزالة الحواجز بين

(١٥) عبد الله النيباري، المصدر نفسه، ص ٨ ـ ٩.

أقطار مجلس التعاون الخليجي لخلق قاعدة اقتصادية وصناعية وزراعية وتكثيف الاندماج.. وإنشاء سوق خليجية مشتركة. ورغم أن هذا الانتاج لو تحقق.. والسوق الخليجية المشتركة لو تحققت ستكون قاصرة ومبتورة دون البعد والعمق العربيين.. فإن هذا يطرح تساؤلاً رئيسياً عن مدى إمكانية تحقيق الاندماج الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة.

ورغم أن البعد الاقتصادي في الوحدة.. قد يبدو ذا فائدة ملموسة ومردود ملموس.. وأقل حساسية من البعد السياسي أو حتى البعد الاجتماعي.. فإن البعد الاقتصادي له جانبه السياسي وهو ليس تجارياً محضاً. والبعد الاقتصادي ككل ذو أهمية محورية إذ ان تحقيق التكامل الاقتصادي تبدو ثماره بينة.. والوحدة الاقتصادية تحقق القوة الاقتصادية ليس على المستوى القومي فحسب.. بل على المستوى القطري أيضاً.. شريطة انطلاقها من إرادة جادة.. وانتهاجها استراتيجية صحيحة لتحقيق التنمية الفعلية الشاملة. ويشير مجدي حماد[١٦] إلى أن الأقطار العربية تمثل نموذجاً واضحاً للمفارقة بين الأسباب الدافعة للتكامل والوحدة الاقتصادية وحجم الانجاز الذي تمّ تحقيقه.. فهناك العديد من الأسباب الدافعة إلى التكامل حتى يمكن القول إن الوحدة الاقتصادية هي ضرورة تاريخية في عالم لا يخدم سوى الكيانات الكبيرة وضرورة توافر الحجم الاقتصادي اللازم للتنمية وتكامل عناصر التنمية ومقوماتها بين الأقطار العربية. ورغم أنه يشير إلى الأسباب الاقتصادية[١٧] وراء اخفاق محاولات الوحدة والتكامل الاقتصادية فإنه يستعرض الأسباب السياسية بما في ذلك اختلاف الأنظمة السياسية وأشكال نظام الحكم فيها.. وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية.. والآثار السياسية المترتبة على ظهور

(١٦) حماد، المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١١٦.

النفط وتمحور الاهتمام حوله.. وانقسام الأقطار العربية عليه.. وغير ذلك من أسباب. ويستطرد[١٨] فيؤكد أن غياب الإرادة السياسية كان العامل المباشر وراء إخفاق محاولات الوحدة والتكامل الاقتصادي.. وإذا كان هناك ثمة أسباب تعوق مثل تلك المحاولات فإن الإرادة السياسية.. ولو وجدت ـ قادرة على تجاوز تلك الأسباب.. ولذلك فإن غيابها يعمل على استمرار الأسباب المعوقة.. وهو في حد ذاته سبب رئيسي.

وليس هناك ثمة شك في أن الإرادة السياسية ضرورة.. لأي توجه يرجى أن يجد له مكاناً في الواقع وعلى المحك.. سواءاً كان هذا التوجه نحو وحدة أو تكامل اقتصادي.. أو على صعيد آخر.. غير الصعيد الاقتصادي. وحتى لو بدا أن الأنظمة السياسية متشابهة.. وأن الوضع الاقتصادي أو النهج الاقتصادي متماثل.. وأن الظروف المحيطة متماثلة.. فإن غياب الإرادة السياسية.. يظل عاملاً محورياً وراء إخفاق أي محاولة للوحدة أو التكامل الاقتصادي. ولعل أقطار الخليج العربية التي أقرت هدف التنسيق والتكامل في جميع الميادين وصولاً إلى الوحدة فيما بينها.. وأقرت الاتفاقية الاقتصادية.. وهي في محصلة الأمر لم تستطع حتى تحقيق حد أدنى موحد للتعرفة الجمركية.. وما زالت الخلافات ذات البعد التاريخي ـ القبلي تضرب في جذورها.. وتتناهبها خلافات حدودية. وفوق ذلك كله يبقى غياب الإرادة السياسية سبباً وراء الاخفاق.. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أي إرادة سياسية لا تنشأ من فراغ وإنما من وعي كامل بالهدف وبالسياسات والأسباب الكفيلة بتحقيق الهدف.. والفراغ قائم.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١١٧.

في غمرة النكوص والمد الأصولي

يبدو أن عهد البطولات الفردية.. التي قد تحقق توحيد أمة قد انتهى.. ولهذا فإن الفكرة القومية.. وإن كانت النكسات التي حاقت بالأمة قد سببت انكسارها.. فإنها كانت إلى حد كبير متمثلة في قيادة فردية.. ولهذا انحسرت وربما تلاشت بعد تلك القيادة. ويوضح علي فخرو[1]: «أن مصر في الخمسينات والستينات كانت «حاملة لواء التوجه القومي.. وبسبب حجمها الكبير وقدراتها البشرية والتنموية استطاعت إن تعطي للتوجه القومي زخماً هائلاً وأن تجعل الولاء للأمة العربية ككل له أولوية قصوى على الولاء القطري وكانت وسائلها الإعلامية تصل إلى جميع المواطنين العرب أينما كانوا فتلعب الحماس وتوجه الطاقات النضالية نحو آفاق التحرر والوحدة». ويستطرد في التأكيد على: «أنه مع مطلع السبعينات تغير نمط التوجه الرسمي في مصر منكفئاً على نفسه ومركزاً على الجوانب القطرية البحتة.. بل وكافراً أحياناً بالتوجهات القومية العربية». وليس ثمة شك أن هناك أخطاءاً في حقبة المد القومي ولم تخضع تلك الحقبة لتقييم موضوعي دقيق. وربما كان هناك تضخيم

(١) علي فخرو، «التربية وقضية الولاء القومي» (مقابلة)، المستقبل العربي، (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٣٨.

لأخطائها واستغلال لها.. في محاولة لإسقاطها وإسقاط أي إيجابيات لها.. بحيث تبدو مفرغة حتى من المصداقية.. وسبباً فيما حاق بالأمة من نكسات.. وما حاق بأبنائها من إحباط ويأس.. الأمر الذي ترك فراغاً.. وفي الوقت نفسه مرتعاً خصباً لموجة النكوص والارتداد.. ومن هنا كان الضياع والنكوص. ولعل الحنين إلى الماضي البعيد كان لجوءاً منطقياً للتعلق بومضات رائعة في ذلك الماضي البعيد.. يستعيد قدراً من الهمم. ويشحذ العزائم.. ويعطي حافزاً يقفز فوق حواجز اليأس والإحباط. ولقد وجد ما يسمى بالتيار الديني الأصولي أن له فرصة لإنقاذ الأمة من بين براثن اليأس والإحباط.. وتسلط الأنظمة المجحفة بحقوق أبناء الأمة.. الضائعين في ردهات الفقر والفاقة بينما هناك قلة تستأثر بالسلطة والثروة. ووجد أيضاً أن هناك نسبة كبيرة في بعض الأقطار العربية ممن هم على خط الفقر أو دون.. وأن هناك بطالة آخذة في التعاظم بين قطاع الشباب الباحث مجهداً عن فرص عمل. ولعل محمد حسنين هيكل.. يوضح: «أن المدن العربية لم تعد كما كانت مصدر إشعاع ونور فلقد زحفت جيوش الفقراء إلى العواصم وحاولت دخولها باحثة عن أمل.. واستعصى عليها الدخول فعاشت من حول العواصم أحزمة من الحاجة والإحباط تحاصرها ثم زاد ضغط الحاجة والإحباط فإذا الأمل ضائع بين مغامرات تتصور إمكانية القفز على الواقع أو حنين يزين إمكانية التراجع للماضي»[٢]. ورفع التيار الديني الأصولي شعار أن العودة إلى أصول الدين هي الحل.. وهي المنقذ وأنه ما من سبيل آخر. وليس هنا مجال تقويم توجهات هذا التيار الفعلية.. ومدى التزامه ومدى مصداقيته ومآربه. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التيار ضرب فيما ضرب عليه.. على وترين صدى الضرب عليهما يجد

(٢) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (مطابع الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٦٢٠.

استجابة لدى قطاع عريض من المجتمع العربي على الساحة العربية كلها:

الأول: إن هناك قلة ولغت في الفساد واستأثرت بالجاه والسلطان والثروة.. وكثرة هائمة على وجهها في ردهات الفقر والبطالة.. وأن هناك استبداداً.. يقع على الكثرة.. وتبديداً للمال العام تستأثر به القلة.

الثاني: أن الصلح مع الكيان الصهيوني مرفوض من حيث المبدأ.. وأن الولايات المتحدة الأميركية خصم مباشر لمساندته اللامحدودة لهذا الكيان من ناحية ولأنه يتحالف مع الأنظمة المستبدة.. ويستأثر معها بمال الأمة.

ولا شك أن الكيان الصهيوني يدرك أن دخول هذا التيار بمد إسلامي بعد تراجع المد القومي معناه أن معركته مع العالم العربي تبدأ من جديد وأنها ستكون معركة شرسة لأن المنطق الديني الذي تستند إليه دعاواه سوف يصطدم بمنطلق إسلامي في مواجهته وهو رد من نوع التحدي نفسه.. وقد تكون المعركة أكثر عنفاً وأطول وأعقد(٣). ويبدو أن الأنظمة على الساحة العربية تقاوم هذا التيار.. وإن أبدى بعض الاعتدال أو الحياد. وقد تصل المسألة إلى مواجهة عنيفة.. يدخل فيها النظام مع هذا التيار في حلقات من العنف الرسمي والعنف غير الرسمي.. الذي تكون محصلته.. تبديد أكثر للطاقات والموارد.. وانشغال بالمواجهة عن الانشغال بالتحدي الخارجي الكبير الذي يمثله الكيان الصهيوني.. والأطماع والأهواء التي تحيط بالأمة.. ليس من دول الجوار الجغرافي بصورة رئيسية.. وإنما من الغرب والولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص. ومهما كان التشكيك في توجهات التيار الديني الأصولي ومآربه.. ومن بينها القفز على السلطة.. واحتكار الاستبداد.. فإنه يضرب

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٢٧.

على أوتار الوضع المتردي والمتعاظم في التردي على الساحة العربية.. واستئثار القلة بالسلطان والثروة وضياع الكثرة بين ردهات الفقر والطفاقة والبطالة.. والتقهقر والتخاذل تجاه خصوم الأمة.. وقبول الانصياع لخططهم واستراتيجياتهم في تفكيك أي رباط يربط الأمة.. وهي أصلاً قد همش فيها كل رباط.. وكادت تذوب عرى التاريخ المشترك والمصير المشترك والهوية المشتركة.

لقد جاء الخليج بما يسمى بحقبة الطفرة النفطية.. وتمثل في السبعينات توجه استهلاكي مفرط في النهم الاستهلاكي.. وإن كان لها مردود إيجابي محدود ربما تمثل في بعض المساعدات والقروض لأقطار عربية غير نفطية.. أو بعض المشروعات المشتركة أو عوائد العمالة العربية فإنها فرقت بصورة صارخة بين عالمين عربيين من الفقراء والأغنياء وكرست القطرية. وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.. كما يوضح علي فخرو[٤] ويضيف: «أنه مع الأسف من خلال الفائض المالي الذي وفرته الحقبة النفطية تشوهت قضية الترابط القومي لتصبح قضية مصلحية أكثر مما هي قضية مشتركة ينعم بثمارها الجميع.. وأنه فوق كل هذا أصبح بالإمكان في تلك الفترة شراء الوسائل الإعلامية.. وإذا تعذر شراؤها كان بالإمكان خلق وسائل مضادة لها.. فاستغلت تلك الإمكانات الهائلة لمحاربة الفكر القومي الوحدوي.. وترسيخ الخلاص القطري والفردي».

وجاءت حرب الخليج ـ كما يوضح محمد حسنين هيكل[٥] فتركت آثاراً بعيدة المدى على الواقع العربي وعلى الأيدي العربية وعلى الضمير العربي.. وأنه زاد الانقسام.. وزاد حجم النفوذ الأجنبي والاقتران الأجنبي لحياة الأمة.. وأدى ذلك على نوع من ضياع الهوية بل والهجرة منها. والأسوأ من ذلك أن بعض العرب

---

(٤) فخرو، التربية وقضية الولاء القومي، ص ١٣٩.

(٥) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٦٣١.

لا ينزعون الهوية عن حاضرهم ومستقبلهم وإنما يعودون بأثر رجعي إلى خلع هويتهم عن ماضيهم.. وربما بدا هذا بصورة واضحة ـ كما سبق الإشارة ـ في الكويت وبصورة أقل في باقي أقطار الخليج العربي.

إن حسن النوايا وزخم المشاعر.. لا يمكن أن يقودا إلى محصلة ملموسة على أرض الواقع ما لم يكن هناك استثمار للموارد والطاقات.. في سبيل تحقيق أهداف الأمة. ولذلك فإن انحسار المد القومي.. يرجع بدرجة ما إلى أنه وقف إلى حد ما.. عند النوايا الحسنة وزخم المشاعر.. أو تجاوزها ولكن لم يستثمر الطاقات والموارد الاستثمار الأمثل. والنكوص ظاهرة بدأت في أعقاب انحسار المد القومي مباشرة.. على الساحة الرسمية.. وتجاوزت ذلك إلى الساحة المجتمعية بما فيها الفئة المثقفة. ولعل كارثة الخليج فرقت الأمة بعد فرقة فزادتها فرقة. وضاعفت من النكوص بعد النكوص في مسافات ذهنية وعاطفية ونفسية بعيدة.. والكويت وإن مثل النكوص فيها درجة كبيرة.. ربما أكبر حتى من درجة مرارة الكارثة عليها.. فإنه نكوص يستحيل عليه ـ رغم بعض المحاولات ـ أن يتخلص من الرباط العربي.. والهوية العربية... والتاريخ العربي.. ولقد أشارت جريدة كويتية(٦) للكتب التي تمّ منعها في المعرض الكويتي الثامن عشر للكتاب العربي ومعظم الكتب التي منعت ذات مدلولات قومية أو مصيرية.. أو عروبية.. أو أن أصحابها من الملتزمين بتلك المدلولات.. مع أن منهم نفراً من أبناء الخليج بما في ذلك الكويت.. ومن المستغرب أن يمنع كتاب عن السياسة الأميركية تجاه الطرح العربي الإسرائيلي أو صورة العرب في عقول الأميركيين.. أو الوحدة الاقتصادية العربية. ويبدو أن التيار الديني الأصولي في الكويت.. الذي كان ضمن إطار تنظيمي على الساحة العربية قد نأى بنفسه وانسلخ عن ذلك

(٦) جريدة القبس، ١٩٩٣/١١/٢٥.

الإطار.. خصوصاً وأن التيار الديني في الغالب كان مستنكراً للحضور العسكري الأجنبي.. وموالاة الكافرين. ورغم ذلك فإنه في بعض أقطار الخليج العربي.. كان التيار الديني الأصولي.. لا يختلف في توجهه فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية عن نسق التيار الديني الأصولي أو انساقه في عدد من الأقطار العربية. وقد جهر بتوجهه مستنكراً للحضور العسكري الأجنبي.. وموالاة الكافرين.. ومستنكراً لاستشراء الفساد الإداري وعدم مساءلة الضالعين فيه.. وتبديد المال العام.. وضياع حقوق الكثرة المضطهدة والضائعة في ردهات الفقر والفاقة. وقد اعتبر جهره بذلك ظاهرة جديدة بالنسبة لأقطار الخليج العربية.. التي لم تشهد في إبان المد القومي.. تكتلاً يحظى بقاعدة مجتمعية لا يعرف مدى اتساعها.. ولكنها قادرة على كسر الجمود الجاثم على الساحة في تلك الأقطار. ولا شك أن التيار الديني الأصولي كان قادراً على الضرب على أوتار تشد إليها قطاعاً عريضاً من المجتمع.. وقادرة على الوصول إلى ما يسمى بأحياء الصفيح في وقت انحسر فيه المد القومي على الساحة العربية إجمالاً. وبعد حقبة الستينات التي بدا فيها المد القومي متصلاً ومتواصلاً مع آمال وتطلعات الكادحين من العمال والفلاحين.. فإن التنظير المتصل به كان إلى حد كبير نخبوياً.. بينما التيار الديني الأصولي.. تجاوز طرح (النخب) المثقفة التي قد يتناول الكثير من القضايا.. ولكن يدور حول نفسه.. وقد يحاور نفسه في أندية ومنتديات تكاد تقتصر على النخب.. بينما هو بعيد جداً عن مجتمع كبير يعاني من ظروف معيشية صعبة في محيط المدن وأحياء الصفيح والأرياف.. والقرى.

ما العمل؟

لا شك أن حقبة المد القومي مع شحذها للهمم والعزائم.. وإثارة الوعي على امتداد الساحة كانت تعتورها بعض الأخطاء.. فهي لم تستثمر تلك الهمم والعزائم.. ولا طاقاتها.. في توجه مدروس للارتقاء بها إلى مستوى التحديات الكبيرة التي تواجهها.. ودراسة علمية موضوعية لتلك التحديات واستباق لها. بل هي إلى حد كبير وقفت عند حد استثارة الهمم والعزائم.. وكبلت الحريات ولم تتح مجالاً يذكر لإطلاق طاقات الإنسان وقدراته في إطار من الحوار الديمقراطي البنّاء الذي يسمح بالاختلاف في الطرح والاختلاف في الوسيلة في سبيل الهدف الواحد المنشود. وعندما حاقت بها النكسات ضربتها في الصميم.. ولم تكن تغني المشاعر التي كانت عارمة وهي في حد ذاتها أو بمفردها لا تمثل قوة يمكنها أن تواجه التحديات.. وتتجاوز النكسات. ولقد وضح معن بشور[١] معوقات الوحدة لدى الوحدويين.. وكأنما كان هناك نقاط ضعف محورية على المستوى القيادي.. وعلى مستوى القطاع المجتمعي.. وأنها لم تخرج كثيراً عن النهج السياسي السائد والذي يتمثل فيه النمو المذهل في أجهزة المراقبة والتفتيش والملاحقة والتنصت والتجسس.. وإن نشر محضر

---

(١) معن بشور، «المعوقات الذاتية للوحدة العربية لدى الوحدويين،» المستقبل العربي (نيسان/ إبريل ١٩٨٩)، ص ٥.

حقيقي واحد من محاضر النقاش لقيادة سياسية وحدوية داخل السلطة أو خارجها كفيل بأن يسلط الأضواء على جوانب مهمة وكبرى.. لأنه يكشف دون صعوبة كيف تفكر هذه القيادات وهي تتعامل مع مسألة الوحدة وكيف تجري حساباتها وكيف تطرح مخاوفها وكيف تستثار غرائزها وعصبياتها وكيف تبتكر الوسائل الضرورية لدفع خطر الوحدة عنها.. ولتحميل الآخرين مسؤولية النكوص عنها.

ويبدو أن المد القومي الذي رفع شعارات الوحدة في الخمسينات والستينات انكفأ على نفسه حتى في مصر في أعقاب الانفصال في غمرة الهجمة المعادية التي روّجت عما يسمى بالتسلط المصري. وفي السبعينات تغير نمط التوجه الرسمي ـ كما سبق الإشارة ـ في مصر منكفئاً على نفسه ومركزاً على الجوانب القطرية. وقد حاولت بعض الأقطار ـ كما يشير علي فخرو[٢] ـ أن تسد الفراغ ولكنها لم تستطع وذلك لافتقاد قياداتها المصداقية أحياناً.. ولمحدوديتها بشرياً ومادياً وأحياناً أخرى.. وأظهرت الأيام أن الشعارات القومية التي رفعتها بعض الأقطار كانت تغطية إعلامية لإخفاء الانتهازية أو الطائفية أو حتى الإقليمية. ويبدو أن معن بشور[٣] في استعراضه لمسار الوحدويين يشير إلى أن الشعارات استخدمت أحياناً كغطاء في صراعات على السلطة لم تعد خافية على أحد.. وحصلت مفارقات لافتة فالقوى والأحزاب والحركات التي وصلت إلى مواقع القوة والنفوذ في بعض الأقطار وبعد وصولها إلى مواقع القرار بدأت تتغير ملامحها الأصلية وتصبح في نظر نفسها ونظر الآخرين من حولها أمراً مختلفاً فابتعدت بذلك عن الوحدة.

---

(٢) علي فخرو، «التربية وقضية الولاء القومي،» (مقابلة) المستقبل العربي (حزيران/ يونيو ١٩٨٨)، ص ١٣٨.

(٣) بشور، المصدر نفسه، ص ١٠.

وإذا كان الأمر كذلك.. فإن انحسار المد القومي.. ساهم فيه الانفصال والتيارات المعادية وكذلك النكسات التي حاقت بالأمة. ولكن حتى بعض الذين رفعوا شعار الوحدة ووصلوا إلى سدة السلطة في بعض الأقطار.. أسقطوها من ذهنهم وأسقطوا معها مصداقيتهم.. وألقوا بظلال إضافية على الظلال التي انسحبت على المد القومي.. وشعاراته. بل أن الأمر سيان في هذه الأقطار وفي غيرها من الأقطار العربية التي ما رفعت شعار الوحدة.. أو كانت مناهضة للمد القومي فكلها أصبحت تلتقي في الانكفاء القطري.. وتمجيد الذات.. وتغييب دور الجمهور.

إن تقييم الواقع بدقة والنظرة التحليلية للمستقبل تفرض نفسها. ذلك أن الحاضر مرير والمستقبل يتشكل فكيف يمكن أن يكون للأمة دور في تشكيل مستقبلها.. وهي في وهدة حاضر يتمثل فيه النكوص والضياع. ولعل محمد حسنين هيكل[٤] قد لخص المسارات المحتملة لمستقبل الأمة.. وهي مسارات يغلب على بعضها التشاؤم.. وينزع بعضها إلى التفاؤل ولو في حدود. وبعد أن يستعرض وجهة نظر أنطوان زحلان.. والتي يتطرق فيها إلى العجز التكنولوجي وهجرة العقول العربية.. والمدخرات العربية التي يفترض أن تكون ركيزة للتنمية ويختتمها اختتاماً قاتم الصورة بأنه «فاتتنا الفرصة وتخلفنا وعلى أي حال فلسنا أول أمة حضارة تراجعت وتخلفت ثم اختفت وبادت». ثم يتطرق إلى وجهة نظر أقل تشاؤماً.. ولكنها تدور في محيط التشاؤم وهي أن العالم العربي قد يضيع في عوالم الظلام والنسيان أو يقتفي أثر أميركا اللاتينية وتنتهي مقاديره إلى جماعات مصالح مالية وعسكرية وبيروقراطية تهيمن على جموع الفقراء بالقوة والقمع متحالفة ومحتمية بمصالح عالمية تستأثر هي بنصيبها الكبير من الموارد. وهناك مسار فيه قدر

(٤) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر (مطابع الأهرام، ١٩٩٢)، ص ٦٢٤.

من التفاؤل ركّز على امكانية أن تكون هناك تنمية مشتركة تتعاون فيها إمكانات العرب المادية والبشرية وهي تساعد على تحقيق نوع من الرخاء.. تتأكد فيه حقوق الإنسان(٥).

وهكذا فإن الخروج من مأزق الحاضر إلى مستقبل يتشكل سواءاً أرادت الأمة أو لم ترد.. ومن الممكن لها أن تقبل بتشكله وهي في غمرة النكوص والضياع.. متجاهلة.. أنه سيفرض عليها وضعاً ربما يمثل وضعاً أسوأ مما هي عليه.. ولعلها تستطيع أن تفعل شيئاً تشارك به في تشكيل مستقبلها بما يقلل من حدة النكوص والضياع.. أو على الأقل يجعل لها فرصة تحقيق حد أدنى من التنمية الفعلية المنشودة.. بما يحقق الحد الأدنى من القوة الذاتية والمعنوية .. والقوة الاقتصادية والسياسية والقوة الاجتماعية والثقافية.. والقوة العسكرية والتكنولوجية.. في إطار يحفظ للإنسان العربي الحد الأدنى من العيش الكريم.. والحد الأدنى من الحقوق.. ويعطيه الحد الأدنى من الفرصة لممارسة دور فعال منتج. وهذا الحد الأدنى على كافة الأصعدة وفي شتى المجالات ليس أمراً سهلاً.. ولا يأتي تلقائياً في تشكيل المستقبل.. ولكنه يتطلب تدارك الوقت.. في سباق مع الزمن.. ويقتضي أن تنهض الإرادة من سباتها.. وأن تتقدم بعد نكوصها.. وأن تتفجر على الصعيد المجتمعي إن ظلت الأنظمة أو أكثرها.. غارقاً في نكوصه.. ومستأثراً بمصالحه الآنية.. ومضطهداً للكثرة.. ومتجاهلاً حقوق الأمة والتاريخ. ويبدو أن تفجر الإرادة المجتمعية هو السبيل الوحيد الذي قد يغير موازين المعادلة.. في نهج تفرض هذه الإرادة مصلحة الأمة على كل مصلحة.. وتحفظ الباقي من الموارد التي تمّ إهدار أكثرها.. والطاقات التي ضيع أكثرها.. وتتفاعل مع ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.. من منطلقات جديدة تأخذ بروح العصر.. دون تجاهل للهوية الحضارية للأمة.. ودون تفريط في الحقوق.. أو إخلال بالواجبات.

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٥.

وفي إطار النكوص على الساحة العربية تبرز مقولة مفادها أن دعوة الوحدة العربية وزخم شعاراتها في ظل المد القومي لم تجر إلاّ النكسات.. ولم تفض إلى محصلة. ولذلك فإن الواقعية تفرض عدم التشبث بالماضي.. بعد أن أصبحت تلك الدعوة وشعاراتها شيئاً من الماضي. وأن الحاضر يفرض التعامل من منطلق واقعي.. ونظرة مستقبلية للحصول على ما يمكن الحصول عليه من مكاسب بدلاً من استمرار الضياع.. في غمرة دعوة الوحدة وزخم شعارتها. ومعروف أن المبدأ القومي أو الهدف القومي لا يسقط إن سقطت الوسيلة.. أو كان هناك خلل أو خطل في الاستراتيجية. ومن الإنصاف الإشارة إلى أنه في ظل المد القومي غلبت الشعارات على التحليل العلمي.. وغلبت المشاعر على التقييم الدقيق.. ورسم الاستراتيجيات الموضوعية.. كما أنه عابها تمحورها إلى حد كبير حول مفهوم العدالة الاجتماعية.. وتمّ تغييب الحريات.. وتغييب دور المواطن.. وربما كان من الضروري إجراء تقييم موضوعي للأسباب التي أدت إلى النكسات.. للوصول إلى الوسيلة المثلى والأنسب.. وليس إسقاط المبدأ أو الهدف.

وإذا كانت الوحدة في وقت من الأوقات مطمحا وإن بدا بعيداً جداً.. فإنها تلاشت تقريباً.. وتجهز الترتيبات الاستراتيجية في إطار الصلح مع الكيان الصهيوني عليها حتى كمطمح بل وتلغيها تماماً. ففي إطار هذا الصلح بأبعاده الاقتصادية والثقافية والسياسية.. وفي إطار السوق الشرق أوسطية.. التي سيكون محورها المهيمن هو الكيان الصهيوني.. يقضي تماماً على الوحدة مبدأ وهدفاً ومطمحاً. ومثل هذا المبدأ والهدف والمطمح لا بد أن يبقى في ضمير الوجدان العربي.. وإن بعدت بينها وبينه الشقة. وفي تاريخ الأمم عبر العصور ما يعطي الدلالة.. على أن المبدأ أو الهدف أو المطمح القومي.. قد يتعثر أو ربما يخفت.. ولكنه يظل مصيرياً للأمة.. في سعيها أن تكون أمة لها مكانها في التاريخ ومكانتها بين الأمم. ولعل القراءة

التاريخية.. تحمل في طياتها من التفاؤل عادة أكثر مما تحمله القراءات السياسية. ففي غمرة الأحداث السياسية.. تبدو الصورة قاتمة جداً لأن حيزها محدود ومداها الزمني محدود. أما القراءة التاريخية الأوسع حيزاً وذات المدى الزمني الطويل.. فإن الصورة فيها في لحظة أو حقبة تاريخية تبدو كذلك.. ولكنها نقطة في خط طويل هو خط الزمن. والكيان الصهيوني في إطار القراءة التاريخية وإن جلب الكثير من المهاجرين.. سيكون من الناحية الكمية صغيراً لمحيط عربي كبير. وإذا كان الكيان الصهيوني المتفوق كمياً قوي من حيث تفوقه وعدته وعتاده.. في مواجهة كثرة مستضعفة.. فإن التاريخ لا يقف عند وضع معين.. ولا تقف المسألة عند هذا الجيل أو الجيل الذي يليه.. ولكنها قضية تمتد إلى مدى أجيال طويلة. وحتى الولايات المتحدة الأميركية التي تبدو في أوج قوتها وعظمتها مثلها مثل غيرها من الحضارات في السياق التاريخي.. لا بد وأن تنحدر أو يصيبها الخلل من الداخل.. أو تبرز قوة أو قوى أخرى تحتل حقبة قادمة من حقب التاريخ.

ولقد حاول خير الدين حسيب(٦) أن يمحور ندوة عقدت مؤخراً عن التحديات الشرق أوسطية الجديدة التي توجه الأمة حول سؤال رئيسي هو: **ما العمل؟** وأكد أن محاولة إعطاء تصور خطة لخطوط عامة عريضة لكيفية مواجه هذه التحديات والخروج من الأوضاع العربية الراهنة هو تحد للعقل العربي ونخباته المفكرة.. وليس المطلوب في الإجابة عن سؤال ما العمل؟ ووضع تصورات لخطة مستقبلية لمواجهة التحديات هو اقتراح سياسات وإجراءات مثالية غير قابلة للتطبيق في ظل الأوضاع العربية الراهنة بل ان المطلوب هو خطة عمل قابلة للتطبيق على مستوى الأنظمة والشعوب العربية في وضعها الراهن للانتقال بها إلى الأوضاع المرغوب فيها.

---

(٦) خير الدين حسيب، «كلمة الافتتاح، ندوة العرب والتحديات الشرق أوسطية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)، ص ٥٢.

ويطرح أحمد يوسف أحمد(٧) نظرة متفائلة في الإشارة إلى أن النظام الشرق أوسطي في إطار الترتيبات التي يجري الأعداد لها بحماس في المنطقة.. ليس له فرصة الصمود في المدى الطويل. وهو يعتقد أن هناك فرصة باقية للحركة القومية العربية التي تعاني ضعفاً في الوقت الراهن وقد لا يمكنها أن تستفيد من هزال البديل الشرق أوسطي في تحقيق مواجهة ناجحة.. كما فعلت في الخمسينات والستينات غير أن مقوماتها ما زالت باقية. وهو يؤكد على أمرين أولهما أن الإحساس بالهوية العربية والتصرف طبقاً لها ما زال حتى لآن يمثل حالة المواطن العربي العادي.. وأنه من الصعوبة بمكان قبول الاستخفاف المبالغ بالهوية العربية نظراً للخلافات العربية ـ العربية الرسمية وحتى بين الجماهير العربية ذاتها. وثانيهما أنه من الصعوبة بمكان أيضاً قبول ذلك التبشير المثالي في تبسيطه للأمور بذوبان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية.

إن النكوص الجاثم على الساحة العربية.. في ظل الانكفاء القطري والتجزئة والانقسام والتشرذم.. ما زال يفرض نفسه.. ويحاول أن يلغي في بعض الأحيان شعور الولاء القومي العربي.. وشعور وحدة الأمة.. يسنده زخم إعلامي. غير أنه من المستحيل أن تسقط تلك الثوابت تماماً وإن سقطت بعض الشعارات المتصلة بها.. أو تلاشى وهجها.. وإن استفحل النكوص.. واستفلحت الخلافات العربية ـ العربية على المستوى الرسمي وامتدت أحياناً إلى المستوى الشعبي.. في استثارة للأحقاد والضغائن والكره. إن هوية الأمة عبر حقب التاريخ وما احتواها من نكسات ونكبات وما اعتورتها من أحقاد وأضغان وحروب وغزوات ظلت باقية. وبالطبع فإن الخلافات.. وإن زالت.. قد تعود ولكن لزوال. وإذا كان طابع العلاقات العربية

(٧) أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي: مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» المستقبل العربي (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨).

ـ العربية على المستوى الرسمي ومنذ مدة مشوب بالحذر والشك.. والتوتر.. فإن ذلك لا يلغي ثبات الهوية. ولن تستطيع القطرية مهما كان الانغماس فيها.. ومهما بدأت تنمو نمواً ينأى عن الأمة.. فهي ليس بمقدورها إلغاء الهوية. ولكن يخشى من استمرار تجذير الخلافات.. لأمد يطول في ظل ترتيبات تحاول جاهدة.. تفتيت الهوية إن لم يكن من الممكن إلغاؤها وذلك بديل يساوي الإلغاء.

ويركز أحمد يوسف أحمد[8] على أن القومية العربية في المستقبل تظل لها فرصة.. ذلك أن المتغيرات الدولية الراهنة قد أستندت في شق رئيسي منها إلى العامل القومي فتفككت عدة دول واتحدت أخرى استناداً إلى هذا العامل. غير أن الإمساك بهذه الفرصة يحتاج عملاً ونضالاً دؤوبين وليس مجرد رفع للشعارات. وهذا ما يجب أن تتمحور حوله الجهود المخلصة.. مع أن جيمس أيكنز يعتقد أن كارثة الخليج وردود الفعل نحوها تمثل نهاية حقبة كان فيها العرب يحرصون على التأكيد على أنهم أمة واحدة عظيمة[9].

ويطرح يوسف صايغ وجهة نظر[10] تفاؤلية حتى في غمرة هذا النكوص وهو يؤكد على أن المطالبة بالوحدة في المرحلة الراهنة أكثر واقعية مما كانت عليه في الخمسينات. وأن هناك إدراكاً أكبر بأن الوحدة ينبغي أن تنمو من القاعدة إلى أعلى في مجال الاقتصاد عبر برامج ومشروعات مشتركة.. وتدفق موارد مالية ذات شأن عبر الحدود للتثمير الإنمائي وتكثيف العمل العربي المشترك في جميع مجالات الحياة الهامة. ولم تعد الدعوة إلى الوحدة تعتبر وجود قيادة ذات شأن شعبي ضماناً لدخول الأقطار العربية في ترتيبات وحدوية ملزمة ومتصلة.. وأن هناك حاجة لما هو أكثر من ذلك

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٩) James Akins, «The New Arabia,» Foreign Affairs (Summer 1991), p. 39-40.

(١٠) يوسف صايغ، التنمية العصية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

بكثير مما يتوفر من مؤسسات ودورة حياة عربية أكثر غنى وتنوعاً وفوق ذلك كله إدراك واضح لما ينتج عن التشتت السياسي من أخطار وتحديات. ورغم أن هذه النظرة التفاؤلية في هذا السباق تبدو يوتوبيا بعيدة عن الواقع فإنه حاول أن يوضح ركائز الآلية لتحقيق ذلك في خطوط عريضة متسقة. ولعل أحد أهم الركائز هو الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي من شأنها أن تختار القيادات التي تحقق طموحاتها وأهدافها.. ولكن حتى هذه الركيزة هي ذاتها تحتاج إلى ركائز في آلية تخرجها إلى حيز الواقع كإرادة مجتمعية.. وليس هبة أو قراراً من حاكم.

ولعله في سياق هذه النظرية التفاؤلية يركز يوسف صايغ[11] على أن القومية هي الايديولوجيا المسيطرة بالرغم من أن المضمون المنسوب إليها يتباين بين مدرسة فكرية وأخرى. فهناك من يعتقد أنها لا تكون جديرة بالسعي والنضال إلاّ إذا اقترنت بالحريات الأساسية والديمقراطية وحقوق الإنسان وآخرون يودون أن يشهدوا القومية العربية مجسدة في وحدة عربية حتى إذا كان النسق الاجتماعي في ظل الوحدة قاسياً بل كابتاً. على أنه يشير إلى أن معظم العرب القوميين على الأرجح يقولون ـ بعد إيلاء الموضوع ما يستحقه ـ بأن الوحدة العربية تفقد قيمتها ما لم يكن النسق الاجتماعي القائم فيها تقدمياً تتم فيه المشاركة السياسية وتحترم حقوق الإنسان وحرياته.. ويعني بشكل عام بمتطلبات العدالة الاجتماعية ويكون ذا توجه إنمائي واضح. وهو يستدرك[12] أن ذلك يجب ألا ينظر إليه على أنه تعبير عن تفاؤل لا يشوبه استدراك أو تحفظ فما من ضمان بأن ركائز أو مكونات الآلية ستكون في إطار ما هو مؤمل أو متوقع وليس من ضمان بأن القوى في إطار هذه الآلية كلها على الموقف نفسه أو الموقع الفكري.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

إلى أين

وتستمر مشاهد النكوص على الساحة العربية.. وخصوصاً في أعقاب كارثة الخليج.. حيث تهيأت الأسباب أكثر من أي وقت مضى للولايات المتحدة.. بصفتها القوة المهيمنة في ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.. للعب دور غير مسبوق وبصورة علنية.. في فرض إرادتها.. في ظل غياب دور عربي سواءاً في إطار تكاملي أو تنسيقي أو حتى تعاوني وفي ظل شرخ لم يسبق له مثيل في العلاقات العربية.. وتغييب واضح لدور الجمهور العربي. وهكذا دخلت القضية الفلسطينية في متاهة التصفية وفق الاستراتيجية الأميركية ـ الصهيونية... من منطلق الضعف والتهاون.. والتخاذل.. والترويج لها سياسياً وإعلامياً. وأصبحت مصر مهيأة للقيام بدور أعدته لها اتفاقية كامب دافيد.. والإرادة الأقوى للقوى في النظام العالمي الجديد. وهي في إطار هذا الدور.. ومن منطلق ثقلها في الساحة العربية تتولى تقديم المبادرات الأميركية بوجه عربي.. وتمارس ما يطلب منها من ضغوط وهي ليست في الأصل ضغوطاً عربية. كما أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد قادرة على التحرير.. أو حتى السعي إليه كهدف.. أو حتى التطلع إليه كمطمح.. وبدت أقرب ما تكون إلى التهافت على الفتات مما تتصور أنه أقصى ما يمكن الحصول عليه.. متجاهلة كون القضية مصيرية أنه ليس بالضرورة أن تحسم في جيل أو جيلين.. وأن حركات التحرر في عدد من أصقاع

الأرض قد أثبتت قدرتها على التصدي الكفؤ للتحديات.. وأقرب الأمثلة إلى ذلك جنوب أفريقيا.. مهما كان الاختلاف في الظروف.. أو ثقل الرادع الأميركي.. أو التحالف الاستراتيجي الأميركي ـ الصهيوني.

وفي إطار هذه المشاهد.. تأتي مسألة دخول الأطراف العربية.. للقيام بالدور المرسوم لها في المباحثات المتعددة الأطراف.. مشتركة مع الكيان الصهيوني في تناول قضايا متعددة بما فيها التنمية.. والمياه والبيئة.. وهي قضايا ليست قابلة للتناول والأرض الفلسطينية ما زالت رهن الاحتلال.. وغيرها من أرض عربية. ولكن ذلك كله ضمن الاستراتيجية الأميركية الصهيونية.. التي استطاعت أن تدخل العرب في متاهة تصفية القضية الفلسطينية وفق الاستراتيجية المرسومة والمدروسة.. وتهافت العديد من الأنظمة العربية على أداء الدور واستضافة بعض تلك المحادثات.. والمساهمة في الرشوة المالية.. التي أغرى بريقها كثيرين.. فتطلعوا إلى ازدهار اقتصادي على جزء من الأرض الفلسطينية.. وإن ما زال ذلك الجزء تحت هيمنة مباشرة أو غير مباشرة للكيان الصهيوني.

ويأتي الاقتتال بين شمال اليمن وجنوبه بعد بضع سنوات من الوحدة.. وهي إنجاز محدود وإن كان محموداً لبلد واحد أصلاً شطره المستعمر. ولم يكن مثل هذا الاقتتال.. ومحاولة العودة إلى التشطير أمراً مستغرباً لعوامل داخلية.. من بينها عدم وحدة المؤسسات العسكرية وغير العسكرية.. والتشرذم القبلي.. ونزعة الانكفاء القطري.. والخلافات الشخصية ـ العقائدية والقبلية على مستوى الفئات القيادية. ورغم أن هناك عوامل خارجية أذكت الاقتتال أو ساعدت على إذكائه.. فإن الأسباب الداخلية كانت مهيأة لذلك. وليس هنا مجال الخوض في نكوص اليمن حتى عن وحدته.. ذلك أنه لم تتم الاستفادة من تجربة الوحدة المصرية ـ السورية والتي بدا أن هناك بعض أوجه التشابه بينها وبين وحدة

اليمن من حيث ثقل قطر على آخر لكثافته السكانية.. وربما ما يرتبط بذلك من طغيان مصلحة قطر على آخر.. أو ما يبدو أنه غلبة لمصالح على مصالح.. واستئثار الفريق الأكبر عدداً بالسلطة.. على حساب الفريق الأقل عدداً... وطغيان نهج هذا الفريق على ذاك. وغاب في كلا الحالين.. أن الوحدة تقتضي قدراً من التضحية.. وقدراً من التنازل عن مصالح إن كان ذلك ادعى لاستمرار الوحدة وترسيخها. ورغم أن العوامل الخارجية في الحالين واردة فإن الأسباب الداخلية كانت مهيأة وهي عديدة يظل أبرزها النزعة القطرية.. مهما كانت الشعارات المرفوعة للوحدة.

غير أنه من اللافت للنظر في مشاهد النكوص المتلاحقة.. أن تبدو الولايات المتحدة صاحبة مبادرة بمشاركة أطراف عربية تحت مظلة دولية.. لإنهاء الاقتتال ظاهراً وإطالة أمده باطناً وتحقيق الاستنزاف وتحقيق الترتيب المستهدف. ومشاركة الأطراف العربية تأتي في إطار الدور الذي تحدده لها القوة المهيمنة في النظام العالمي الجديد.. والتي أصبحت تلقى الترحيب على الساحة العربية.. بعد أن كان التعاون معها.. أو الخضوع لها يوصم بالعمالة أو الخيانة. وإذا كانت القوة المهيمنة في النظام العالمي الجديد قد أثبتت دورها في أجزاء مختلفة من العالم.. فإنها أثبتت دورها بجدارة فائقة على الساحة العربية.. مما يمكنها من أن تنفذ دون صعوبة أي مخطط أو استراتيجية أو سياسة.. وأن تفرض إرادتها كما تشاء.. وأن تستأثر بالنفط وغير النفط لو شاءت.. فماذا بعد ذلك.

وإذا كان فؤاد زكريا قد أشار إلى أن أجهزة الإعلام في أكبر دولة عربية وهي مصر أصبح يسيطر عليها أشخاص لا هدف لهم سوى تجميل صورة أميركا(١) وهذا يمثل وجهاً من أوجه النكوص في إطار الارتماء في أحضان الخصم.. وقبول إرادته والرضا حتى

(١) فؤاد زكريا، العرب والنموذج الأميركي (دار مصر للطباعة، ١٩٩١)، ص ٥.

بحليفه الاستراتيجي ـ الكيان الصهيوني.. فإن أقطار لخليج العربية في أعقاب كارثة الخليج على وجه الخصوص طغى على الساحة فيها من يرضى بأميركا ووصايتها على المنطقة. وهذا المد الذي عظمته مرارة الكارثة ودور أميركا كمنقذ ومحرر استثمرته أميركا ربما في تحالف مع استثمار الأنظمة نفسها في المنطقة له. ومن اللافت للنظر أنه أثناء الكارثة وفي أعقابها أصبح هناك واجهات جرى تلميعها بأصابع محلية وربما خارجية أيضاً وصار لها مواقع رسمية وغير رسمية كبيرة وأصبح دورها متعاظماً في الإشادة بأميركا.. وصب جام غضبها وغثائها على المد العروبي.. بحيث تكاد تكون الساحة خالية لها أو هي أخليت لها للقيام بهذا الدور. ويدخل في هذه المنظومة بعض من يحسبون مجازاً من الفئة المثقفة.. وهم يستثمرون كل طاقاتهم.. في سبيل أداء هذا الدور الذي تظل له آثار غير محمودة في تضليل الساحة المجتمعية.. وحشد التمجيد لأميركا ومن يدور في فلكها.. وإلصاق ما أمكن من التهم والأوزار بالمد العروبي.. ورفض حتى القيم التي تظل في كل الأحيان ثوابت بصرف النظر عن الاجتهادات الفكرية حولها.. والنكوص عن الأهداف الراسخة بصرف النظر عن الاختلاف في الوسائل للوصول إليها مثل التحرر الاقتصادي والسياسي.. والاعتماد على الذات والوحدة أو التكامل أو التنسيق على الصعيد العربي. وهذا الحشد من التمجيد لأميركا عقب دورها في كارثة الخليج بصورة خاصة يقترن معه رضا كبير بالتعاون والتعامل والشراكة مع الكيان الصهيوني. لقد شهدت ساحة أقطار الخليج العربي بروزاً واضحاً لمثل هذا التيار الممجد لأميركا والمنصاع لإرادتها والراضي بحليفها الاستراتيجي والرافض لكل ثوابت القيم والأهداف الراسخة في صميم الوجدان العربي.. والناكص على أعقابه.. في تجميل صورة أميركا وتبرير التعاون الوثيق مع حليفها الاستراتيجي ـ الكيان الصهيوني ـ والواجهات التي جرى تلميعها مؤخراً.. من الفئة المثقفة تمارس دوها على الساحة التي تكاد تكون

خالية لها.. في الترويج لهذا النكوص.. ففي تمجيدها لأميركا تحاول أن تلغي من الأذهان.. أطماعها وعداءها للأمة.. واستئثارها بقدر كبير من مواردها.. وفرض إرادتها عليها تحقيقاً لمصالحها ومصالح الكيان الصهيوني. كما أنها تحاول أن تلغى من الأذهان حتى أهمية التكامل والتنسيق العربي ناهيك عن الوحدة. وأصبح هذا التمجيد وهذا النكوص هو السمة البارزة المهيمنة على الساحة في أقطار الخليج العربية.. وما سواها من حيز يذكر. لذلك فإن ما بدا في مصر في أعقاب نكوصها وصلحها مع الكيان الصهيوني.. يظهر بصورة صارخة في أقطار الخليج العربية عقب الدور الأميركي في كارثة الخليج.

المراجع العربية

ـ أحمد طربين، «المشاريع الوحدوية في النظام العربي المعاصر،» **المستقبل العربي**، تموز/ يوليو ١٩٨٩.

ـ أحمد يوسف أحمد، «العرب وتحديات النظام «الشرق أوسطي»، مناقشة لبعض الأبعاد السياسية،» **المستقبل العربي**، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨.

ـ أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١، دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨).

ـ أسامة عبد الرحمن، **قضايا وتحديات تنموية** (القاهرة: دار الأزمنة، ١٩٩٢).

ـ إلياس سابا، «الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية،» **المستقبل العربي**، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

ـ حسين أبو النمل، **الاقتصادي الإسرائيلي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

ـ جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، **مجلة العلوم الاجتماعية** (ربيع ـ صيف ١٩٩٢).

ـ جميل مطر، **العلاقات العربية ـ العربية**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومي العربي الأول، تونس، آذار/ مارس ١٩٩٠

ـ خير الدين حسيب، «مشروع خطة عمل للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي للعقد الحالي من التسعينات،» المؤتمر القومي العربي الرابع، أيار/ مايو ١٩٩٣.

ـ رضوان السيد، «المعوقات الفكرية والايديولوجية للوحدة العربية،» ورقة مقدمة إلى **ندوة الوحدة العربية: تجاربها، وتوقعاتها** (صنعاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

ـ رياض نجيب الريّس، «الخليج العربي ورياح التغيير، مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية،» **المستقبل العربي**، نيسان/ إبريل ١٩٨٧.

١٢ ـ سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة: دراسة ميدانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠).

١٣ ـ الشاذلي القليبي، **أسئلة لا بد من طرحها على الضمير العربي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤).

١٤ ـ علي الدين هلال، **أميركا والوحدة العربية (١٩٥٤ ــ ١٩٨٢)** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩).

١٥ ـ علي الدين هلال (وآخرون)، **العرب والعالم** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

١٦ ـ غسان سلامة، «أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية،» **المستقبل العربي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤).

١٧ ـ فؤاد زكريا، **العرب والنموذج الأميركي**: (دار مصر للطباعة، ١٩٩١).

١٨ ـ عبد المنعم سعيد، «العرب والمتغيرات العالمية،» ورقة مقدمة إلى **المؤتمر القومي العربي الأول**، تونس، آذار/ مارس ١٩٩٠.

١٩ ـ عبد المنعم سعيد، «دروس التجارب الوحدوية في العالم،» ورقة مقدمة إلى **ندوة الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها** (صنعاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

٢٠ ـ مجدي حماد، «الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ورقة مقدمة إلى **المؤتمر القومي العربي الأول** (تونس، آذار/ مارس ١٩٩٠).

٢١ ـ مجدي حماد، «المنظمات الإقليمية والوحدة،» **المستقبل العربي** (آذار/ مارس ١٩٨٩).

٢٢ ـ محسن عوض، **السياسة الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٢٣ ـ محسن عوض، «محاولات التكامل الإقليمي،» **المستقبل العربي** (آذار/ مارس ١٩٨٩).

٢٤ ـ محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢).

٢٥ ـ محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج، أوهام القوة والنصر** (مطابع الأهرام، ١٩٩٢).

٢٦ ـ محمد عابد الجابري، «آفاق المستقبل العربي،» **المستقبل العربي** (شباط/ فبراير ١٩٩٢).

ـ محمد المجذوب، «مشروع ميثاق التعاهد العربي،» ورقة مقدمة إلى **ندوة الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها** (صنعاء، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨).

٠ ـ محمود الحمصي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

١ ـ محمود عبد الفضيل، «مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية،» **المستقبل العربي** (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤).

٢ ـ «نظرات وهواجس مستقبلية،» **المستقبل العربي** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨).

٢ ـ مركز دراسات الوحدة العربية، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، ندوة فكرية، ١٩٩١.

٣ ـ **دراسات في القومية العربية والوحدة** (مجموعة بحوث)، بيروت، ١٩٩٢.

٣ ـ **الوثائق الأساسية والبيانات السياسية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٢**، المؤتمر القومي العربي، بيروت، ١٩٩٢.

٣ ـ معن بشور، «المعوقات الذاتية للوحدة العربية لدى الوحدويين،» **المستقبل العربي** (نيسان/ إبريل ١٩٨٩).

٣ ـ يوسف صايغ، **التنمية العصية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

المراجع الأجنبية

1- Akins, James, «The New Arabia,» **Foreign Affairs** (Summer, 1991).

2 - Quandt, William, «The Middle East in 1990,» **Foreign Affairs,** Vol. 70, No.1, 1991.

فهرس عام

أ

غ

ف

ق

ك

ل

ي

المؤلف

■ ولد عام ١٩٤٢

■ حصل على الماجستير في الادارة من جامعة منسوتا عام ١٩٦٦، ثم على الدكتوراه من الجامعة الأمريكية واشنطن في مطلع عام ١٩٧٠.

■ تدرج في السلك الأكاديمي وحصل على لقب أستاذ عام ١٩٧٩، وعمل أستاذاً زائراً خلال عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في جامعة اكسترا بيريطانيا، وعمل عميداً لكلية التجارة. كلية العلوم الادارية. وكلية الدراسات العليا في جامعة الرياض. ومستشاراً غير متفرغ في وزارة المالية والاقتصاد وديوان الخدمة المدنية ووزارة التعليم العالي. يعمل الآن استاذاً في جامعة الملك سعود.

كتب صدرت للمؤلف

● البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية	سلسلة كتب عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ١٩٨٣
● الثقافة بين الدوار والحصار	شركة كاظمة/الكويت ١٩٨٥
● صور عن البيروقراطية النفطية	شركة الربيعان/الكويت ١٩٨٥
● التنمية بين التحدي والتردي	شركة كاظمة/الكويت ١٩٨٦
● المثقفون والبحث عن مسار	مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٧
● المورد الواحد	مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٨
● نوع من العشق وشجون أخرى	شركة تهامة الرياض ١٩٨٨
● عفواً أيها النفط	شركة تهامة الرياض ١٩٨٨
● قضايا وتحديات تنموية	دار الأزمنة القاهرة ١٩٩٢
● المدير العام والأربعون اداري	شركة الربيعان/الكويت ١٩٩٤

● **The dilemma of Development in the Arabian Penninsula,** Croom Helm, London, 1987.

دواوين شعر

ـ واستوت على الجودي	شركة تهامة الرياض ١٩٨٢
ـ شمعة ظمأى	شركة تهامة الرياض ١٩٨٢
ـ وغيض الماء	شركة ذات السلاسل الكويت ١٩٨٤
ـ نشرة الأخبار (ملحمة شعرية)	اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ١٩٨٤
ـ بحر لجي	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل ١٩٨٥ (الكويت)
ـ شعار (ملحمة شعرية)	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٦
ـ فأصبحت كالصريم	شركة كاظمة (الكويت) ١٩٨٦

ـ موج من فوقه موج	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٧
ـ هل من محيص	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٨
ـ لا عاصم	شركة الربيعان (الكويت) ١٩٨٨
ـ عينان تضاحتان	دار الشاب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٨
ـ رحيق غير مختوم	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٩
ـ الحب ذو العصف	دار الشباب (قبرص) ومؤسسة الكميل (الكويت) ١٩٨٩
ـ اشرعة الاشواق	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة
ـ الأمير إليك	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة
ـ ألأتيت من كل شيء	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة
ـ قطرات الـمُزْن القزحية	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة
ـ يا أيها الملأ	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة
ـ عيون المها	دار الأزمنة ١٩٩٢ القاهرة

عرب الخليج
في عصر الردة

كارثة حرب الخليج عجلت بكشف أوراق ومسارات وخلقت بعدها مشاعر مرارة ومعاهدات واتفاقيات.

ومع غبار الكارثة الذي ما زال كثيفاً ساد النكوص بشكل صارخ في أقطار الخليج العربي وفي باقي الأقطار العربية وأصبح التهافت على الولايات المتحدة، أمراً لا حرج فيه ولا الجهر به حتى أنه تجسد في حالات كثيرة بردود فعل عاصفة ومحمومة ضد العروبة والقيم الوطنية.

وفي هذا الكتاب يستعرض المؤلف الدكتور أسامة عبد الرحمن، من موقعه في وسط الحدث، قصة هذا النكوص العربي ويحاول أن يستنتج العبر ويحلل النتائج ويقدم الحلول بأسلوب صريح وواقعي، وإيجابي.

1855132737